بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة موجزة معروفة في فن المنطق

التهذيب

للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله تعالى

٧١٢هـ ـــــ ٧٩٢هـ

و

شرح التهذيب

المسمى بالاسم التاريخي

إمدادُ اللبيب لإفهام التهذيب

١٤٣٠هـ

للأستاذ محمد عاقل المصباحي الرضوي

رئيس المدرسين بالجامعة القادرية - رشا - بريلي أترابرديش

RICHHA- BAREILLY- U.P. INDIA

المُشرِف

مجلس البركات، الجامعة الأشرفية مبارك فور

أعظم جره - الهند رمز البريد ٢٧٦٤٠٤

مُقَدِّمَة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان، و أيّده بالمنطق الفصيح و دلالة اللسان⊙ وأصلحه لإدراك الكليات و الجزئيات بالعقل والمشاعر والجنان⊙ والصلاة والسلام على حبيبه الذي أرسله معرِّفا للحق، و حجة للخلق بسواطع التبيان⊙ وعلى آله و أصحابه الذين استناروا بتصورات الدين و تصديقاته بحسن الإيقان و الإيمان⊙ و على من تبعهم بإحسان⊙ و نظر في الأكوان⊙ و استدل بالقياس والاستقراء والتمثيل ليصل إلى معرفة الحق و يفوز برضا الرحمٰن⊙

وبعد فيقول العبد الضعيف محمد عاقل الرضوي المصباحي إن القسم الأول من تهذيب المنطق والكلام للعلّامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني متنٌ متين في فن المنطق، مشتمل على أكثر مسائل الرسالة الشمسية، متداول بين الناس، مشتهر في الآفاق، لكن لإيجاز لفظه، واختصار كلامه قد تقاصرت عنه الهمم، وتقاعدت عنه الأفكار وكان أكثر شروحه صعب المنال فكلّفني أستاذي الكريم الشيخ محمد أحمد المصباحي حفظه الله تعالى عميد هيئة المدارس الإسلامية في الهند، و رئيس هيئة التدريس بالجامعة الأشرفية أن أشرحه شرحا يُفَصِّل معضلاته ويبين مغلقاته، ويكشف أسراره، مع إيجاز لا يُخِلُّ، وتوضيح لا يُمِلُّ، فشرعت في امتثال أمره مع أني لستُ بأهله لقلة بضاعتي في العلوم والفنون، واستعنت بالله مراعيا لأمور:

(١) توضيح القواعد بالأمثلة، لتكون القاعدة أقرب فهما، وأيسر حفظا، لأن تعقل الشيء مع المثال أيسر، كما هو المشاهد۔

(٢) إيراد الأشكال لإيضاح الأقسام۔ كما ترى في مواضع شتىٰ۔

(٣) إيراد الأسئلة عقيب كل باب، لئلا يغيب عن نظر الطالب وفكره ما قرأ في ما سبق۔

واستفدت في ترتيبه من كتب العلماء الكبار، و خاصةً ما يلي:

(١) التدريب لما في التهذيب (و هذا أكبر مأخذي)	للشيخ محمد شفيق بن عبد القادر الملك الطرابلسي الحنفي
(٢) دراسات في المنطق القديم۔	أ۔ د/حسن محرم الحويني، قسم العقيدة والفلسفة كلية أصول الدين۔ جامعة الأزهر
(٣) تبسيط المختار من شرح السلم۔	الشيخ/محمد علي محمد علام۔ و كيل إدارة المعاهد الأزهرية الأسبق.
(٤) التذهيب شرح التهذيب	الشيخ/ عبيد الله بن فضل الله الخبيصي، جامعة الأزهر

(٥) شرح التهذيب لعبد الله اليزدي
(٦) تذهيب التهذيب المشيخ عبد الرزاق البشاوري
(٧) شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي
(٨) سلم العلوم للشيخ محب الله البهاري
(٩) شرحه للملا حسن الفرنجي محلي

ولما فرغت من إتمامه عرضته على أستاذي الكريم العلّامة الكبير محمد أحمد المصباحي حفظه الله تعالى، فقرأه كاملًا و أزال ما كان فيه من الأسقام، وأودع فيه فوائد نافعة، وأضاف إليه زوائد لطيفة، وسماه بالاسم التاريخي (إمداد اللبيب لإفهام التهذيب-١٤٣٠ھ) و بعد تصحيحه عرضته على جمع من العلماء الكبار الذين هم شموس العلم والفضل والكمال، فاستحسنوه، و أعربوا عن انطباعات جميلة منهم فضيلة الشيخ العلامة المفتي **محمد أيوب الرضوي النعيمي**، و فضيلة الشيخ العلامة **محمد هاشم النعيمي**، وفضيلة الشيخ العلامة المفتي **شبير حسن الرضوي**، و فضيلة الشيخ العلامة **محمد حنيف خان الرضوي**، و فضيلة الشيخ المفتي **محمد آل مصطفى الأشرفي المصباحي**، وفضيلة الشيخ الأستاذ **نظام الدين العليمي المصباحي**، وفضيلة الشيخ المفتي **قاضي شهيد عالم** وفضيلة الشيخ الأستاذ **محمد أشفاق القادري المصباحي** وفضيلة الشيخ الأستاذ **مسرت علي المصباحي** حفظهم الله تعالیٰ و جزاهم الله أحسن الجزاء۔

وقد ساعدني في كتابة هذا الكتاب و تبييضها بعض الطلاب من الجامعة القادرية، منهم المولوي محمد ناظم رضا، المولوي محمد طاهر رضا، المولوي محمد ساجد رضا، المولوي محمد رمضان، المولوي محمد توصيف رضا سلّمهم الله تعالیٰ و جعلهم من عباده الصالحين والعلماء العاملين۔

أسأل الله أن ينفع به كما نفع بأصله، ويجعله خالصا لوجهه الكريم وذريعة للنجاة من عذاب الحميم۔ والله الموفق وهو المعين وعليه التوكل والاعتماد في المبدإ والمعاد وصلى الله تعالیٰ على خير خلقه و نورعرشه و قاسم رزقه سيدنا محمد و آله و صحبه أجمعين۔

عبده المذنب

محمد عاقل الرضوي المصباحي

رئيس المدرسين بالجامعة القادرية،
رشا من مديرية بريلي

٢٢/ صفر المظفر ١٤٣٠ھ
المصادف ١٨/ فبرائر ٢٠٠٩ء

۞ قد بذلنا الجهد في تحسين هذا الكتاب، و مع ذلك نخاف أن تبقى أخطاء انفلتت عن الأنظار، فنسأل القرّاء الكرام و خاصة الأساتذة الجهابذة والمدرسين المخلصين أن يُطلعونا مشكورين ن عثروا على خطأ، ليمكننا التصحيح في الطبعة الثانية، والله الموفق لكل خير.

مدير المجلس

٢٠/٧/١٤٣٠ھ/١٤/٧/٢٠٠٩م

التهذيب

بِسْمِ اللّٰه الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْم

اَلحمدُ لِلّٰهِ الّذي هدانا سواءَ الطريق۞ وَجَعَلَ لَنَا التَّوفيقَ خَيْرَ رَفيق۞ والصَّلوٰةُ وَالسَّلامُ عَلىٰ مَنْ أرْسَلَهُ هُدىً هُوَ بِالْاهْتداءِ حَقيق۞ ونُوراً به الاقتداءُ يَلِيق۞ وَعَلىٰ الِهِ وَأصْحابه الَّذينَ سَعِدوا فِي مَنَاهِجِ الصِّدقِ بِالتَّصْديق۞ وصَعِدوا فِي مَعارِجِ الْحَقِّ بِالتَّحْقيق۞

وبعدُ فَهٰذا غَايَةُ تَهْذِيْبِ الْكلامِ فِي تَحْرِيرِ الْمَنطِقِ وَالْكلام۞ وتَقْرِيْبِ الْمَرَامِ مِنْ تَقْرِيْرِ عَقائِدِ الإِسْلام۞ جَعَلْتُهُ تَبْصِرةً لِمَنْ حاوَلَ التَّبَصُّرَ لَدَى الإفْهام۞ و تَذْكِرَةً لِمَنْ أرادَ أنْ يتذكَّرَ مِنْ ذَوِي الأفهام۞ سِيَّمَا الْوَلَدُ الأعَزُّ الْحَفِيُّ الْحَرِيُّ بالإكْرَام ۞ سَمِيُّ حَبِيبِ اللّٰهِ عليهِ التَّحِيَّةُ والسَّلام۞ لازَالَ لَهُ مِنَ التَّوفِيقِ قِوام۞ ومِنَ التَّأيِيدِ عِصام۞ وعلى اللّٰهِ التَّوكُّلُ وبِهِ الاعتصام۞

اَلقِسمُ الأوَّلُ فِي المنطقِ ـ **مُقدّمة**: العلمُ إنْ كانَ إذعانًا لِلنِّسبةِ **فتصديقٌ** ـ وإلّا **فتصوُّرٌ** ـ ويَقْتَسِمانِ بِالضَّرُورةِ الضَّرورةَ والاكتِسابَ **بِالنظرِ** وهو مُلاحَظةُ المعْقولِ لِتَحصيلِ الْمَجْهولِ ـ وَقَد يَقَعُ فيه الخطأُ فَاحْتِيجَ إلىٰ قانونٍ يَعْصِمُ عنه في الفِكرِ، وهو **المنطقُ** ـ

وموضوعُه المعلومُ التَّصوُّرِيُّ والتَّصْدِيقِيُّ مِنْ حَيثُ إنَّهُ يُوصِلُ إلىٰ مَطلوبٍ تَصوُّرِيٍ، فَيُسَمّٰى **مُعَرِّفًا**، أوْ تصدِيقِيٍّ، فيُسَمّٰى **حُجَّةً** ـ

فصل: **دلالةُ اللفظ** علىٰ تَمامِ ما وُضِعَ لهُ **مُطابَقَةٌ**، وعَلىٰ جُزْئِهِ **تَضَمُّنٌ**، وعلىَ الخارِجِ **الْتِزام**، ولا بُدَّ فيه مِنَ اللُّزومِ عقْلاً، أو عُرْفًا، وتَلْزَمُهُمَا المُطابَقةُ ولَوْ تَقْدِيرًا، وَلا عكسَ ـ

والمَوْضوعُ إنْ قُصِدَ بِجُزئِه الدَّلالةُ على جزءِ معناه **فَمُرَكَّبٌ**، إمَّا **تامٌّ** ـ **خبرٌ**، أو **إنشاءٌ**، وإمَّا **ناقصٌ تقيِيْدي**، أو **غيرُهُ**، وإلّا **فَمُفردٌ** وهُوَ إن استقلَّ فَمعَ الدَّلالةِ بِهَيْئَتِهِ على أحدِ الأزْمنةِ الثَّلٰثةِ **كلمةٌ**، وبِدُونِها **اسم**، وإلّا **فَأداةٌ** ـ وأيضًا إن اتَّحَدَ معناه فَمَعَ تشخُّصِهِ وَضْعًا **عَلَمٌ**، وبِدُونِهِ **مُتواطِئٌ** إن تَساوَت أفرادُهُ، و **مُشَكِّكٌ** إن تَفاوتت بِأوَّلِيَّةٍ، أو أولَوِيَّةٍ ـ وإنْ كَثُرَ فإنْ وُضِعَ لِكُلٍّ ابتداءً **فَمُشْتَرَكٌ**، وإلّا فإنِ اشْتهَرَ فِي الثَّانِي **فَمَنقُوْلٌ**، يُنْسَبُ إلَى النَّاقِلِ. وإلّا **فحقِيْقَةٌ**، **ومَجَازٌ** ـ

فصل: المفهومُ إن امْتَنَعَ فَرْضُ صِدْقِهِ على كثِيرينَ **فَجُزئِيٌّ**، وإلّا **فَكُلّيٌّ** امْتَنَعَت أفرادُهُ، أو أمْكَنَت ولَمْ تُوجَدْ، أو وُجِدَ الوَاحِدُ فَقَط مَعَ إمْكانِ الْغيرِ، أو امْتِناعِهِ، أوِ الكثِيرُ مع التَّناهِي أو عَدمِهِ ـ

فصل: الكُلّيَّانِ إنْ تَفارَقَا كُلّيًا **فَمُتَبَايِنان**، وإلَّا فإنْ تَصادَقَا كُلّيًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ **فَمُتَساوِيان**. ونَقِيْضاهُما كَذٰلِكَ، أو مِنْ جانِبٍ واحِدٍ **فَأعَمُّ وأخَصُّ مُطلَقًا**. و نقِيضاهُما بِالْعكسِ. و إلَّا **فَمِنْ وَجْهٍ**. و بَيْنَ نَقِيْضَيْهِمَا تبايُنٌ جُزْئِيٌّ، كَالْمُتَبَايِنَيْنِ ـ

و قد يُقالُ الجُزْئِيُّ لِلأَخَصِّ مِنَ الشَّيءِ وَ هُوَ أَعَمُّ.

والكُلِّيَاتُ خمسٌ الأوّلُ الجِنْس وهُوَ المَقُوْلُ عَلىٰ كَثِيْرِيْنَ مُخْتَلِفِيْنَ بِالْحقائِقِ في جواب ما هُو، فإنْ كانَ الْجَوَابُ عَنِ الْماهِيَّةِ وعَنْ بَعْضِ مُشارِكاتِها هُوَ الْجَوَابُ عَنْها وعَنِ الْكُلِّ فَقَرِيْبٌ، كالحيوانِ . وإلاَّ فَبَعِيْدٌ، كالْجِسْمِ النَّامِي - الثَّانِي النَّوْعُ وهُو المقُوْلُ على كَثِيْرِيْنَ مُتَّفِقِيْنَ بِالْحَقَائِقِ فِي جَوابِ مَا هُو. وقَد يُقالُ علىَ الْماهِيَةِ المقُول عَلَيْها وعلى غَيْرِها الجِنْسُ فِي جوابِ ما هُو. ومُخْتَصٌّ بِالاسْمِ الإضافِي، كالأوّلِ بالْحقِيْقِيِّ - وبينَهُما عُمومٌ وخُصُوصٌ مِنْ وجهٍ لِتَصادُقِهما علَى الإنْسانِ، وتفارُقِهما فِي الحَيوانِ والنُّقْطةِ -

ثُمَّ الأجْناسُ قدْ تَتَرَتَّبُ مُتَصاعِدَةً إلىَ الْعالِي، كالْجَوْهرِ ويُسَمَّى جِنسَ الأَجْناسِ. والانواعُ مُتَنازِلَةً إلَى السافِلِ، وَيُسَمَّى نوعَ الأنواعِ - وَمَابينَهُما مُتوسِّطاتٌ - الثالث الفصلُ وهو المقولُ على الشَّيءِ في جوابِ أيُّ شَيءٍ هُو في ذاتِهِ - فإنْ مَيَّزَهُ عَنِ الْمُشارِكاتِ في الجنسِ الْقريبِ فَقَرِيبٌ، وإلاَّ فَبعيدٌ. وإذا نُسِبَ إلىٰ مايُمَيِّزُه فَمُقَوِّمٌ وإلى مايُمَيِّزُ عنه فَمُقَسِّمٌ - والمُقَوِّمُ لِلْعالي مَقَوِّمٌ لِلسافِلِ، ولا عكسَ. والمُقَسِّمُ بِالْعَكْسِ - الرابِعُ الخاصَّةُ وهو الخارجُ المقولُ على ما تحتَ حقيقةٍ واحدةٍ فقط - الخامس العرضُ العام وهوالخارجُ المقولُ عَلَيها و على غيرِها. و كُلٌّ مِنهما إنِ امْتَنع انْفِكاكُه عنِ الشيءِ فلازِمٌ، بالنَّظرِ إلىَ الْماهيةِ، أوِ الوَجودِ بَيِّنٌ يلزَمُ تصوُّرُهُ مِنْ تصوُّرِ الملزومِ، أو مِنْ تصوُّرِهما الجَزْمُ بِاللُّزومِ غيرُ بيِّنٍ بخِلافِهِ. وإلاَّ فَعَرَضٌ مُفارِقٌ يدومُ أو يزولُ بِسُرْعَةٍ، أوْ بُطْوْءٍ-

فصل: مفهومُ الْكُلِّي يُسَمَّى كُلّياً مَنْطِقِياً و معروضُه طبعيّاً والمجموعُ عقليّاً - وكذا الأنواعُ الخمسةُ. والْحقُّ أنَّ وجودَ الطَّبْعيِّ بِمعنىٰ وجودِ أشخاصِهِ-

فصل: مُعَرِّفُ الشَّيءِ مايُقالُ عليه لإفادةِ تصورِهِ . ويُشْتَرَطُ أنْ يكونَ مُساوِيًا لَهُ و أجلىٰ. فلا يصِحُّ بالأعمِّ، والأخصِّ، والمُساوِي مَعرِفةً وَجَهالةً، والأخفىٰ - والتعريفُ بالفصلِ القرِيبِ حَدٌّ وبالخاصَّةِ رَسْمٌ. فإنْ كان مَعَ القريبِ فتامٌّ، وإلاَّ فناقصٌ - ولَمْ يَعْتَبِرُوا بِالعرضِ العامِّ. وقد أُجِيزَ في النَّاقصِ أن يكونَ أعمَّ كاللَّفظيِّ وهو ما يُقصَدُ بِه تفسيرُ مدلولِ اللَّفظِ

فصل في التصديقات

القضيةُ قولٌ يَحتمِلُ الصِّدقَ والكذبَ، فإنْ كانَ الحكمُ فيها بِثبوتِ شيءٍ لِشيءٍ، أو نفيِه عنهُ فحمليةٌ موجبةٌ، او سالِبةٌ، و يُسَمَّى المحكومُ عليه موضوعًا، والمحكومُ بِهِ محمولاً. والدَّالُّ على النسبةِ رابِطةٌ. وقد استُعِيْرَ لها هو وإلاَّ فشرطِيَّةٌ و يُسمَّى الجزءُ الأولُ مقدَّمًا، والثاني تالِيًا. والموضوعُ إنْ كانَ شخصاً مُعَيَّناً سُمِّيَتِ القضيةُ شخصيةً و مخصوصةً. و إن كان نفسَ الحَقيقةِ

فطبعيةٌ، وإلاَّ فإنْ بُيِّنَ كَمِّيَّةُ أفرادِهِ كُلاًّ، أو بعضاً فمحصورةٌ كُلِّيَةٌ، أو جُزْئِيَّةٌ . ومابهِ البَيَانُ سُوْرٌ، وإلاَّ فمُهْملة. و تُلازِمُ الجُزئيةَ ـ ولا بُدَّ في المُوجبةِ مِن وُجُودِ الموضوعِ إما محققا. فهي الخارجيةُ أو مُقدَّرًا فالحقيقيةُ أو ذهناً فالذهنِيةُ. وقد يُجعَلُ حرفُ السلبِ جزءً مِنْ جُزءٍ فيُسمَّى معدولةً وإلّا فمحصَّلَةً.

وقد يُصَرَّحُ بكيفِيَّةِ النسبةِ فمُوَجَّهَةٌ. ومابه البيانُ جهةٌ، وإلا فمطلقة. فإن كان الحكمُ فيها بضرورةِ النسبةِ مادام ذاتُ الموضوعِ موجودةً فضروريةٌ مُطلقة، أو مادام وصفُهُ فمشروطةٌ عامةٌ، أو في وقتٍ مُعَيَّنٍ فوقتيةٌ مطلقة، أو غيرِ مُعيَّنٍ فمُنتشِرةٌ مُطْلَقَة، أو بدوامِها مادام الذاتُ فدائمةٌ مطلقةٌ، أو مادام الوصفُ فعُرْفيةٌ عامةٌ، أو بِفِعْلِيَّتِها فمطلقةٌ عامَّةٌ، أو بعدمِ ضرورةِ خلافِها فمُمْكِنةٌ عامةٌ فهٰذِهِ بسائطُ.

وقد تُقَيَّدُ العامَّتانِ والوقتِيتانِ المُطلَقَتانِ باللَّادوامِ الذاتي فتُسَمَّى المشروطةَ الخاصةَ والعرفيةَ الخاصةَ والوقتيةَ والمنتشرةَ. وقد تُقَيَّدُ المطلقةُ العامَّةُ باللَّاضرورةِ الذَّاتِيَةِ فتُسَمَّى الوجوديةَ اللَّاضرورية، أو باللَّادوامِ الذاتي فتُسَمَّى الوجوديةَ اللادائمة، وقد تُقيَّدُ المُمْكِنَةُ العامَّةُ باللاضرورةِ مِنَ الْجانِبِ الموافقِ أيضًا فتُسمىَّ الممكنةَ الخاصةَ وهذه مركباتٌ لِأنَّ اللادوامَ إشارةٌ الىٰ مطلقةٍ عامةٍ واللاضرورةَإلىٰ ممكنةٍ عامَّةٍ مُخالَفَتي الكيفيةِ ومُوافقَتي الْكمِّيَّةِ لِما قُيِّدِ بِهِما۔

فصل: الشرطيةُ مُتَّصِلَةٌ إن حُكِمَ فيها بثبوتِ نسبةٍ على تقديرِ أُخرى أو نفِيِّها لُزومِيةٌ إن كان ذٰلك بعَلاقةٍ وإلَّا فاتِّفاقِيَّةٌ ـ ومنفصلةٌ إن حُكِم فِيها بتنافي النسبتين، أولا تنافيهما صدقاً وكذباً معاً وهي الحقيقية، أو صِدقاً فقط فمانِعَةُ الجمع، أو كِذباً فقط فمانعةُ الخُلو ـ وكلٌّ مِنْهما عِنادِيةٌ إن كان التَّنافي لِذاتي الجُزئين، وإلَّا فاتِّفاقِيَّةٌ۔

ثم الحكمُ في الشَّرْطِيَّةِ إن كان على جميعِ تقاديرِ المقدَّمِ فكُلِّيةٌ، أو بعضِها مطلقاً فجزئِيَّةٌ، أو مُعيَّناً فشَخصِيَّةٌ، وإلَّا فمُهْمَلَةٌ. و طرفا الشَّرْطِيَّةِ في الأصلِ قضِيَّتانِ حمليتان، أو مُتَّصِلَتانِ أو منفصلتان، أو مختلفتان إلَّا أنَّهما خرَجَتا بزيادةِ أداةِ الاتصالِ والانفصالِ عنِ التَّمامِ۔

فصل: التَّناقُضُ اختلافُ القَضِيَّـتينِ بِحيثُ يلزَمُ لِذاتِه مِن صدقِ كُلٍّ كذبُ الأُخرىٰ، وبِالعكسِ ولا بُدَّ من الاختلافِ في الكَمِّ والكيفِ والجهةِ والاتحادِ فيما عداها.

فالنَّقيضُ لِلضروريةِ الممكنةُ العامةُ، و لِلدَّائمةِ المطلقةُ العامةُ، وللمشروطةِ العامَّةِ الحينيةُ الممكنةُ، وللعُرفيةِ العامةِ الحِيْنِيةُ المطلقةُ، ولِلمركبةِ المفهومُ المُرَدَّدُ بين نقيضي الجزئينِ، ولكنْ في الجزئيةِ بالنسبةِ إلىٰ كلِّ فردٍ۔

فصل: العكسُ المُستوي تبديلُ طرفَي القضيةِ مع بقاءِ الصِّدقِ والكيفِ، والمُوجِبةُ إنما تَنعكِسُ جزئيةً لِجوازِ عُمُومِ المحمولِ، أو التالي والسالبةُ الكليةُ تنعكسُ سالبةً كليةً، وإلَّا لَزِمَ

سلبُ الشيءِ عن نفسِه، والجزئيّةُ لا تنعكِسُ أصلاً لِجوازِ عُمُومِ الموضوعِ، أو المقدَّمِ . وأما بِحسبِ الجِهةِ فَمِن الموجِباتِ تنعكِسُ الدَّائمتانِ، والعامتان حينيةً مطلقةً، والخاصتانِ حِينِيَّةً لادائمةً، والوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقةُ العامةُ مطلقةً عامةً ولا عكسَ للممكنتينِ - و من السوالبِ تنعكسُ الدَّائِمتانِ دائمةً مطلقةً، والعامتانِ عرفيةً عامةً، والخاصتانِ عرفيةً لادائمةً في البعضِ - والبيانُ في الكُلِّ أنَّ نقيضَ العكسِ مع الأصلِ ينتِجُ المحالَ . ولا عكسَ للبواقي بالنقضِ -

فصل: عكسُ النقيضِ تبديلُ نَقيضَيِ الطرفينِ معَ بقاءِ الصدقِ والكيفِ أو جعلُ نقيضِ الثاني أوّلاً مع مخَالفةِ الكيفِ - وحكمُ المُوجباتِ هٰهنا حكمُ السوالبِ في المستوي، وبالعكس. البيانُ البيانُ ،والنقضُ النقضُ - و قد بُيِّن انعكاسُ الخاصتينِ من الموجبةِ الجزئيةِ هٰهُنا، ومِن السالبةِ الجزئيةِ ثَمَّه إلىَ العُرفِيَّةِ الخاصَّةِ بالافتراضِ .

فصل: القياسُ: قولٌ مؤلَّفٌ مِن قضايا يلزَمُ لِذاتِه قولٌ آخرُ، فإن كان مذكوراً فيه بمادَّتِه وهَيْئتِه فاستِثنائيٌّ، وإلا فاقترانيٌّ حمليٌّ، أو شرطِيٌّ. وموضوعُ المطلوبِ مِن الحملي يُسمّى أصغرَ. ومحمولُه أكبرَ، والمتكرِّرُ أوسطَ، وما فيه الأصغرُ صُغرىٰ والأكبرُ كبرى. والأوسطُ إما محمولُ الصُّغرىٰ وموضوعُ الكبرىٰ فهُو الشّكلُ الأوّلُ، أو محمولُهُمَا فالثاني، أو موضوعُهما فالثالثُ ، أو عكسُ الأولِ فالرَّابعُ .

ويُشترَطُ في الأولِ إيجابُ الصغرىٰ، وفعلِيَتُها معَ كلّيَّةِ الكبرىٰ لِيُنتِجَ الموجِبتانِ مع الموجبةِ الكلّيةِ الموجِبتينِ، و مع السالبةِ الكلّيَّةِ السالِبتَيْنِ بالضرورةِ. وفي الثاني اختلافُهمَا في الكَيفِ، وكُلّيَّةُ الكبرىٰ مَعَ دوامِ الصُّغرىٰ، أو انعِكاسِ سالبةِ الكبرىٰ، وكونِ الممكنةِ مع الضَّروريَّةِ، أو الكبرى المشروطةِ لِيُنتِجَ الكليتانِ سالبةً كليةً، والمُختلفتانِ في الكَمِّ أيضا سالبةً جزئيةً بالخُلْفِ أوعَكسِ الكُبرىٰ أو الصغرىٰ ثمَّ الترتيبِ ثم النَّتيجةِ. و في الثالثِ إيجابُ الصُّغرىٰ، وفعلِيَّتُها مع كُلّيَّةِ إحداهُما لِيُنْتِجَ الموجبتان مَعَ الموجبةِ الكليةِ، أو بالعَكسِ موجبةً جزئيةً، ومَع السالبةِ الكليةِ أو الكليةُ مَع الجزئيَّةِ سالبةً جزئيةً بالخلفِ، أو عَكسِ الصُّغرىٰ، أوالكبرىٰ ثُمَّ الترتيبِ ثُمَّ النتيجةِ. وفي الرابعِ إيجابُهما مع كُلّيةِ الصغرىٰ، أو اختلافُهما مع كُلّيَّةِ إحداهما لِيُنْتِجَ المَوجِبَةُ الكليةُ، مع الأربعِ. والجزئيةُ مع السالبةِ الكليةِ. والسالبتانِ مع الموجبةِ الكليةِ وكليَّتُهَا مع الموجبةِ الجزئيةِ جزئيةً موجبةً إن لم يكن بِسلْبٍ. وإلا فسالبةً بالخلفِ، أو بعكسِ الترتيبِ، ثُمَّ النتيجةِ، أوبعكسِ المقدّمتين أو بالرَّدِ إلىَ الثاني بعكسِ الصغرىٰ أو الثالثِ بعكسِ الكبرىٰ.

وضابطةُ شرائِطِ الأربعةِ أنه لابدّ لها إما مِن عمومِ موضوعِيةِ الأوسطِ مع ملاقاتِه للأصغرِ بالفعلِ، أو حمْلِه على الأكبرِ، وإمَّا مِن عمومِ موضوعِيةِ الأكبر مع الاختلافِ في الكيفِ،

مع منافاةِ نسبةِ وصفِ الأوسطِ إلىٰ وصفِ الأكبر لنسبتِهِ إلىٰ ذاتِ الأصغرِ.

فصل: الشرطيُّ مِن الاقتراني إما أنْ يتركَّبَ مِن متصلتينِ، أو منفصلتينِ، أو حمليةٍ ومتصلةٍ، أو حمليةٍ ومنفصلةٍ، أومتصلةٍ ومنفصلةٍ. وينْعقدُ فيه الأشكالُ الأربعةُ. وفي تفصيلِها طُولٌ.

فصل: الاستثنائي يُنتجُ مِن المتصلةِ وضْعَ المقدمِ ورفْعَ التالِي. ومِن الحقيقيةِ وضْعَ كلٍّ كمانعةِ الجمعِ ورفْعَه كمانِعةِ الخُلو. وَقد يُختصُّ باسمِ قياسِ الخُلفِ وهو ما يُقصَدُ به إثباتُ المطلوبِ بإبطَالِ نقيضِه. ومَرْجعُه إلىٰ استثنائي واقتراني.

فصل: الاستقراءُ تَصفُّحُ الجزئياتِ لإثباتِ حكمٍ كلِّيٍ. والتمثيلُ بيانُ مشاركةِ جزئيٍ لِآخر في علةِ الحكمِ لِيَثبُتَ فيه. والعُمدَةُ في طريقِه الدورانُ والترديدُ.

فصل: القياسُ إما بُرْهاني يَتأَلَّفُ مِن اليَقينِيَّاتِ، وأصولُها الأولياتُ، والمُشاهَداتُ، والتجرِبيَّاتُ، والحدسِياتُ، والمُتواتِراتُ، والفِطرِيَات. ثُمَّ إن كان الأوسطُ مع عِلِّيَّتِه للنِّسبةِ في الذِّهنِ علةً لها في الواقعِ فلِمِّيٌ، وإلَّا فإنِّي، وإما جدلي يتألَّفُ مِن المَشهُورَاتِ، والمُسلَّماتِ، وإما خطابي يتألفُ مِن المقبولاتِ، والمظنوناتِ، وإما شعري يتألَّفُ من المُخيَّلات، وإما سَفسَطي يتألَّفُ مِن الوهمِياتِ، والمشبَّهاتِ.

خاتمة: أجزاءُ العلومِ ثلاثةٌ (١) الموضوعاتُ وهي التي يُبحثُ في العلمِ عَن أعراضِها الذَّاتِيةِ (٢) والمبادي وهي حدودُ الموضوعاتِ، وأجزائِهَا، وأعراضِها. ومُقدِّماتٌ بَيِّنَةٌ أو ماخوذةٌ يَبْتني عليها قياساتُ العلمِ (٣) المسائل وهي قضايا تُطلبُ في العلمِ - **وموضوعاتُها** إما موضوعُ العلمِ بعينِه، أو نوعٌ مِنهُ، أو عرضٌ ذاتيٌ له، أو مركَّبٌ ـ **ومَحمولاتُها** أُمورٌ خارجةٌ عَنها، لَاحِقَةٌ لها لِذواتِها. **وقد يُقال المَبَادِي** لِما يُبدأُ به قبلَ المقصودِ **والمقدِّماتُ** لِمَا يَتوقَّفُ عليها الشروعُ بوجهِ البصيرةِ، وفرطِ الرَّغبةِ كتعريفِ العلمِ، وبيانِ غايتِه، وموضوعِه.

وكان القدماءُ يَذكرونَ في صدرِ الكتابِ ما يُسَمُّونَه الرُّؤُوسَ الثمانيةَ الأوَّل الغرضُ لِئَلَّا يكونَ طلبُه عبَثًا. **الثاني المنْفَعَةُ أي ما يتشوَّقُ الكلُّ طبعاً لِيَنْبسِطَ في الطلبِ ويَتَحمَّلَ المَشَقَّةَ. والثالثُ** التسميةُ وهي عنوانُ العلمِ **لِيكونَ** عِندَه إجمالُ ما يُفَصِّلُه . **والرابع** المؤلِّف لِيسكُنَ قلبُ المتعلِّم . **والخامسُ** أنه من أيِّ عِلمٍ هو لِيطلُبَ فيه مايَلِيقُ به. **والسادِسُ** أنه في أىِّ مرتبةٍ هو لِيقدَّمَ على ما يجبُ، ويؤخّرَ عمّا يجبُ. **والسابع** القِسمةُ والتبويبُ ليَطلبَ في كلِّ بابِ ما يليقُ بِهٖ **والثامن** الأنحاءُ التعليميةُ وهي **التقسيمُ** أعني التكثيرَ مِن فوق **والتحليلُ** عكسُهُ **والتحديدُ** أي فِعلُ الحدِّ **والبُرهانُ** أي الطريقُ إلى الوقوفِ علىَ الحقِّ والعملِ بِهِ. **وهٰذا بالمقاصِدِ أشبهُ.**

✿✿✿✿✿

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اَلْحمدُ لِلّٰهِ الّذي هدانا سواءَ الطريقِ۞ وَجَعَلَ لَنا التَّوفيقَ خَيْرَ رَفيقٍ۞ والصَّلوٰةُ وَالسَّلامُ عَلىٰ مَنْ اَرْسَلَهٗ هُدىً ....

قوله **بسم الله**: افتتح بالبسملةِ تأسِّيًا بالكتابِ المجيد، وعملاً بقول النبي الوحيد ﷺ وهو "كل أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه ببسم الله فهو أبترُ"، ـ **والمراد** قليلُ البركة، ولا يُعارِضهٗ "كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لايُبدأ فيه بالحمد فهو أجذم" ـ لِحمل الأوّل على الابتداءِ الحقيقي والثاني على الإضافي۔

قوله **الحمد**: هو الثناءُ باللسان على قصدِ التعظيم سواءٌ تعلّق بالنعمة أو بغيرها ـ

قوله **لله**: الله عَلَمٌ للذات الواجب الوجودِ الخالقِ لِلعالَمِ المستجمعِ لجميعِ صفات الكمال۔ و حرف التعريف جزءُ هٰذا العلمِ أصالةً، وليس عوضاً على ما هو التّحقيق۔

قوله **الذي هَدانَا**:أي دلّنا على ما يُوصِلُنَا إلى الخير، إذِ **الهدايةُ** عِندَ اهلِ السُّنةِ والجماعةِ الدلالةُ على ما يُوصِلُ إلى المطلوبِ۔ وهي لا تستلزمُ الإيصالَ ـ وعِند المعتزلةِ الدلالةُ المُوصِلةُ بالفعلِ إلى المطلوبِ ـ وبهٰذا تبيَّن الفرقُ بين المعنيين ـ وقد ذهب بعضُ المحققين إلى أن الهداية موضوعةٌ لمعنىً يعُمُّهما، ولذا تُطلق على المعنيين، والتعيينُ بحسب القرينةِ ـ وهو الصحيح ـ

قوله **سواءَ الطريق**: أي الطريقَ المستقيمَ، **فسوَاء** اسم بِمعنى الاستواءِ فهو اسمٌ لِلمصدر و يُوصَف بِه على أنه بمعنى مستوٍ، **فالإضافة** إضافةُ الصفةِ إلى الموصوفِ۔ **والمرادُ** به ملةُ الإسلامِ أو العقائِدُ الحقّةُ الشاملةُ لِلقواعدِ المنطقيةِ والعقائدِ الكلاميةِ۔

قوله **وجعل لنا**: أي صيّر لنا۔ الظرفُ متعلق بِـ"جَعَل" و يكونُ اللامُ حينئذ لِلانتفاع ـ و يجوز أن يتعلّق بقوله، "**رفيقٍ**" و يجوز تقديمُ معمولِ المضافِ إليه على المضافِ إذا كان المتعلقُ ظَرفاً، كمَا وقع ههُنا، إذِ الظرفُ يتوسعُ فيهِ ما لا يتوسعُ في غيرِه ـ

قوله **التوفيق**: هو جَعلُ الله فعلَ عبادِه مُوافِقاً لِما يُحِبُّه ويَرضاه۔

قوله **خير رفيق**: أي أفضلَ وأحسنَ مُرَافِقٍ لنا ـ **ففعيل** بمعنى فاعلٍ ـ **وخير**، إسمُ تفضيلٍ أصْلُه أخيرُ، فَخُفِّفَ بتحريكِ الخَاء على خِلافِ القياسِ ثم حُذِفَتِ الهمزةُ ـ ولا يُغيَّرُ في التثنيةِ والجمعِ والتانيثِ۔

قوله **والصلوة**: وهي العطفُ وتَختلِفُ باختلافِ المسندِ إليه فهي مِن الله **الرحمةُ الكاملةُ** ومن الملٰئكةِ **الاستغفارُ** ومن الخلقِ **الدعاءُ**۔فتكون من المشتركِ المَعْنَوِيِّ على ما هو التحقيقُ۔

قوله **على من أرسله**: أي الحقُّ جلّ وعلا و هو نبيُّنا محمدٌ ﷺ۔ ولم يُصَرِّح باسمِه الكريمِ ﷺ تعظيماً، و إجلالاً، وتنبيهاً على أن الذهن لَا يتبا د رُ من هٰذا الوصفِ إلّا إلى ذاتِه الشريفةِ كما قيل:

لَسْنَا نُسَمِّيكَ إجلالًا وتَكْرِمَةً ۞ وَقَدْرُكَ المُعْتَلِي عَنْ ذاكَ يُغْنِينا
إذا انفردتَّ وما شُوْرِكْتَ في صفةٍ ۞ فحَسْبُنَا الوَصفُ إيضَاحاً وتَبيِيناً

واختار من بين الصفاتِ الكماليةِ الكثيرةِ له وصفَ الرسالةِ لأنهٗ يستلزم لِسائرِها۔ **والموصَلُ** من البشرِ هو النبيُّ الذي أُرسِل إليه وحيٌ و كتابٌ۔

قوله **هدى**: أي هاديا **فالمصدرُ** بمعنى اسمِ الفاعلِ **فهو** ﷺ **هادينا** ومُرشِدُنا إلى الخير، إذ هو الواسطةُ العُظمىٰ في إيصالِه إلَيْنا **فهدىً** حالٌ عن المفعولِ به، أو **مفعولٌ له لِقولِه "أرسله"**.

هُوَ بِالْاهْتداءِ حَقيق۞ ونُوراً به الاقتداءُ يَليق۞ وَعَلى آلِهِ وَأصْحابه الَّذينَ سَعِدوا فِي مَناهِجِ الصِّدقِ بِالتَّصديق۞ وصَعِدوا فِي مَعارِجِ الْحَقِّ بِالتَّحْقيق۞ وبَعدُ فَهٰذا غايَةُ تَهْذيبِ الْكَلامِ

قوله **هو بالاهتداءِ حقيق:** أي **هو** ﷺ جديرٌ بأن يهتدىٰ به ـ قال اللّٰه تعالىٰ "إنك لتهدي إلى صِراطٍ مستقيم" **وهذه** الجملةُ صِفةٌ لِقَوله **"هدى"** أو يكونان حالين مترادفين أو متداخلينِ ـ

الأوّلُ بأن يكونَ ذو الحالِ واحداً ـ وهو ههنا ضميرُ المفعولِ في "أرسله" **والثاني** بأن يكونَ ذوالحالِ لِقولِه "هدىً" ضميرَ المفعولِ، وذو الْحالِ لِقولِه "هو بالاهتداء" ضميرَ الفاعلِ في قوله "هدىً" ـ بمعنىٰ هادياً، فالحالُ الثانيةُ تكونُ داخلةً في الحالِ الأُولىٰ ـ

قوله **ونورا به الاقتداء يليق: "ونورا"** معطوف على هدىً والظرفُ متعلقٌ بالاقتداء ـ

و اعلم أن الاتِّباعَ لهٗ ﷺ يليقُ بنا لأنه كمالٌ لنا، ودليلٌ لنا على الخَيراتِ، وهادِيْنا إلى الصِّراطِ **المستقيمِ** ـ فلا يَحِقُّ لنا إلا اتِّباعُه، والاتصافُ بأخلاقِه الشريفةِ وأوصافِه المُنيفةِ ـ **وتقديمُ الظرفِ لِقصدِالحصرِ**المفيدِ أنَّ دينَه الإسلامَ ناسخٌ لِسائرِ الأديانِ ـ واقتداءُ الأئمةِ المجتهدينَ اقتداءٌ به في الحقيقةِ، **لأنهم** حَمَلَةُ شرعِه الشريفِ فهُمُ المبلِّغونَ أُمَّتَه شريعتَه المطَهَّرَةَ فلا يُنافي الحصرَ ـ

قوله **وعلى آله:**أصلُ "آل" "أهلُ" بدليلِ تصغيرِه علىٰ "أُهَيْل" **والتصغيرُ** يرُدُّ الأسماءَ إلى أصلِها فأُبدِلَتِ الهاءُ **همزة تخفيفاً** لِكثرةِ الاستعمالِ ثُمَّ انقلبتِ الهمزةُ الفاً لِسكونِها وفَتْحِ ماقبلَها ـ وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ لهٗ مِن **لفظِهٖ** واخْتُلِفَ في المرادِ به **فقِيلَ** أقارِبُهٗ ﷺ مِن بني هاشم **وقيلَ** أُمَّةُ الإجابة الأتقياءُ وغيرُهم ـ **وهو الأنسبُ بالمقامِ** لأن مقامَ الدعاءِ يُطلَبُ فِيه التعميمُ ـ

قوله **وأصحابه:**جمعُ صاحِبٍ ـ والمرادُ به ههنا الصحابيّ : وهو مَن لَقِيَ النَّبيَّ ﷺ مؤمِنا به، وماتَ علىَ **الإسلام**، ولَوْ تَخَلَّلَتْ ردةٌ في الأصحّ ـ **فعطفُهٗ** علىٰ "آل" بالمعنىَ الأخيرِ مِنْ عطفِ الخاصِّ علي العامِّ لِلاهتِمامِ ـ

قوله **سعدوا:** سعادةً أبَدِيَّةً مِنَ السَّعادَةِ، ضِدِّ الشَّقاوةِ ـ

قوله **مناهج:** جمعُ مَنْهَجٍ ـ وهُوَ الطَّرِيقُ الواضِحُ ـ

قوله **الصدق:**هُومُطابَقَةُ الحُكمِ لِلواقِعِ وضده الكذب ـ **وَالْحَقُّ** مُطابَقَةُ الْواقِعِ لِلحكمِ و ضِدُّه الْباطلُ ـ

قوله **بالتصديق** : مُتَعَلِّقٌ **بِسَعِدُوا** أي بسبَبِ التَّصديقِ والإيمانِ بما جاءَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ ـ

قوله **معارج الحق:** معارِج جَمْعُ "مِعْرَجٍ" بِمَعْنَى السُّلَّمِ ـ وهُوَ ههنا بِمعنَى المَراتِبِ مجازاً ـ أي ارتقوا و بَلَغُوا أقصىٰ مَراتِبِ الحَقِّ ـ

قوله **بالتحقيق : مُتَعَلِّقٌ** بِـ"صَعِدُوا" ـ أو بِخَبَرِ مُبْتَدأ محذوفٍ ـ أي هذا الحُكمُ ـ أي ارتقاؤهم وبُلوغُهُم **أقصىٰ مَراتِبِ** الحَقِّ ـ مُتَلَبِّسٌ بالتَّحقيقِ أي مُتَحَقِّقٌ ـ **وَالتَّحقِيقُ** إثباتُ الشَّيِ علىٰ وَجْهِ الحقِّ ـ

قوله **وبعد:**يُوتىٰ بها لِلانتِقالِ مِن أُسلوبٍ إلى آخر و"بعد" مِنَ الظُّروفِ الزَّمانِيَّةِ ـ و إذا قُطِعَ عنِ الإضافةِ **بِحذفِ** المُضافِ إليه في اللَّفظِ د ونَ النِّيةِ يكُونُ مَبْنِيًّا علىَ الضَّمِ وإلّا فهو مُعرَبٌ ـ

قوله **فهٰذا:**أي فأقولُ هذا ـ وهُوإشارَةٌ إلىَ الْمعاني المُرَتَّبَةِ الحاضرةِ في ذهنِ المُصَنِّفِ ـ وجَعَلَها كالمُشاهَدِ **لِغايَةِ وُضُوحِها** كأنَّها مَحسوساتٌ ـ سَواء كانتِ الخُطبَةُ قبلَ التَّصنيفِ أو بعدَهٗ ـ **ودُخولُ الفاءِ** علىٰ "هذا" بناءً على تقديرِ "أمّا" في نظمِ الكلامِ ـ

قوله **غاية تهذيب الكلام:**خبرٌ لاسمِ الإشارَةِ ـ وحملُهٗ عليه بِناءً علىَ المُبالَغَةِ. **ويحتمِلُ** أن يَكونَ التَّقديرُ"هذا=

فِي تَحْرِيرِ الْمَنطِقِ وَالْكَلامِ۞ و تَقْرِيبِ الْمَرَامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقَائِدِ الإِسْلامِ۞ جَعَلْتُهُ تَبْصِرَةً لِمَنْ حَاوَلَ التَّبَصُّرَ لَدَى الإِفْهَامِ۞ و تَذْكِرَةً لِمَنْ أرادَ أنْ يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِي الأفهامِ۞ سِيَّمَا الْوَلَدُ الأعَزُّ الْحَفِيُّ الْحَرِيُّ بِالإِكْرَامِ۞ سَمِيُّ حَبِيبِ اللهِ عليهِ التَّحِيَّةُ و السَّلامُ۞ لا زَالَ لَهُ مِنَ التَّوفِيقِ قِوَامٌ۞ وَمِنَ التَّأيِيدِ عِصامٌ۞ وعَلَى اللهِ التَّوَكُّلُ وبِهِ الاعتصامُ۞

=كلامٌ مُهذَّبٌ غايةَ التَّهذيبِ" فحُذِفَ الخبرُ و أُقيمَ المفعولُ المُطلقُ مقامَه، و أُعرِبَ بإعرابِهِ على طريقِ مَجازِ الحذفِ.

قوله في تحرير المنطق والكلام: أي تخليصِه عمَّا يُخِلُّ بوجهِ الدلالةِ خالياً عنِ الحشوِ والزيادةِ. **والمنطقُ** آلةٌ قانونيةٌ تَعصِمُ مُراعاتُها الذهنَ عنِ الخطأ في الفِكرِ. **والكلامُ** هو العِلمُ بالعقائِدِ الدِّينيَّةِ عن الأدلَّةِ اليَقِينيَّةِ.

قوله و تقريبِ المرام: بالجرِّ عطفٌ على "تهذيبِ" أي هذا غايةُ تقريبِ المَقصدِ إلىَ الأفهامِ. ويَحتمِلُ أن يَكونَ بالرَّفعِ عطفاً علىَ الغايةِ.

قوله من تقريرِ عقائد الإسلام: بيانٌ لِلْمَرامِ **والعَقائدُ** ما عقد عليه القلب و اطمأنّ إليه، و في التعريفات للجرجاني: ما يُقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل كالاعتقاد بأنّ اللّهَ قادِرٌ على كلِّ شيءٍ **الإسلام** هو الإيمانُ **والإيمان** في الشرعِ هو التَّصديقُ بما جاءَ بِهِ الرَّسولُ ﷺ مِنْ عندِ اللّهِ. و عِندَ الكرامِيةِ هو مجرَّدُ الإقرارِ باللسان **والإضافةُ** في عقائِدِ الإسلامِ **بيانيَّةٌ** بناءً على أنَّ مدلولَ الإسلامِ هو نفسُ الاعتقادِ، أو **لاميَّةٌ** بناءً على أن مدلولَهُ مجموعُ الإقرارِ باللسانِ، والتصديقِ بالجنانِ والعملِ بالأركانِ. كما هو عندَ المُحدِّثين وغيرِهم.

قوله جعلته تبصرة: أيَ وضعتُهُ وألَّفْتُه تبصرَةً أي مُبصِّراً. مصدرٌ بمعنى اسمِ الفاعلِ.

قوله لمن حاول التَبَصُّر: أي لِكُلِّ مَن يتأتّى منه أن يُحَاوِلَ التأمُّلَ والتَّعرُّفَ.

قوله سِيّما: السِّيُّ بمعنى المِثلِ. أصلُ "سِيّما" لا سِيَّما، فمعناهُ لامِثلَ. و يُفهَمُ منه معنىَ الخُصوصِ المرادُ ههُنا ثمّ حُذِفَ "لا" لِكثرةِ الاستعمالِ. وقد عدَّ ها النحاةُ مِن كلماتِ الاستثناءِ لأن ما بعدها يَخرُجُ عما قَبلَها من حيث الأولية بالحكمِ. **والحفي** المبالغُ في إكرامِه والعنايةِ به. **والحري** الجدير والحقيْق. **بالإكرام** أي الإعزازِ.

قوله لازال له: أي للمذكورِ المتصفِ بتلك الأوصافِ. **من التوفيق** خبرٌ مقدمٌ للفعلِ الناقصِ. **قِوام** اسمٌ مؤخرٌ له. معناه ما يقوم به أمرُه.

قوله عصام: أي ما يحفَظ به أمرُه من الزَّلَلِ. والجملةُ معطوفةٌ على ما قبلها أي لا زالَ التوفيقُ قائماً بأمره، والتائيدُ حافظا له من الزَّلل. **والتأييدُ** بمعنى التقويةِ من الأيد بمعنى القوةِ.

قوله الله: قُدِّمَ الظرفُ لقصدِ الحصرِ.

قوله والتوكل: هو الثقةُ بما عند اللّه، وقطعُ الرجاء عمَّا في أيدي الناس.

قوله و به الاعتصام: أي التمسكُ و التحفظُ في كلِّ الأحوال. قدم الظرف لقصد الحصر و لرعاية السجع.

الأسئلة

﴿١﴾ بيّن وجه بدء الكتاب بالتسمية والحمدِ مع بيان التوفيق بين الحد يثين.

﴿٢﴾ بيّن معاني الحمد، والهداية، والتوفيق، والصلوة، والتوكل.

﴿٣﴾ ما المراد بسواء الطريق، بيّن مفصلا وبيّن أصل الأل وما هو المراد؟

﴿٤﴾ عرّف المرسل، و الصحابي، والإيمان، والعقائد، والمنطق، والكلام.

﴿٥﴾ عرّف الحال المترادف والمتداخل.

اَلقِسمُ الأوَّلُ فِي المنطقِ ـ مُقدِمة: العلمُ إنْ كانَ إذعانًا لِلنِسبةِ فتصديقٌ ـ وإلَّا فتصورٌ ـ ويَقْتَسِمانِ ....

القسم الأول في المنطق: قد عُلِمَ ضِمناً من قوله "**في تحريرِ المنطقِ والكلامِ**" أن كتابَه هذا مرتَّبٌ على قسمين **قِسمٌ في المنطقِ** و **قِسمٌ في الكلامِ** ولمْ يُعلمْ تفصيلُهما ففصَّل وبيَّن أن القسمَ الأولَ في المنطقِ ـ **والمرادُ بالقسمِ** الأولِ، الألفاظَ، وبالمنطقِ، المعانَي ـ فيصيرُ المعنىٰ أن هذه الألفاظَ في بيانِ تلك المعاني، فلا يلزَم ظرفيةُ الشيِ لِنفسِه ـ

والقسم بالكسر النصيب والحظ ـ والجمع أقسام ـ **والأول لغةً** نقيض الآخر و **اصطلاحا** فردٌ لا يكون غيرُه من جنسه سابقا عليه، ولا مقارنا له ـ

مقدمة: قد جرَت عادةُ المصنفين بأن يذكُرُوا قبلَ الشروعِ في المقصودِ جملةً من الكلامِ، كتعريفِ العلمِ، وبيانَ الحاجةِ إليه، وموضوعِه و يُسَمُّونَها **مقدمةً** ـ فقد صنعَ صنيعَهم حيثُ صَدَّرَ كتابَهُ بها فقالَ **مقدمة** أي هذه مقدمةٌ وهي بكسرِ الدالِ ماخوذةٌ من مقدمةِ الجيشِ للجماعةِ المتقدمةِ من قدّم بمعنىٰ **تقدّمَ وقيل** بفتحِ الدالِ لأن هذه المباحثَ جُعِلَت مقدمةً على غيرِها ـ و **المرادُ** بالمقدمةِ ههنا **مقدمة العلمِ** ـ وهي مايتوقف عليه الشروعُ في مسائِلِ العلمِ ـ **و هي** مشتملة على **ثلثة أمورٍ**، بيان الحاجة إلى المنطقِ، ورسمِه، و موضوعِه ـ

وستعرفُ وجهَ توقف الشروعِ في العلم علي كلِّ واحدٍ من هذه الأمورِ في موضعِه إن شاء اللّٰه ـ

ومقدمة الكتابِ طائفةٌ من الكلامِ قُدِّمَتْ أمامَ المقصودِ لِأنها ترتبط بالمقصودِ، وتنفع فيه ـ

العلم: لما كان الشروعُ في بيانِ الحاجةِ المستلزمِ لِتعريفِ العلم متوقفا على تقسيم العلم إلى قِسمَيه بدأ به فقال **العلم** ـ الخ ـ وهو حصولُ صورة الشيءِ في العقل ـ **و لكون** تعريف العلم مشهورا و مستفيضا لم يتعرَّض له المصنفُ ـ **أو** اكتفىٰ في مقامِ التقسيمِ بالتصورِ بوجهٍ ما ـ

إن كان إذعانا: الإذعانُ هو الاعتقادُ الجازم ـ وعند أهلِ المنطق الاعتقادُ مطلقاً فيشمُلُ الظنَّ أيضاً ـ **أي العلمُ إن** كان اعتقادا للنسبة الخبرية كالإذعان بأن اللّٰه واحدٌ، و كالاعتقاد بأن القرآنَ ليس بمخلوق ـ **فهو تصديق** ـ فالتصديق على تعريفِه هو **الحكمُ** فقط ـ و هو مذهبُ الحكماءِ، فيكون بسيطاً، لكن يُشترطُ في وجودِه ثلاثةُ تصورات ﴿١﴾ تصورُ المحكوم عليه ـ و﴿٢﴾ تصورُ المحكوم به ـ و﴿٣﴾ تصورُ النسبة الحكمية ـ وعند الإمام الرازي التصديقُ اسم للحكم مع الإدراكات الثلثة فيكون مركبا ـ **والمختار** هو مذهب الحكماءِ كما حقَّقه السَيدُ الجرجاني ـ

وإلَّا: أي وإن لم يكن العلمُ إذعاناً للنسبة **فتصورٌ** و يقال له **التصورُ الساذجُ** فإدراكُ كلِّ واحدٍ من المحكومِ عليه، وبه، **تصور** ـ وكذا إدراكُهما معا بِلاَ نسبةٍ ـ أو مع نسبةٍ إما تقييديةٍ كالنبيِّ المختار، و شَجَاعةِ عليٍّ ـ وإما تامةٍ غيرِ خبريةٍ، كأقيموا الصلوة، أو خبريةٍ يُشَكُّ فيها، أو يتخيل، أو يتوهم، فإن كلَّ ذلك من **التصورات الساذجة** لعدم إذعان النسبة فيه ـ والحاصلُ أن **التصديقَ** هو الإذعانُ للنسبةِ الحكميةِ **والتصورُ هو إدراكُ** ما عدا النسبةِ **الحكميةِ الإذعانيةِ** ـ

ويقتسمان: أي **التصورُ والتصديقُ** ينقسمان إلى قسمين **ضروري**: وهو الذي لا يتوقفُ حصولُه على نظرٍ و كسبٍ ـ ويقالُ له **بديهيٌّ** أيضا، و **كسبيٌّ** وهو الذي يتوقفُ حصولُه على نظرٍ و كسبٍ ويقال له **نظريٌّ** ـ

بالضَّرُورةِ الضَّرورةَ والاكتِساب بِالنظرِ وهو مُلاحَظَةُ المعْقولِ لِتَحصيلِ المَجْهولِ ـ وَقَدْ يَقَعُ فيه الخطأُ فَاحْتِيجَ إلى قانونٍ يَعْصِمُ عنه في الفِكرِ، وهو المنطقُ ـ

وموضوعُه المعلومُ التَّصوُّرِيُّ والتَّصْدِيقِيُّ مِنْ حَيثُ إنَّهُ يُوصِلُ إلى مَطلوبٍ تَصوُّرِيٍّ،

=أيضا، كما بيَّنَ المصنفُ بقوله: **ويقتسمان**، أي يأخذ التصور والتصديق قسما من الضرورة فيصيران **ضروريين** و قسما من الاكتساب فيصيران **كسبيين** ـ فانقسامُ الضرورةِ والاكتساب المعلومُ من هذه العبارةِ يستلزم انقسامَ التصورِ والتصديق إليهما المقصودَ في هذا المقام ـ **ولا يخفى** أن الكناية أبلغُ و أحسنُ من التصريح ـ

قوله بالضرورة: إشارةٌ إلى أن انقسامَ التصورِ والتصديقِ إليهما بديهيّ لايحتاج إلى الاستدلال بأنهما لو لم ينقسما إليهما لكانَ الجميعُ إما بديهيا أو كسبيا ـ والتالي باطل بقسميه، فكذا المقدم ـ **أما الملازمة** فظاهرة ـ وأما **بطلانُ القسمِ الأولِ** من التالي فلاحتياجنا في بعض التصورات، و بعض التصديقات إلى كسب و نظر، كتصور حقيقةِ الوحي، و عذاب القبر، و كالتصديق بأن محمدا ﷺ خاتم النبيين يمتنع نظيره ـ وأما **بطلان القسم الثاني** منه فلبداهة بعضِ التصورات، وبعضِ التصديقات كتصورالضوء والظلمة، و كالتصديق بأن الإيمان والكفر لا يجتمعان ولا يرتفعان ـ

قوله ملاحظة المعقول: لما كان حصولُ الكسبي من التصورِ والتصديقِ موقوفا على النظر قال معرِّفا له **هوملاحظة المعقول** الخ أي النظر تَوَجُّهُ النفس نحوَ الأمرِ المعلومِ لتحصيل المجهول، كملاحظة الحيوان والناطق المعلومين لتحصيل الإنسان المجهول، وكملاحظة المقدمتين المعلومتين لتحصيل النتيجة المجهولة ـ **المرادُ** بالمعقول ههنا المعلوم ـ و للتحرُّزِعن استعمالِ اللفظ المشترك في التعريف عَدَلَ عن المعلومِ إليه ـ

قوله وقد يقع فيه: لَما فرغ من تقسيم العلم شَرَعَ في بيان الحاجةِ إلى هذا الفن فقال "**وقد يقع فيه**" أي في ذلك النظر **الخطأ** لأن من المعلوم أن الفكر ليس بِصوابٍ دائما لمناقضة العقلاء بعضُهم بعضاً في مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد يناقض نفسَه في وقتين فَاحْتَجْنا إلى قانون تعصم مراعاتُه الذهنَ عن الخطأ **وذلك القانونُ** هو المنطق ـ هذا هوبيانُ الحاجة المستلزمُ لتعريف المنطقِ برسمه ـ إذ عُلِمَ من بيان الحاجةِ غايةُ العلم ـ والتعريفُ بالغاية رسم ـ **والحاصل** أن العلمَ إما تصورٌ ساذجٌ أو تصديقٌ و كل واحدٍ منهما ينقسم بحسب الضرورة إلىَ الضروري و الكسبي ـ **والكسبي** مستفاد من الضروري بطريق الاكتساب، و قد يقع في الاكتساب خطأ فاحتيج إلى قانون عاصمٍ عنه وهو المنطِق ـ **ووجه توقف الشروع في العلم على بيان الحاجة** أن الشارع في العلم لولم يعلم الغرضَ من العلم وثمرتَه لكان طلبُه عبثا ـ وعلىٰ تعريفِ العلم **أنه لولم** يتصوَّرْ ذلك العلمَ أوَّلا لَما كان على بصيرةٍ في طلبه ـ

قوله قانون:هو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف منه أحكامُ جزئيات موضوعِه نحو "**كل نبي أفضل من عامّة البشر**" قانونٌ يُعرَف منه أن إبراهيم ويعقوب وموسىٰ وعيسى وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام أفضلُ من عامة البشرِ ـ وإنما كان المنطق قانونا لأن مسائلَه قوانينُ كليةٌ منطبقةٌ على جزئياتها ـ

قوله موضوعه: أي **موضوعُ المنطق** المعلومُ التصوريُ والتصديقي. **اعلم** أن موضوع كلِ عِلم ما يُبحث فيه عن عوارضِه الذاتيةِ والعرض الذاتي ما يلحق الشيءَ **لذاته**، كالتعجبِ اللاحقِ لذاتِ الإنسانِ **أو لجزئه المساوي**، كالتكلمِ العارضِ للإنسانِ بواسطةِ جزئِه و هو الناطق، **أو لأمر خارجٍ مساوٍ له**، كالضَحك العارضِ للإنسانِ بواسطةِ أنه متعجبٌ ـ

فَيُسَمّى مُعَرِّفًا، أو تصدِيقِي، فيُسمّى حُجّةً۔

فصل: دلالةُ اللفظِ علىٰ تمامِ ما وُضِع له مُطابَقةٌ، وعلىٰ جُزْئِه تضمُّنٌ، وعلىٰ الخارِجِ الْتِزام، ولا بُدَّ فيه مِنَ اللُّزومِ عقلاً، أوعُرْفًا، ....

قوله **فيسمىٰ مُعرّفا**:أي المعلومُ التصوريُ الموصِلُ إلى مطلوبٍ تصوري۔ مثلًا قولُنا "إنسانٌ بعثه الله تعالىٰ إلى الخلقِ لتبليغ الأحكام" معلومٌ تصوري يُوصِل إلى تصور الرسولِ۔ يُسمىٰ مُعرِّفاً لأنه يُعرِّفُ المجهولَ التصوري۔ ويقال له **القولُ الشارح** أيضا۔لشرحِه وإيضاحِه ما هياتِ الأشياء۔

قوله **فيسمي حجة**:أي المعلومُ التصديقيُّ الموصِلُ إلى مطلوبٍ تصديقي۔كقولنا محمد ﷺ نبيٌ و كل نبي عالِمٌ بالغيبِ **معلوم تصديقي** يُوصِلُ إلى التصديق بأن محمداﷺ عالِمٌ بالغيبِ۔ يُسمىٰ **حجةً** لأن مَن تمسّك به مستدلاً على مطلوبِه غَلَبَ على الخصمِ۔ **والحجة** الغلبة۔ **وإنما** كان المعلومُ التصوريُ والتصديقيُّ موضوعَ المنطقِ لأنه يُبحَثُ فيه عن أعراضِهما الذاتيةِ۔ وما يُبحث فيه عن أعراضِه الذاتيةِ فهو **موضوع العلم** ۔ **و وجهُ توقف الشروع على موضوعِ العلم** أن العلومَ لا تتميَّزُ زيادةَ تميزٍ إلّا بتمايزِ الموضوعاتِ۔ فلَو لم يَعلَمِ الشارعُ في العلم أن موضوع **هذا العلمِ أيُ شيءٍ** لم يتميزِ العلمُ المطلوبُ عنده من غيره زيادة تميز،ولم يكن له في طلبِه بصيرة.

الأسئلة

﴿١﴾ عرِّف النظرَ، والتصورَ، والتصديقَ۔ وأثبتْ أن انقسامهُما إلى البديهي والنظري بالبداهة۔

﴿٢﴾ بيّن وجهَ إحتياج الناس إلى المنطق۔ وعرِّف القانون۔

﴿٣﴾ بيِّن الأعراض الذاتيةَ مفصلامع التمثيل۔ وأثبت أن الاكتساب بالنظر قد يقع فيه الخطأ۔

﴿٤﴾ عرِّف المعرِّفَ والحجةَ وبيِّن وجهَ توقف الشروع في العلم على بيان الحاجة، وتعريفِ العلم، وموضوعِه۔

قوله **فصل:** و هي **في اللغة** الحاجزُ بَيْنَ الشيئين۔ **وفي الاصطلاح** الألفاظُ المخصوصةُ الدالَّةُ علىَ المعاني المخصوصةِ۔

قوله **دلالة اللفظ:** ينحصِرُ نظرُالمنطقي في مفهومِ المعرِّفِ والحجةِ الّذين هما من قبيلِ المعاني۔ **وإنما** يُورَدُ بحث الألفاظِ قبلَ المقصود لتوقف استفادةِ المعاني وإفادتِها عليها۔ **وقلّم** بحثَ الدّلالةِ علىَ الألفاظِ إشارةً إلى أن بحثَ الألفاظِ في هذ ا الفنِّ مِن حيثُ أنها دلائلُ المعاني، لامِنْ حيثُ هي هي ۔ **والدلالة** كونُ الشيءِ بحالةٍ يلزَمُ مِنَ العلمِ به العلمُ بشيءٍ أخر۔والأوّلُ **الدالُّ** والثاني **المدلولُ**۔ و هي قد تكونُ بالألفاظ فتُسمّى **دلالةً لفظيةً** و قد تكو ن بغير الألفاظِ فتُسمّى **دلالةً غيرَ لفظيةٍ** و كلٍ مِن هذينِ النوعين قد يكون **دلالةً وضعيّةً**، أو **دلالةً عقليةً**،أو **دلالةً طبعيةً** فتصيرُ أقسامُ الدلالةِ ستةً ولكِنّ **المصنِّف** بيّن من أقسامِها الدلالةَ اللفظيةَ الوضعيةَ لأنها هي المقصودةُ بالبحثِ إذ عليها تدور الإفادة والاستفادة لأنها أعَمُّ من غيرِها وأسْهَلُ ۔ وهي تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام لأن دلالةَ اللفظِ بحسبِ الوضعِ إما على تمامِ ما وُضِعَ له، أوعلىٰ جُزئِه، أو على أمرٍ خارجٍ عنهُ لازمٍ لهُ يُسمىٰ الأولُ **مطابقةً** لِتطابُقِ اللفظِ والمعنىٰ كدلالةِ الإنسانِ علىَ الحيوانِ الناطقِ۔ والثاني **تضمنا** لِكونِ الجُزءِ في ضمنِ المعنىَ الموضوعِ لهُ، كدلالةِ الإنسانِ علىَ الحيوانِ أوَ الناطقِ ۔والثالثُ **التزاماً** لكونِ الخارجِ لازماً لذلك، كدلالةِ العمىٰ علىَ البصرِ۔

قوله **مَن اللزوم:** أي اللزومِ الذهني وهو كونُ الأمرِ الخارجِ بحيثُ يلزَمُ مِن تصوُرِ الموضوعِ له تصورُه۔ وهذ اللزومِ أعم مِن أن يكونَ **عقلاً** كاللزومِ بين الإثنينِ و الزوجيةِ فإنه بِحسبِ العقلِ۔ **أو عُرفاً** كاللزومِ بينَ الصِّدّيقِ و أبي بكرٍ فإنه بحسبِ العُرفِ لا بحسبِ العقلِ۔

وتَلْزَمُهُمَا المُطابَقةُ ولَوْ تَقْدِيرًا، ولا عكسَ۔

قوله **وتلزمهما المطابقة**: ولمَّا فَرَغَ مِن حدودِ الدِّلالاتِ الثلاثِ شَرَعَ في بيان التلازُم بينَها وعدمِهِ فقال: "**وتلزَمُهُما المطابقةُ**" أي التضمُّنُ والالتِزامُ يَستلزِمان المطابقةَ فمتىٰ تحققا، تَحقَّقت لأنهما تابعان لَها ـ والتابعُ من حيثُ إنه تابع لا يُوجد بدونِ المتبوعِ ـ

قوله **ولو تقديرا**: جواب عن **إيرادٍ** وَ هو أن اللفظ إن تُرِك استعماله في المعنى المطابقي الذي وُضع لهٗ و اشتهر في الجزءِ، أو اللازِمِ فحينَ استعمالِ ذٰلك اللفظِ ينتقل الذهن إلى الجزءِ أو اللازم ويتحقق التضمن أو الالتزام، ولا توجد المطابقة، فعلم أنَّهما قد يوجدان بدون المطابقة ـ **وتفصيل الجواب** أن الدلالة الوضعية على جزءِ المسمىٰ و لازمِه فرعُ الدلالة علىَ المسمىّٰ، سواءٌ كانت تلك الدلالةُ عَلىَ المسمىّٰ **محققةً** بأن يُطلق اللفظ و يرادَ به المسمىّٰ، و يفهم منه الجزء أو اللازم بالتبع أو **مقدرةً** كما إذا اشتهر اللفظ في الجزء أو اللازِم فالدلالةُ علىَ الموضوعِ له، و إن لم يتحقق هناك بالفعل، إلا أنها واقعةٌ **تقديراً** بمعنىٰ أن اللفظ له معنىً مطابقيٌ في الواقع بحيث لو قُصِد من اللفظ لكانت دلالة اللفظ عليه مطابقةً وإن قُصِد في الحال جزؤه أو لازمُه مجازاً ـ فثبت أن في هذه الصورة أيضاً لا يوجد التضمنِ أو الالتزام بدونِ المطابقة ـ و إلى هذا أشار بقوله "**ولو تقديراً**"

قوله **ولا عكس**:أي المطابقةُ لا تستلزمُ التضمنَ والالتزامَ لتحقُّقِها **بدون التَّضمُّنِ** فيما إذا كانَ اللَّفظُ موضوعاً لِمعنىً بسيطٍ ـ **و بدون الالتزام** فيما إذا لم يكنْ لِمعنىَ اللَّفظِ المركَّبِ لازمٌ بحيثُ يلزَمُ مِنْ تصوُّرِ المعنىٰ تصوُّرُه ــــ **وأما التضمُّن والالتزام** فلا تلازُمَ بينهما لِجوازِ أنْ يَكونَ لِلمعنىٰ جزءٌ، وليسَ لهُ لازِمٌ ذهنيٌ فيُوجَدُ التضمُّنُ بِدونِ الإلتزامِ، ولِجوازِ أن يكونَ المعنىٰ بسيطاً، ولَهُ لازمٌ ذهنيٌ فيُوجَدُ الالتزامُ بدونِ التَّضمُّنِ ـ

الأسئلة

﴿١﴾ عرِّف الدلالة و بين أقسامهاالستة۔
﴿٢﴾ عرِّف أقسام الدلالة اللفظية الوضعية مع الأمثلة ـ
﴿٣﴾ عرِّف الدلالة الالتزامية مع بيان اللزوم الذهني المعتبرِ فيها ـ
﴿٤﴾ اشرح العبارة التالية: **وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا ولا عكس۔**
﴿٥﴾ بين أن التضمن لايستلزم الالتزام وبالعكس ـ

توضيح و تنبيه

إذا أُطلق اللفظُ وأُريد به تمامُ معناه وفُهِم في ضمنه جزءُ معناه ولازمُ معناه فههنا تتحقق المطابقة والتضمن والالتزام معاً، مثلا قلت "حفظتُ القران" وأردتَ بالقران تمامَ معناه وهو الكتاب النازل على رسولنا ﷺ ...... لكن فَهِم السامع في ضمنه الأجزاءَ والسُّوَرَ والأيات، وفَهِم كونَه سماويًّاأيضاً۔ فالدلالة على الكتاب الكامل الموصوف **مطابَقةٌ**، وعلى الأجزاء **تضمنٌ**، وعلى كونه سماوياً **التزامٌ**۔

وإن أطلق اللفظُ وأُريد به جزءُ معناه، كما في قوله تعالى "يجعلون أصابعهم في أذانهم" أريد "يجعلون أناملهم" فدلالة الأصابع هنا على الأنامل من قسم المجاز، وليس بتضمن ـ وكذا إذا جاء رجل جواد، وقلت "جاء حاتم" فدلالة حاتم في قولك على ذلك الرجل من قسم المجاز، وليس بالتزام۔ وإذا قلت "كان حاتم من بني طي، وابنه عدِي أسلم، وصار صحابياً شهيرا" انتقل ذهنُ السامع من قولكَ إلى الرجل الطائي و جُودِه لكونه معروفا بالجود، فدلالة لفظ "حاتم "هنا على الجود التِزام ـ و اعلم أن دلالة اللفظ على معناه المجازي مطابقة، ومصطلح أهلِ الميزانِ هنا غيرُ ما هو عند أهل البيان ـ وليُراجع للبسط إلى سلم العلوم وشروحه ـ

والمَوْضوعُ إنْ قُصِدَ بِجُزئِه الدَّلالةُ على جزءِ معناه فَمُركَّبٌ، إمَّا تامٌّ ـ خبرٌ، أو إنشاءٌ، وإمَّا ناقِصٌ تقْييْدِي، أو غيرُهُ، وإلّا فمُفردٌ. ....

قوله والموضوع: اللفظُ الموضوعُ للمعنى الدالُّ عليه بالمطابقةِ على قسمين (١)مركب و (٢)مفرد

المركب: ما قُصِد بجزءٍ من لفظِهِ الدلالةُ على جُزءِ المعنى المقصودِ بأن يكونَ لِلَّفظ جزءٌ وللمعنى جزءٌ ويُقصد دِلالةُ جزءِ اللَّفظِ على جُزءِ المعنىٰ وهو على قِسميْن (١) تام و (٢) نا قص.

فالمركب التام: هو الذي يصِحُّ السُّكوتُ عليه بأن لَايكونَ مستدعِياً للفظ آخر كاستِدعاءِ المحكوم عليه المحكومَ بِهِ وبالعكسِ نحو، محمدٌ رَّسولُ اللّٰهِ ﷺ. وهو على قِسمينِ (١)الخبرُ و(٢)الإنشاء.

فالخبر: هو الَّذي يحتَمِلُ الصدقَ والكذبَ بحسبِ مفهومِه، كقولِنا، الجنةُ والنارُ مخلوقتان.

والإنشاء: الذي لايحتمِلُ الصدقَ والكَذِبَ. ولهُ أقسامٌ :الأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، والتنبيهُ، والتمنّي، والترجّي، والنداءُ، والتعجُّبُ، والقسمُ.

والمركب الناقص: هوالذي لايَصِحُّ السُّكوتُ عليه وهو على قسمين (١)تقييدي و(٢)غير تقييدي.

التقييدي: هوالّذي يكونُ الجُزءُ الثّاني قيداً للأول، نحوُ عالمُ الغيبِ. الرسولُ الكريمُ ـ **غير التقييدي**: هو الذي لايكونُ الجزءُ الثاني قيداً للأولِ، كالمركَّبِ منْ اسمٍ وأداة، أو كلمة وأداة نحو في المسجد، وإن ضربَ.

قوله وإلا فمفرد: لمَّا فرَغَ المصنفُ من بيان تعريفِ المركَّبِ، وأقسامِه شرَعَ في المفردِ فقال **وإلا فمفرد.** **أي** إن لم يُقصدُ بجزء من اللَّفظِ الدلالةُ علَى جُزءِ المعنىَ المقصودِ **فمفرد** (١)سواءٌ لم يكن له جزءٌ كهمزةِ الاستفهام (٢)أوكان له جزءٌ ولم يكن له دلالةٌ على المعنىٰ كزيدٍ (٣)أو كان له جزءٌ دالٌّ على المعنىٰ لكنْ لايكونُ مدلولُه جزاً للمعنىَ المقصودِ نحو" شمس الضُّحىٰ" علَماً (٤)أو كان له جزءٌ دالٌّ علىَ جزء المعنىَ المقصودِ لكنْ لا تكونُ دلالتُه عليه مقصودةً كالحيوان الناطقِ علَماً ـ **فإن قلتَ** ما الفرقُ بينَ القسمينِ الأخيرين ؟ **قلتُ** الفرقُ أن شمسَ الضُّحىٰ ـ علما ـ لاَيدلُّ جزءُ لفظِهِ على جزءِ المعنىٰ المقصودِ لأن المراد به شخصٌ خاصٌّ و أجزاؤُه الرأسُ، والظهرُ، والقلبُ، والعقلُ و غيرُهم. ولا يدلُّ لفظ "شمس" أولفظُ "ضحىٰ" على أحدٍ من أجزائه.

وأما الحيوانُ الناطقُ علماً فيدُلُّ جزءُ لفظِهِ على جزءِ المعنى المقصودِ لأن الإنسان الموسوم بالحيوان الناطق يكون حيوانا و ناطقاً أي يكون جسماً نامياً حسّاساً و مدركاً للكليات فيدل جزء "الحيوان الناطق" على جزء الإنسان الموسوم ـ لكن تلك الدلالةُ ليست بمقصودةٍ لأن العَلَمَ يُقصَدُ به الشخصُ مطلقاً بدون النظر إلى معناه اللغوى ـ ويتضح لك هذاالمطلب بنحو "بصير" إذا سُمّي به رجل أعمىٰ ـ فتدبَّر.

--------------يمكن توضيح هذا التقسيم هكذا.

اللفظ الموضوع

- **مركب**: ماقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه
  - **تام**: ما يصح السكوت عليه
    - **خبر**
    - **إنشاء**
  - **ناقص**: ما لا يصح السكوت عليه
    - **تقييدي**
- **مفرد**: ما لم يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه

وهو إن استقلَّ فمع الدَّلالة بهيئته على أحد الأزمنة الثَّلاثة كلمة، وبدونها اسم، وإلّا فأداة۔ وأيضًا إن اتَّحد معناه فمع تشخُّصه وضعًا علَمٌ، وبدونه متواطٍ إن تساوت أفراده، ومشكّك إن تفاوتت بأوَّليَّةٍ، أو أولويَّةٍ۔ وإن كثُر فإن وُضع لكُلّ ابتداءً فمشترك، وإلّا فإن اشتهر في

قوله إن استقل: إذا علِمتَ تعريفَ المُفرَدِ فاعلمْ أنه على ثلاثةِ أقسامٍ (١) **الكلمة** و(٢) **الاسم** و(٣) **الأداة**، لأن معناه إن كان مستقلاً بنفسه دالاً بهيئته علي أحدِ الأزمنة الثلاثة فهو كلمة (وعند النحاة فعل) نحو حفِظ، يحفَظُ ۔ وإن كان معناه مستقلاً غير دالٍّ بهيئته عليه فهو اسم نحو الشجر ۔ وإن كان معناه غيرَ مستقلٍّ فهو أداة (وعند النحاة حرف) نحو على و في ۔

قوله فمع الدلالة: الفاءُ في جواب الشرطِ **ومع الدلالةِ** حالٌ من ضميرٍ محذوفٍ مبتدأٍ وقوله، **كلمة** خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ۔ **والتقديرُ** فهو حالَ كونِه مع الدلالة على أحدِ ها كلمةٌ ۔

قوله بهيئته: أي كلما تحققتِ الهيئةُ التركيبيةُ في مادةٍ موضوعةٍ مُتصرفةٍ فُهِمَ أحدُ الأزمنةِ الثلثةِ مع المعنىَ الحدثي ۔ **الهيئة**: الصُّورةُ الحاصلةُ للحروفِ باعتبارِ تقديمِها وتاخيرِها و حركاتِها و سَكَناتِها ۔فبقيدِ **الاستقلالِ**۔ يخرج الأداةُ نحو إن، و ليتَ، وغيرهما و بقيدِ **الدلالةِ على أحدِ الأزمنةِ الثلثةِ** يخرج الاسمُ الَّذي لايدُلُّ على زمانٍ أصلاً نحو الكتاب والمسجد و غيرهما **وبقيدِ الهَيئة** يخرجُ الاسمُ الذي يدُلُّ على الزمان لكن لا بهيئتِه وصيغتِه بل بحسبِ جوهرِه ومادتِه كالزمان' والأمسِ، و الصَّبوحِ، و الغبوقِ، فإن دلالتَهاعلىَ الزَّمان بموادِها و جواهرِها بخلافِ الكلمةِ، فإن دلالتَها علىَ الزمانِ بسببِ هيئتِها بشهادةِ اختلافِ الزَّمان عندَ اختلافِ الهَيئةِ، وإن اتحدتِ المادَّةُ كحفِظ، يحفَظ ۔ و اتحادِ الزَّمانِ عندَ اتِّحادِ الهيئة، وإن اختلفتِ المادَّةُ ۔ نحوغَسَل و قعَد ۔

قوله وإلا فأداة : أيوإن لم يستقل معناه فأداةَ ۔ وعند النحاة حرفٌ ۔

قوله وأيضا إن اتحد معناه: هذا شروع في تقسيمٍ ثان للمفرد إلى سبعة أقسامٍ (١) **العلم** و (٢) **المتواطي** و(٣) **المشكك** و(٤) **المشترك** و(٥) **المنقول** و(٦) **الحقيقة** و(٧) **المجاز**۔

وتفصيلُه أن المفردَ إما أن يكون معناه واحداً أو كثيرا ۔ فإن كان الأول فلَه ثلثة أقسام۔ **الجزئي، والمتواطي، والمشكك** لإنه لايخلو إما أن يتشخصَ ذلك المعنىٰ بحسب الوضعِ أولاً ـــ فإن تشخص يُسمىٰ **عَلَماً** في عرفِ النحاةِ و **جزئيا حقيقياً** في عُرفِ المنطقيين نحو خالد وهشام، وإن لم يتشخَّص فهوإما **متواط**۔ إن تساوت أفرادُه الذهنيةُ والخارجيةُ في حصولِه و صدقِه عليها۔ كالإنسان والشمس۔ وتسميته **متواطيا** لتواطؤِ الأفرادِ في معناه أي لتوافقها وإما **مشكك** إن تفاوتت أفراده الذهنيةُ والخارجيةُ في حصولِه و صدقِه عليها **وذلك التفاوت** إما **بأوَّلِيَّةٍ** كالوجودِ فإنه في الواجب قبلَ حصولِه في الممكنِ۔ أو **أَوْلَوِيَّةٍ** كالنورِ فإنه في الشمسِ أقوى وأتمُّ من غيرِها۔ وتسميته مشككاً للشك الحاصلِ للناظرِ فيه فإنه يشكُّ هل هو متواطٍ من حيث اتفاق أفراده في أصل المعنىٰ، أو مشتركٌ مِن حيثُ اختلافِ أفرادِه بأولية وغيرِها۔

قوله وإن كثر: عطف على قولِه **"إن اتحد"** أي وإن كان معنىَ المفردِ كثيرا فله أربعة أقسام ـــ

(١) **المشترك** و (٢) **المنقول** و (٣) **الحقيقة** و (٤) **المجاز**۔

لأنه لايخلو إما أن يكونَ موضوعاً لكلٍ من المعاني الكثيرةِ أوّلا،أو،لا۔ **على الأول مشترك** لاشتراكِه في تلكَ المعاني، كالعينِ للباصرةِ والذهبِ، والشمس وغيرِها۔ **وعلىَ الثاني**. أي وإن لم يُوضع لكلٍّ منَ المعاني أوّلا بل وُضِعَ لِمعنىً ثم اسْتُعمِل في معنىً اخرَ لِمناسَبةٍ فلايخلو من أن يكونَ استعمالُه۔

الثَّانِي فَمَنْقُولٌ، يُنْسَبُ إِلَى النَّاقِلِ . وإلَّا فَحقِيقَةٌ، ومَجَازٌ۔

=مشتهراً في الثاني دونَ الأوَّل، أوْ، لا ۔ فإن اشْتَهَرَ في الثاني وتُركَ استعمالُه في المعنىَ الأوَّل بدونِ القرينةِ فهو **منقولٌ** لوجودِ النقلِ فيه ۔ وإن لم يَشْتَهِرْ في الثاني، ولم يُتْرَكْ استعمالُه في الأوَّل ۔ فإن استعمِل في المعنىَ الأوَّل الذي هو الموضوعُ له فهو **حقيقةٌ** ۔ لتحققِ اللفظِ في موضعِه الأصلي، كالأسد للحيوان المفترس ۔ وإن استعُملَ في المعنى الثاني الذي هو غيرُ الموضوعِ له فهو **مجازٌ**، لكونِه متجاوزاً عن معناه الوضعي، كالأسد للرجلِ الشجاع ۔

واعلم أن المنقولَ له ثلاثة أقسام لأن المنقولَ لا بدَّ له من ناقلٍ، والناقلُ إن كان عرفاًعاماً **فمنقول عرفي**، كالدابة لذاتِ القوائِم ۔ وإن كان اصطلاحاً أي عرفاً خاصاً **فمنقول اصطلاحي** كالفاعلِ والمفعولِ۔ وإن كان أربابَ الشرعِ **فمنقول شرعي** كالصلوٰةِ والصوم۔ وإلىٰ أقسامِ المنقولِ أشار بقولِه "**يُنْسَبُ إلى الناقلِ**"۔

واعلم أنَّ المنقولَ الشرعيَّ داخل في المنقولِ الاصطلاحي لكنْ أفرزَ لفضلِه وشرفِه ۔

.... توضيح هٰذا التقسيم بهٰذا الشكل۔

﴿الأسئلة﴾

﴿١﴾ اذكر أقسامَ اللفظِ من حيثُ الدلالةِ التركيبيةِ، والإفراديَّةِ، وعَرِّفْ كلَّ قسمٍ مع التمثيلِ۔

﴿٢﴾ عيّنِ المفردَ، والمركَّبَ فيما يأ تى مع تعيينِ قسمٍ مِنَ المفردِ والمركَّبِ يَنْدَرِجُ فيها:

كلام الله۔ الهلالُ واللّٰهِ۔ الإمام أحمد رضا مجدد الملة والدين۔ لَعَلِّي أرجع غداً۔ اقرأ القرأن۔ يارسول الله ﷺ ۔ ماأحسن زيداً۔ ليت زيدا فاضل۔ حافظُ الملَّةِ مؤسِّسُ الجامِعَةِ الأشرفِية۔ الدابة۔ اسم الإمام الأعظم نعمان بن ثابت۔ البياض۔ الجامعة القادرية۔ الإنسان۔ لاتَتْرُكِ الصلوةَ۔ المبتدأ۔ زيدٌ مقلِّد۔ كيف أنت۔ ألا تجتهد فتفوزَ۔ الصوم۔ قد أفلح من تزكّیٰ۔ الرجل العالم۔

﴿٣﴾ عرِّف المنقولَ مع بيانِ أقسامِه بالتمثيلِ۔

فصل: المفهومُ إن امْتَنَعَ فَرْضُ صِدْقِهِ على كثيرينَ فَجُزْئِيٌّ، وإلّافكُلِّيٌّ امْتَنَعَت أفرادُهُ، أو أمْكَنَت ولَمْ تُوجَدْ، أو وُجِدَ الوَاحِدُ فَقَط مع إمْكانِ الْغيرِ، أو امْتِناعِهِ، أوِ الكثيرُ مع التّناهِيْ أو عَدَمِهِ۔

قوله المفهومُ: بعدَ إتمام الكلام على تقسيم المفرد بحسب اللفظِ أخذ في تقسيمه بحسب المعنىٰ ۔ فقال: **فصل المفهوم** وهو الحاصلُ في العقلِ مِنَ اللّفظِ، و يقال له "معنى" من حيث قصده باللفظ، و "مفهوم" من حيث فهمِه منه، و "مدلول" من حيث دلالة اللفظ عليه۔

وهو على قسمينِ **جُزئي** و **كُلّي** لأنه إن امتنعَ فرضُ صدقِه على كثيرينَ **فجزئي حقيقي** كمحمود علما ۔ فإنه إذا حَصَل عندَ العقلِ استَحالَ فرضُ صَدقِه على كثيرين، كخالدٍ وفاضل وغيرِهما ۔ و إن لم يمتنِعْ فرضُ صدقِهِ على كثيرينَ **فكليٌّ**، كالإنسانِ فإنه إذا حصَل عندَ العقلِ لايستحيلُ فرضُ صدقِه على كثيرينَ مِنَ الأفراد، كمسعودٍ وأحمدَ و غيرهما ۔

فإن قلتَ: الجزئيُّ لا يمتنِع فرضُ صدقِه على كثيرين ۔ و كلُّ ما كانَ كذلك فهو كُليٌّ فالجزئي كلي وهو محالٌ **قلتُ**: المرادُ مِن الجزئيْ إن كانَ ما صدَق عليهِ لفظ الجزئي نحو هشامٍ و غيرِه، فلا نُسلِّم أنه لايمتنع فرضُ صدقِه على كثيرين ۔ وإن كان المرادُ لفظ الجزئي فلا نسلِّمُ أنَّ كونَ لفظِ الجُزئي كليا مُحالٌ ۔

وللكُلِّي سِتّةُ أقسامٍ: **الأول**: ما يمتنِعُ وجودُ أفرادِه في الخارجِ، كشريكِ الباري تعالىٰ فإنه كلي ممتنعُ الأفرادِ في الخارجِ ۔ **والثاني**: ماأمكنَت أفرادُه ولم توجَدْ في الخارج **كالعَنقاءِ** وبحرٍ من زِئْبَقٍ ۔ فإن كل واحد منهما كليٌّ ممكنُ الأفرا د، لكنّها لم توجدْ في الخارجِ ۔ **الثالث**: ما يُمكِنُ وجودُ أفرادِه، لكن لم يوجدْ إلا فردٌ واحدٌ، مع إمكان وجودِ غيرِ ذلك الفردِ۔ كالشّمس، فإنه كلّيٌّ ممكِنُ الأفرادِ في الخارج، لكنْ لم يُوجَدْ مِن أفراده إلا فردٌ واحدٌ مع إمكان غيره من الأفراد ۔ **الرابع**: ما أمكنت أفرادُه ولم يُوجَدْ من الأفرادِ إلّاواحدٌ مع امتناعِ غيرِ ذلك الفَردِ كمفهومِ واجبِ الوجودِ، فإنه كلّيٌّ لمْ يُوجَدْ مِنْ أفرادِه إلا فردٌ واحدٌ و هو الحقُّ سبحانَه تعالىٰ مع امتناعِ غيرِ ذلك الفردِ۔

واعلَمْ أن مفهومَ الواجبِ إنما يكونُ كلّياً بمجردِ النظرِ إلى حصولِه في العقلِ، وأما إذا لوحِظَ مع حصولِه في العقلِ بُرهانُ التوحيدِ فلا يكون كلياً، لأنه حينئذٍ لايمكنُ فرضُ اشتراكِه ۔ **الخامس**: ما وُجِدَتْ له الأفرادُ الكثيرةُ مع تناهي الأفراد كالكوكب السيار، فإنه كلّيٌّ كثيرُ الأفراد في الخارجِ لكنّها متَناهيةٌ منحصرةٌ في عدد ۔ **السادس**: ما وُجِدَتْ له أفرادٌ كثيرةٌ مع عدمِ تناهي الأفراد كمعلوم اللّٰه ومقدورِه ۔ فإنه كليٌّ كثيرُ الأفراد في الخارج مع عدمِ تناهي الأفرادِ۔

---- توضيح هذا التقسيم بهذاالشكل۔

- **الكلي بحسب وجوده في الخارج**
  - **أفراده ممتنعة الوجود** — مثل شريك الباري
  - **أفراده ممكنة الوجود**
    - **لم توجد** — مثل منزل من الذهب
    - **وجدت**
      - **وجد فرد واحد**
        - **مع إمكان غيره** — مثل الشمس
        - **مع امتناع غيره** — مثل واجب الوجود
      - **وجد كثير من أفراده**
        - **مع التنهاهي** — مثل الإنسان
        - **مع عدم التناهي** — مثل نعم الله

فصل: الكُلّيَّانِ إنْ تَفارَقَا كُلِّيًا فَمُتَبايِنَان، وإلاَّ فإنْ تَصادَقَا كُلِّيًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَمُتَساوِيان. ونَقِيْضاهُما كَذٰلِكَ، أو مِنْ جانِبٍ واحِدٍ فأعَمُّ وأخَصُّ مُطلقًا. ونقِيضاهُما بِالْعكسِ. و إلاَّ فَمِنْ وَجْهٍ. و بَيْنَ نَقِيْضَيْهِمَا تبايُنٌ جُزْئِيٌّ، كَالْمُتَبَايِنَيْنِ۔ ....

قوله الكليان: لما فَرَغَ من تعريفِ الكلي و تقسيمِه شرَعَ في بيانِ النسبةِ بين الكليين فقال: **الكلّيان**، أي الكليان إذا نُسِبَ أحدُهما إلىَ الآخر، فإما أن يكونا متباينين، أو متساويين، أوأعَمُّ و أخَصُّ مطلقاً، أو أعَمُّ و أخَصُّ من وجهٍ۔

لأنه إما أن **لايصدُق أحد** منهما على فردٍ من أفرادِ الآخر فهما **متباينان** والنسبةُ بينهما **التباين**، كالمؤمِنِ و الكافر، فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما متفارقٌ عن الآخر تفارقا كلياً أي في جميعِ الصُّوَرِ۔

أو **يصدُق** كلُّ واحدٍ منهما على أفراد الآخر، فلا يخلُو إما أن يَّصدُق كلٌّ منهما على جميعِ أفراد الآخر، **فهما متساويان** ۔ والنسبةُ بينهما **التساوي**، كالمؤمنِ و المسلمِ، فإن كُلَّ واحدٍ منهما يصدُقُ على جميعِ أفراد الآخر، فيُقال كُلُّ مسلمٍ مؤمنٌ، و كلُّ مؤمنٍ مسلمٌ۔

أو يصدُق أحدُهما على جميعِ أفرادِ الآخرِ والآخرُ يصدُق على بعض أفراد الأوَّل ۔ فهما **أعَمُّ و أخصُّ مطلقاً** ۔ وما يصدُق على جميع أفرادِ الآخر أعمُّ ۔ والآخر أخصُّ ۔ والنسبةُ بينهما **العموم والخصوص مطلقاً**، كالمؤمنِ والمتقي ۔ فإن المؤمنَ يصدق على جميع أفراد المتقيّ، دونَ ا لعكسِ اللُّغوي أو **لا يصدُق أحدُهما** علىٰ جميعِ أفراد الآخر بل يصدُقُ كلٌّ منهما على بعض أفراد الآخر، فكلُّ واحد منهما **أعَمُّ و أخصُّ من وجه**، والنسبةُ بينهما **العمومُ والخصوصُ من وجهٍ** كالرسول والبشر لتصادُقِهما في سيّدنا إبراهيم عليه السلام مثلاً ۔ وصِدقِ الرَّسولِ بدون البشر في سيّدنا جبرئيل عليه السلام، وصدقِ البشرِ بدونِ الرسول في أبى بكرالصدّيق رضي الله عنه وسائرالمؤمنين ونحو السني والحنفي لتصادُقِهما في مصنِّفِ الهداية مثلاً، وصدقِ الحنفي بدونِ السني في الزمخشري المعتزلي مصنِّفِ الكشاف، وصدقِ السُّنّي بدون الحنفي في مصنِّف التهذيب الشافعي مثلاً۔ ونحوُ أبيض والطائر لتصادُقِهما في الحمامِ، وصدقِ الأوّل دون الثاني في هذا القرطاسِ وصِدق الثاني بدون الأول في الغرابِ۔

قوله ونقيضاهما كذٰلك: بيّن المصنِّف أن **نقيضي المتساوين متساويان**، فيَصدُقُ كلُّ واحد منهما على كلِّ ما يصدق عليه الآخر، مثلًا اللامؤمنُ واللامسلمُ متساويان كعينيهما، وهما المؤمنُ والمسلمُ۔

وأن نقيضي الأعمِ والأخصِّ مطلقاً **بعكسِ العينين** فنقيضُ الأعمِ أخصُّ مِن نقيضِ الأخصِ، ونقيضُ الأخصِّ أعَمُّ من نقيض الأعم۔ مثلاً "اللّامُتَّقِي" الذي هو نقيض الأخص أعمُّ من "اللامؤمن" الذي هو نقيض الأعم لأن" لا متقي" صادق على كل كافر، وعلىٰ كل فاسق مؤمن، و"لا مؤمن" صادق علىَ الكافرِ فقط۔

وأن الأعَمّ والأخصَّ من وجهٍ قد يكون بَينَ نقيضيهما **تباين كلي**، كالمؤمن واللامتقي فإن بينهما عموم و خصوص من وجهٍ لتصادقِهما علىٰ الفاسق الاصطلاحي، و صدقِ المؤمن بدونِ الآخر علىَ المتقي، و صدقِ اللامتقي بدون المؤمن علىٰ الكافر ۔ وبينَ نقيضيهما ۔ و هما اللامؤمن والمتقي۔ تباين كليٌّ كما يظهر بأدنىٰ تأملٍ ۔ وقد يكون بين نقيضيهما **العمومُ والخصوصُ من وجه** نحو لاأبيض،ولاطائر، لتصادقهما في الحجر الأخضر، وصدقِ الأول دون الثاني في الغراب، و صدقِ الثاني دون الأول في القِرطاس الأبيض۔ ولذا قال المصنف بين نقيضيهما **تباين جزئي** ۔ فإنه يشمل التباينَ الكليَّ، والعمومَ والخصوصَ من وجه **كالمتباينين** فإن بين نقيضيهما أيضا **تباينا جزئيا** ۔ فإنه قد يكون بين نقيضيهما التباينُ الكلي ۔ كاللاظلمةِ واللاضوء، فبينهما **تباين كلى** كعينيهما وهما الضوء والظلمة ۔ وقد يكون بين نقيضيهما **العمومُ والخصوصُ**=

و قد يُقالُ الجُزْئِيُّ لِلأَخَصِّ مِنَ الشَّيْءِ وَ هُوَ أَعَمُّ۔
و الكُلِّيَاتُ خمسٌ ....

من وجه كاللامنافق و اللامؤمن، فإن بينهما العموم و الخصوص من وجه لتصادقهما في أبي جهل و صدق الثاني دون الأول في عبد الله بن أبَي و صدق الأول دون الثاني في زيدالمؤمن - وبينَ عينيهما - وهما المؤمن و المنافق - تباين كلي- فقد علمتَ أن الأعمَّ و الأخصَّ من وجه و المتباينين مشتركان في أن بين نقيضيهما **تباينا جزئيا** وهو صدقُ كُلٍّ من الكليين بدون الآخر في الجملة -أي سواء تصادقا معاً في مادة أو لم يتصادقا معا قطُّ، فإن تَصَادَقَا معا في مادة تحقق التباين الجزئي بصورة الأعمِّ و الأخصِّ من وجه - وإن لم يتصادقا معاً قطُّ، تحقق التباين الجزئي بصورة التباين الكلي-

قوله وقد يقال الجزئيُّ الخ: قد علمت في ماسبق أن الجزئي هوالذي يمتنع فرض صدقه على كثيرين - وهو المتعارف من الجزئي - ويقال له **الجزئي الحقيقي** - وقد يطلق الجزئي على كلِّ مفهوم أخصَّ من غيره كالإنسان الأخصِّ من الحيوان - و الحيوان الأخصِّ من الجسم النامي ويقال له **الجزئي الإضافي** لأن جزئيته بالإضافة إلى مافوقه لابالحقيقة وهوأعمُّ من الجزئي الحقيقي، لِصدقه على الحيوان بخلاف الأول وإلى هذا أشار بقوله **وهو أعمُّ**.

والحاصل أن الجُزئِيَّ يُطلَق بالاشتراك على ما يمتنعُ فرضُ صدقه على كثيرين، وعلى كلِّ أخصَّ من أعمَّ - **والأول** يقيد **بالحقيقي** و **الثاني بالإضافي** .

الأسئلة

﴿١﴾ عَرِّفْ كُلًّا من الكلي والجزئي مع التمثيل ثم عَيِّنِ الكُلِّيَّ و الجزئيَّ في ما ياتي:
الإنسان• علي• ضاحك• خالد• الجامعة الاشرفية• الفاضل• الجسم النامي• الكاتب• المدينة المنورة•

﴿٢﴾ بيِّن أقسامَ الكلي بالنظر إلىَ الوجود الخارجي مع التمثيل-وعرِّف الجزئي الحقيقي والاضافي وبيِّن النسبة بينهما-

﴿٣﴾ بيِّن النسبة بين نقيضي المتباينين و المتساويين مع التمثيل وعَرِّفْ التباين الجزئي-

﴿٤﴾ عيِّن النسبة فيما ياتي من الكليين:
الإنسان و الأسد• الضاحك و الحيوان• السوق و المسجد• الإنسان و الناطق• الكاتب و العالِم• السني و الحنفي• الجسم المطلق و الجسم النامي• السيف و الصارم• الحيوان و الحساس•

﴿٥﴾ بين النسبة بين الكليين مع وجه الحصر-

قوله الكليات خمس: أي الكلي على خمسة **أقسام (١) الجنس و (٢) النوع و(٣)الفصل و(٤) الخاصة و(٥) العرض العام** -لأن الكُلِّيَّ إما عينُ[١] حقيقةِ أفرادِه أو جزءٌ[٢] لها او خارجٌ[٣] عنها الأول النوع والثاني إن كان تمامَ مشتركٍ بين تلك الحقيقةِ وماهيةٍ أُخرىٰ فهو الجنس وإلا فهو الفصلُ والثالث إما أن يَختصَّ بأفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ **فهي الخاصَّةُ** وإلا فهوالعرضُ العامُّ-ويُقال للنوعِ والجنسِ والفصلِ "الذاتي" وللخاصة والعرض العامِّ "العَرَضي"- و **معنى الذاتي**- ما لايكون خارجاًعنِ الذاتِ سواءٌ كان عيناً لها أو جزءً لها- **والعرضي**: ما يكون خارجاً عن الذاتِ-

--------- توضيح وجه حصر الكليات في الخمس بالشكل التالي

الكلي
- جزء الماهية
  - أعم منها — وهو **الجنس**
  - مساوٍ لها في الصدق — هو **الفصل**
- تمام الماهية — وهو **النوع**
- خارج عنها عارض لها
  - يخص الماهية — هو **الخاصة**
  - يعم الماهية وغيرها — هو **العرض العام**

الأول الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، فإن كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاتها هو الجواب عنها وعن الكل فقريب، كالحيوان. وإلا فبعيد، كالجسم النامي.

الثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو. وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو. ومختص بالاسم الإضافي كالأول بالحقيقي. وبينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على الإنسان، وتفارقهما في الحيوان والنقطة.

قوله **الجنس وهو المقول: قدّم** الجنس على **الخاصة والعرض العام** لأنهما خارجان عن الماهية، والجنس جزء لها و على **الفصل** لاحتياجنا في معرفة الفصل القريب والبعيد إلى الجنس، وعلى **النوع** لتوقف معرفة قسم من النوع (وهو النوع الإضافي) على الجنس فقال الجنس وهو الذي يحمل على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو، كالحيوان للإنسان، فإنه إذا قيل ما الإنسان والفرس والغنم؟ كان الجواب، الحيوان۔

واعلم أن الجنس ينقسم إلى قسمين قريب، وبعيد۔ **فالجنس القريب** مايقع جواباً عن الماهية، وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس، كالحيوان للإنسان، فإنه إذاقيل ماالإنسان والفرس؟ كان الجواب، الحيوان ـ وإذا قيل ما الإنسان والفرس والحمار والجمل؟ كان الجواب الحيوان ـ وبعبارة أخرى مايكون تمام مشترك بين جميع أفراده كالمثال المذكور۔ **والجنس البعيد** مايقع جواباً عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس، ولايقع جواباً عنها وعن كل مشاركاتها فيه، كالجسم النامي للإنسان، فإنه إذا قيل ماالإنسان والشجر؟ يقع الجسم النامي في الجواب ـ وأما إذا قيل ما الإنسان والفرس؟ فلايقع في الجواب، الجسم النامي مع كونهما مشاركين في الجسم النامي ـ لأن الفرس لم يشارك الإنسان في الجسم النامي فقط بل يشاركه في الحيوان أيضا، والحيوان عبارة عن الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة بل يقع حينئذٍ في الجواب الحيوان۔ فالجسم النامي جنس بعيد للإنسان ۔

قوله **النوع:** هو الذي يحمل على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو۔ و يقال له **النوع الحقيقي**۔ كالإنسان لأفراده، فإنه إذاقيل مازيد؟ كان الجواب "الإنسان" وكذلك إذا قيل مازيد وعمرو وخالد؟ كان الجواب الإنسان ۔

فإن قيل: كل واحد من أفراد النوع، مشتمل على النوع والتشخص فلا يكون النوع تمام ماهية الأفراد بل يكون جزأ لها؟ **قلت:** التشخص عارض غير معتبر في ماهية تلك الأفراد، فالنوع تمام الماهية ـ

قوله **وقد يقال الخ:** هذا بيان لمعنى اخر للنوع ويقال له **النوع الإضافي** لأن نوعيته بالإضافة إلى ما فوقه۔ وهو ماهية يحمل عليها وعلى غيرها الجنس كالحيوان، فإنه نوع بهذا التفسير۔ لأن الجنس وهو الجسم النامي يحمل عليه وعلى غيره من النباتات في جواب ماهو۔

والنسبة بين النوعين العموم والخصوص من وجه **لاجتماعهما** في الإنسان فإنه يصدق عليه النوع الحقيقي والإضافي كما يظهر بأدنى تأمل ـ **والفراد الحقيقي** في النقطة فإنها عبارة عن نهاية الخط فهي بسيطة لا جزء لها فلا جنس لها، **والفراد الإضافي في الحيوان** وهو ظاهر ـ

ثُمَّ الأجْناسُ قدْ تَتَرَتَّبُ مُتَصَاعِدَةً إلَى الْعالِي، كالْجَوْهرِ و يُسَمّى جِنسَ الأجْناسِ. والأنواعُ مُتَنازِلةً إلَى السافِلِ، وَيُسَمّى نوع الأنواعِ. وَمَابينَهُما مُتوسِّطاتٌ.

الثالث الفصلُ وهو المقولُ على الشَّيءِ في جوابِ أيُّ شَيءٍ هُو في ذاتِه. فإنْ مَيَّزَهُ عَنِ الْمُشارِكاتِ في الجِنسِ الْقريبِ فقريبٌ، وإلاَّ فبعيدٌ.

قوله الأجناس قد تترتَّب:اعلم أن أهل الميزان رتَّبوا الجنسَ للتفهيم على أربع مراتب۔ الحيوان، الجسمُ النامي، الجسم المطلق، الجوهر، يُقالُ **للحيوان جنسٌ سافل** لأن فوقَه أجناسٌ ولا جنسَ تحتَه ۔ **وللجوهرِ جنسٌ عالٍ وجنسُ الأجناسِ**، لأن تحته أجناسٌ ولاجنسَ فوقه وما بينهما **متوسطاتٌ** لأنها ليست عالية ولاسافلةً بَلْ متوسطةً بينهما وهي الجسم النامي والجسم المطلق ـــ وجعلوا مراتبَ النَّوعِ أيضاً أربعة الإنسان، الحيوان، الجسمُ النامي، الجسمُ المطلقُ ۔ **يُقال للإنسانِ نوعٌ سافلٌ ونوعُ الأنواعِ**، لأن فوقه أنواع ولانوعَ تحتَه۔ والجسمُ المطلقُ نوعٌ عالٍ ۔ لأنَّ تحتَه أنواعٌ، ولانوعَ فوقَه ۔ وما بينهما متوسطاتٌ، كالجسمِ النامي والجسمِ المطلقِ ۔ وبهذا تبَيَّنَ أنَّ الجسمَ النامي نوعٌ متوسِّطٌ وجنسٌ متوسّطٌ ۔ والجسمُ المطلقُ جنسٌ متوسِّطٌ وليس بنوعٍ متوسِّطٍ بلْ هو نوعٌ عالٍ۔ والحيوانُ نوعٌ متوسِّطٌ وليس بجنسٍ متوسِّطٍ بل هو جنسٌ سافلٌ۔

والفرقُ بين ترتيبِ الأنواعِ والاجناسِ أن ترتيبَ الأجناسِ مِنَ السافِلِ إلَى العالي لأنا إذا فرضنا شيأً وفرضنا له جنساً يكونُ جنسُه فوقَه ثم إذا فرضنا له جنساً يكونُ فوقَ ذٰلك الجنسِ ۔ وهلُمَّ جرّاً ۔ **ويُسمّى** العالي منها جنسَ الأجناسِ كما عرفتَ انفا ۔ وترتيبَ الأنواعِ من العالي إلى السافلِ، لأنا إذا فَرَضنا شيأً وفَرَضنا نوعَه يكونُ ذٰلك النوعُ تحتَه ثم إذا فرضنا لذٰلك النوعِ نوعاً اخر يكونُ تحتَ ذٰلك النوعِ، ويُسَمَّى **السافلُ** منها نوعَ **الأنواعِ** كما عرفتَ انفاً ۔ وإليه أشارَ المصنفُ بقوله: **متصاعدة ومتنازلة**۔

توضيح مراتب النوع والجنس بالشكل التالى:

الجوهر

جنس الأجناس

جوهر مادي، جسم مطلق و هو نوع عالٍ و جنس متوسط — جوهر غير مادي، مثل النفس والعقل

جسم نامٍ هو جنس متوسط و نوع متوسط — جسم غير نامٍ وهو الجماد

نامٍ حساس وهو الحيوان هو جنس سافل و نوع متوسط — نامٍ غير حساس هو النبات

حساس ناطق وهو الإنسان هو نوع الأنواع — حساس غير ناطق

زيد، بكر، خالد، عمرو — حمار، جمل، كلب

قوله في جواب أي شيءٍ هو في ذاته:فبقوله **"أي شيء"** يَخرُج النوعُ والجنسُ والعرضُ العامُّ لأن النوعَ والجنسَ لايُقالان في جوابِ "أي شيءٍ" بل في جوابِ "ماهو" كما سَبَقَ۔ و كذا الحدُ التامُّ فإنه يقع جواباً عن "ماهو" والعرضُ العامُّ لايقعُ في الجواب أصلاً وبقوله **"في ذاته"** يَخرُجُ الخاصَّةُ لأنَّها وإن كانت مقولةً على الشيءِ في جوابِ "أي شيءٍ هو" ۔ لٰكِنْ لافي جوهرِه وذاتِه بل في عرضِه ۔

والفصلُ ينقسمُ إلى قسمين **قريبٌ وبعيدٌ** لأنه إما يُميِّزُ النوعَ عن مشاركِه في الجنسِ۔

وَالمُقَوِّمُ لِلْعالي مَقَوِّمٌ لِلسافلِ، وإذا نُسِبَ إلى مايُمَيِّزُه فَمُقَوِّمٌ وإلىٰ مايُمَيِّزُ عنه فَمُقَسِّمٌ. ولا عكسَ. والمُقَسِّمُ بالْعَكْسِ. الرابعِ الخاصَّة وهو الخارجُ المقولُ على ماتحتَ حقيقةٍ واحدةٍ فقط۔ الخامس العرضُ العام وهو الخارجُ المقولُ عَلَيها و على غيرِها. وكُلٌّ مِنْهما إنِ امْتَنع انْفِكاكُه عنِ الشيءِ فلازِمٌ، بالنَّظرِ إلَى الْماهيةِ، أوِ الوَجودِ

قريب كالناطقِ المُمَيِّزِ للإنسانِ عن مشاركِه في القريبِ أوعن مشاركه في الجنسِ البعيدِ فعلىَ الأول **قريب** كالناطقِ المُمَيِّزِ للإنسانِ عن مشاركِه في الحيوانيةِ وعلي الثاني **بعيد** كالحساسِ المُمَيِّز للإنسان عن مشاركِه في الجسمِ النامي۔

قوله وإذا نسب:هذا تقسيمٌ للفصلِ باعتبارِ النسبةِ ۔فالفصلُ إذا نُسِبَ إلىَ النوعِ الذي يُمَيِّزُه فهو **مُقَوِّم**۔ وإذا نُسِبَ إلىَ الجنسِ الذي يُمَيِّزُ عنه فهو **مُقَسِّم** كالناطقِ إذا نُسِبَ إلى ما يُمَيِّزُه كالإنسانِ يكونُ مُقَوِّماً له بمعنىٰ أنه داخلٌ في قِوامِه، وجزءٌ لَه۔وإذا نُسِبَ إلى مايُمَيِّزُ عنه كالحيوانِ يكونُ مُقَسِّماً له، لأنه إذانُسِبَ إلى الحيوانِ وانضَمَّ إليه صار حيوانا ناطقا و هو قسم من الحيوانِ۔

قوله والمقوم للعالي مقوم للسافل:أي كل فصلٍ مُقَوِّمٍ للعالي مقومٌ للسافلِ كالجسم النامي المقومِ للحيوانِ مُقوم للإنسان أيضاً، لأن مقومَ العالي جزءٌ للعالي، والعالي جزءٌ للسافلِ، وجزءُ الجزءِ جزءٌ۔

قوله ولا عكس:أي بالمعنىَ اللغوي، فليسَ كل فصلٍ مقومٍ للسافل مُقَوِّماً للعالي كالناطقِ المُقَوِّمِ للإنسان ليسَ بمُقَوِّمٍ للحيوان بل هومُقَسِّمٌ له۔

قوله والمقسم بالعكس:أي بعكسِ الفصلِ المُقَوِّمِ۔ فكلُّ فَصْلٍ مُقَسِّمٍ لِلسافل مُقَسِّمٌ للعالي، كالناطقِ المُقَسِّمِ للحيوان مُقَسِّمٌ للجسمِ النامي إلى الجسمِ النامي الناطق والجسمِ النامي غيرِ الناطق۔ لأن العالي جزءُ السافلِ فإذا انقسم السافلُ بالفصل انقسم العالي في ضمنه أيضا ۔ وليس كل فصلٍ مُقَسِّمٍ للعالي مقسماً للسافلِ، كالحيوان المُقَسِّمِ للجسم النامي ليس مُقَسِّماً للإنسان، بل هو مُقَوِّمٌ له۔

قوله الرابع الخاصة: هو كلي خارجٌ عن حقيقةِ الأفراد محمولٌ على أفرادٍ واقعةٍ تحتَ حقيقةٍ واحدةٍ، كالكاتبِ للإنسان، فإنه خارجٌ عن حقيقة أفراد الإنسان، و محمولٌ على أفرادِه، ولا يُحمَل على غيره من أفراد الفرسِ والغنم۔ و هي على قسمين (١) **الشاملة** و (٢) **غير الشاملة**۔

فالشاملة: هي التي تشملُ جميعَ أفرادِ الماهية التي هي خاصةٌ لها كالكاتب بالقوة للإنسان

وغيرالشاملة: هي التي لا تشملُ جميعَ أفراد الماهيةِ التي هي خاصةٌ لها، كالكاتبِ بالفعل للإنسان.

قوله العرض العام: هو كلي خارجٌ عن حقيقة الأفراد، محمولٌ على أفرادِ حقيقةٍ واحدةٍ و غيرِها كالماشي للإنسان، فإنه خارجٌ عن حقيقة أفراد الإنسان، و محمولٌ على أفرادِه وعلىٰ غيرِها من أفرادِ الفرسِ و الغنم والجمل۔

قوله وكل منهما:أي كل من الخاصةِ والعرضِ العامِ ينقسمُ إلىَ **العرض اللازم والعرضَ المفارق**، و كل واحدٍ من اللازمِ والمفارقِ، ينقسم إلى أقسام ۔كما ستعرفُ ۔

اللازم:مايمتنعُ انفكاكُه عن الشيءِ وهو على قسمين:(١)**لازم الماهية**و(٢)**لازم الوجود.**

لازم الماهية: ما يمتنعُ انفكاكُه عن الشيء بالنظر إلى الماهيةِ، كالزوجيةِ للأربعة فإنها لازمةٌ لِماهية الأربعة.

لازم الوجود مايمتنع انفكاكُه عن الشيء بالنظر إلى الوجودِ الخارجي أو الذهني ۔ فهذا القسم منقسم على قسمين۔ كالسوادِ للحبشي فإنه لازمٌ لوجود الحبشي و شخصِه لا لماهيتِه ۔ إذ ماهيته الإنسانُ، والسوادُ۔

بَيّنٌ يلزَمُ تصوُّرُهُ مِنْ تصوُّرِ الملزومِ، أو مِنْ تصوُّرِهما الجَزْمُ بِا للُّزومِ غيرُ بيّن بِخِلافِهِ. وإلاَّ فَعَرَضٌ مُفارِقٌ يدومُ أو يزولُ بِسُرْعَةٍ، أَوْ بُطْوْءٍ۔

فصل: مفهومُ الْكُلِّي يُسَمّٰى كُلِيًّا مَنْطِقِيًّا ومعروضُه طبعيًّا والمجموعُ عقليًّا. وكذا الأنواعُ الخمسةُ. ....

=لايلزمه۔ ونحو حرارةِ النار فإنها لازمة لوجودها الخارجي لا الذهني۔ وكالكلية فإنها لازمةٌ للوجودالذهني للإنسان، فإن مفهوم الإنسان إذا حصل في الذهن لزم له الكليةُ في الذهن ۔ وهذا القسمُ يسمىٰ **معقولا ثانيا** أيضاً، فإن تعقلَ الإنسان مثلا يكون أولاً وتعقلَ الكلية له يكون ثانيا ۔

قوله بيّن يلزم تصوره: هذا تقسيمٌ ثانٍ للازم أي اللازمُ سواءٌ كان لازمَ الماهية أو لازمَ الوجود ينقسمُ إلى قسمين (١) **بَيّنٌ** و(٢) **غيرُ بيّن** .

البَيّن : الذي لايحتاجُ في الجزم باللزوم إلى دليلٍ كالشَّجاعَةِ اللازمةِ للأسد، فإن لزومَها له لايحتاجُ إلى دليلٍ۔ وهو على قسمين:

(١) **البين بالمعنى الأخص** (٢) **البينِ بالمعنى الأعم** .

البين بالمعنى الأخص: هو الذي يَلزَمُ من تصورِ الملزومِ تصورُه ككونِ الإثنينِ ضعفَ الواحدِ۔ **فإنه** لازمٌ بيّنٌ يلزَمُ تصوُّره مِن تصورالإثنين فقط، لأن مَن أدركَ الإثنين، أدركَ أنه ضَعفُ الواحد ۔**هذا هو اللزوم** المعتبرُ في الدلالة الالتزامية عند المحققين كما عرفتَ ۔

البين بالمعنى الأعم: هو الذي يَلزَمُ مِن تصوُّرِ الملزومِ واللازمِ والنِّسبةِ بينَهما الجزمُ باللزومِ ۔ كالانقسامِ بمتساويين للأربعة ۔ فإنه لا يلزمُ من تصورِ الأربعةِ تصورُ الانقسامِ بمتساويين۔ **لكن يلزَم من تصورِ الأربعة** و تصوُّرِ الانـقسامِ الجزمُ باللزوم بينهما۔

غير البين: هو الذي يَحتاجُ في الجزمِ باللزومِ إلى دليلٍ، كالحدوثِ اللازمِ للعالمِ۔ **فإن لُزومه للعالم** يَحتاج إلى دليلٍ۔ و هو تغيُّره۔

قوله فعرض مفارق: هو الذي لايمتنعُ انفكاكُه عن الشيءِ ۔ و هو على قسمين :

أحدُهما ما يدومُ عروضُه للمعروضِ كالسيرِ للشمس والقمر، و كالكفرِ لأبي جهلٍ، والنفاقِ لإبن أُبَيّ۔

وثانيهما ما يزولُ عنِ المعروضِ إما **بسرعةٍ** كحمرةِ الخجلِ، و صفرةِ الوَجلِ ۔ او **ببُطوء** كالشبابِ والأمراضِ المزمنةِ ـــ **فإن قيل** العرضُ المفارقُ كيَف يدومُ فإنه لو كان دائماً لم يكن مفارقاً؟۔ **قلتُ المراد بالمفارقِ، المفارقُ** بحسبِ الإمكان. سَواء وقعتِ المفارقةُ بالفعلِ أو لم تقعْ أصلاً ۔ **فالدوام بحسب الواقعِ، لا ينافي المفارقةَ** بحسبِ الإمكان۔

قوله مفهومُ الكلّي: هو الذي لايمتنع فرضُ صدقه على كثيرين يُسمّٰى **كلياً منطقياً لأن المنطقي يقصِد** من الكلي هذا المعنى، **ومعروضُه** أي ما تعرض له الكليةُ يسمى **كليا طبعيا لأنه طبعيةٌ من الطبائع۔**

والمجموعُ المركبُ من هذا العارضِ والمعروضِ أي الكلي الطبعي حالَ كونِه موصوفا بأنه لايَمتنع فرضُ صدقه على كثيرين يسمىٰ **كليا عقليا لأنه لايوجد إلا في العقل لأن ملاحظةَ الإنسان بأنه** يصدق على كثيرين إنما هو في العقل۔

قوله وكذا الأنواع الخمسة :أي و كذا أنواعُه الخمسةُ من الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرَض=

والحقُّ أنَّ وجودَ الطَّبْعيِّ بمعنىٰ وجودِ أشخاصِهِ.

فصل: مُعَرِّفُ الشَّيءِ مايُقالُ عليه لإفادةِ تصورِهِ. ويُشْتَرطُ أنْ يكونَ مُساوِيًا له وأجلىٰ. فلايصِحُّ بالأعمِّ، والأخصِّ، والمُساوِي مَعرِفةً وَجهالةً، والأخفىٰ. ....

-العام، يجري في كل واحد منها هذه الاعتباراتُ الثلاثةُ ـ **فمفهومُ الجنس** وهو المحمولُ على الكثيرين المختلفين بالحقائق في جواب ماهو؟ يسمىٰ **جنسا منطقيا ومعروض الجنس** أي ما تعرض له الجنسية كالحيوان والجسم النامي يسمىٰ **جنسا طبعيا-** **والمجموع** المركب منهما يسمى **جنسا عقليًا** - وكذا النوع وسائرُ الكليات الخمس ـ

قوله والحق أن وجود الطبعي: واعلم أن الكلي المنطقي والعقلي لم يثبت وجودُهما في الخارج، بل وجودُهما **بملاحظة العقل.** والكلي الطبعي اختُلف في وجوده في الخارج- والمصنف اختار مذهبَ المتأخرين القائلين بعدم وجوده في الخارج ـ وقال معنىٰ"**وجود الكلي الطبعي في الخارج**" أن أفرادَه موجودة فيه ـ مثلا إذا قيل الإنسان موجود في الخارج، فالمعنى أن أشخاصه وأفراده موجودة فيه، لأنه لو وُجد الإنسان الكلي في الخارج، لزم اتصافُ الشيءِ الواحدِ بالصفات المتضادة، كالكلية والجزئية، ولزم وجودُ الشيءِ الواحدِ في الأمكنة المتعددة-

الأسئلة

﴿١﴾ بين وجه انحصار الكليات في خمس ـ

﴿٢﴾ عرف الكليات الخمس و بين أقسام الجنس والنوع، مع بيان مراتب النوع والجنس-

﴿٣﴾ ما ذا تفهم بالمقسم والمقوم؟ بين و أوضح أن المقوم للعالي مقوم للسافل دون العكس ـ

﴿٤﴾ اذكر الفرق بين النوع الحقيقي والنوع الإضافي مع التمثيل ـ

﴿٥﴾ عرف الكلي الطبعي والمنطقي والعقلي ـ

﴿٦﴾ اشرح ما يأتي : **والحق أن وجود الطبعي بمعنىٰ وجود أشخاصه** ـ

﴿٧﴾ بين أقسام اللازم مع التمثيل ـ

قوله مُعرِّفُ الشيء: لما فرغ المصنفُ من مبادي التصورات شرع في مقاصدِها وهي **المُعَرِّفاتُ فبدأ بتعريف المعرف فقال مُعرِّفُ الشيء أي** مُعرِّف الشيء ما يُحمل على المعرَّف ليفيد تصورَه بالكنه **-كما في الحد التام- أو** بوجه يُمَيِّزُه عن جميع ما عداه كما في الحد الناقص والرسم ـ

قوله ويشترط أن يكون: اعلم أن التعريف يكون لإفادة تصور الشيءِ وكشفِهِ وتمييزه عما سواه، فلا بد أن يكون **بحسب الكيفية** أوضحَ، **وأجلى** من المعرَّف، ولا يصح أن يكون **أخفىٰ** منه، ولا أن يكون **مساويا له في المعرفة والجهالة** ـ

ولا بد أن يكون **بحسب الكمية مساويا للمُعرَّف** بحيث يصدق كل واحد من التعريف والمعرَّف على جميع أفراد الآخر، ليكون التعريف جامعا لأفراد المعرَّف، ومانعا عن دخول غير أفراده ـ فلا يصح أن يكون **أخصَّ منه** ولا أن يكون **أعمَّ منه**، فإنه إن كان أخصَّ منه ـ بأن يصدق المعرَّف على شيءٍ ولا يصدق عليه التعريف ـ كان التعريف غيرَ جامعٍ لأفراد المعرَّف ـ وإن كان التعريف أعمَّ من المعرَّف ـ بأن يصدق التعريف على شيءٍ، ولا يصدق عليه المعرَّفُ كان التعريف غيرَ مانعٍ عن دخول غير أفراد المعرَّف ـ =

والتعريفُ بالفصلِ القريبِ حَدٌّ وبِالخاصَّةِ رَسْمٌ. فإنْ كان مَعِ القريبِ فتامٌّ، وإلَّا فناقصٌ۔ ولَمْ يَعْتَبِرُوا بِالعرضِ العامِّ. ....

= وقد عُلِمَ من تعريفه بماَ يُحمَل على المعرَّف ـــ أنه لايجوز أن يكون **مباينا له** فإن المباين لشيء لايُحمل عليه قطعا ۔

حاصل الكلام أن المساوي للمعرَّف (بحسب الكم أي الصِدقِ على الأفراد) والأجلى منه(بحسب الكيف أي الوضوحِ والبيان) **يقع معرِّفاً** ۔والأعمَّ منه، والأخصَّ منه، والمباينَ له وما هو مثله في المعرفة والجهالة **لا يقع معرِّفا**، كما عرفت الآن مفصلاً۔

واعلم أن كثيرا ما يطلق لفظُ التعريف مكانَ لفظ المعرِّف، حتىٰ كاد أن يكون لفظُ التعريف أشهرَ من المعرِّف عند كثيرٍ من الناس ۔ وكذا يطلق "القول الشارح" مكان المعرِّف لأنه قول يشرح "المعرَّف" ويُبيِّنُه۔

أمثلة للإيضاح

التعريف بالأعم : نحو تعريف الاسم بما دل على معنىً مستقلٍ ۔ فإنه صادق على الكلمة (الفعل) أيضا ۔ فليس مانعا عن دخول الغير ۔

التعريف بالأخص: كتعريف الكلمة النحوية بلفظ موضوع لمعنىً مقترن بأحد الأزمنة الثلثة ۔ فإنه غير صادق على الاسم والحرف، فليس جامعا لأفراد المعرَّف ۔ وكتعريف الرسول" ببشر أرسله اللّٰه لتبليغ الأحكام" فإنه غير صادق على رُسُلِ الملائِكة۔ وقال تعالى : اللّٰهُ يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس (الحج۔ ٧٥) فليس جامعا لأفراده ۔

التعريف بالمساوي معرفة وجهالة: كتعريف الصوم بأنه اسم لعبادة خاصة۔

التعريف بالأخفىٰ: كتعريف الحركة بأنها خروج من القوة إلى الفعل تدريجا ۔

التعريف بالمساوي كَمّاً، والأجلىٰ كيفاً: كتعريف الكلمة النحوية بلفظ وضع لمعنىً مفرد۔

قوله **بالفصل القريب:** قد عُلم مما سبق أن المعرِّف يشمل على أمر يختص بالمعرَّف ويُساويه ۔ فهذا الأمر إن كان ذاتيا للمعرَّف كان **فصلاً**، وإن كان عرضياً له كان **خاصة**، فعلى الأول يسمىٰ **حدا** ۔ وعلى الثاني يسمىٰ **رسما** ۔ ثم **الحد** إن اشتمل على الجنس القريب **فحد تام** وإن لم يشتمل عليه **فحد ناقص** و إن اشتمل على الجنس البعيد۔ **وكذا الرسم** إن اشتمل على الجنس القريب **فرسم تام** و إن لم يشتمل عليه **فرسم ناقص** وإن اشتمل على الجنس البعيد ۔ فقد تبين بهذا أن المعرِّف على أربعة أقسام۔

(١) الحدالتام و(٢) الحد الناقص و(٣) الرسم التام و(٤) الرسم الناقص ۔

(١) الحد التام: هو تعريف بالجنس القريب والفصل القريب بشرط تقديمِ الجنس على الفصل كالتعريف للإنسان بأنه حيوانٌ ناطقٌ ۔

(٢) الحد الناقص: هو تعريف بالجنس البعيد والفصل القريب أو به وحده كتعريفه بأنه جسم ناطق أو ناطق

(٣) الرسم التام: هو تعريف بالجنس القريب والخاصة كتعريفه بأنه حيوان ضاحك ۔

(٤) الرسم الناقص: هو تعريف بالجنس البعيد والخاصة أو بها وحدها كتعريفه بأنه جسم ضاحك أو ضاحك ۔

قوله **ولم يعتبروا** :أي العرضُ العامُّ لايصلح معرِّفا، لأن غرضَ التعريف لايحصل به وهو الاطلاعُ على كُنه المعرَّف ۔أو امتيازُه عن جميعِ ما عداه۔**نعم** مجموع الأعراضِ العامة الذي يكون مختصا بحقيقة واحدة يقع معرِّفا، لأنه حينئذٍ يفيد الامتيازَ عن جميع ماعداه كتعريفِ الإنسان بأنه ماشٍ على قدمَيه، عريضُ الأظفار، مستقيمُ القامة، باديُ البَشَرة ۔

وقد أُجيزَ في النَّاقصِ أن يكونَ أعمَّ كاللفظيّ وهو ما يُقصَدُ بِه تفسيرُ مدلولِ اللَّفظِ.

فصل في التّصديقات

القضيةُ قولٌ يَحْتمِلُ الصِّدقَ والكذبَ، فإنْ كان الحكمُ فيها بِثبوتِ شيءٍ لِشيءٍ، أو نفيِه عنهُ فحمليةٌ موجبةٌ، أو سالبةٌ، ويُسَمَّى المحكومُ عليه ....

قوله **وقد أجيز**: قد عُلِم مما سبق أن الأعمَّ لا يصلح معرِفًا ـ وهذا بيان لما قال المتقدمون من أن التعريف بالأعم جائز في الناقص من الحد والرسم كتعريف الإنسان بأنه حيوان أو بأنه ماشٍ ـ

فإن قيل: كما أجيز في التعريف الناقص كونُ المعرِّف أعمَّ، كذلك أُجيز أن يكون أخص فلِمَ تركه المصنف؟ **قلت**: لأن قربَ الأخص إلى المعرَّف أكثرُ من قرب الأعم، فلمّا جوَّزوا التعريفَ بالأعم فتجويز الأخص بالطريق الأولىٰ فلهذا لم يذكره اعتماداً على فهم المتعلّم ـ

والحاصل أن التعريف بالأعم، والأخص لم يجز عند المتأخرين مطلقا لا في التعريف التام، ولا في الناقص ـ وعند المتقدمين لم يجز في التعريف التام ـ وأما في الناقص فجائز كالتعريف اللفظي، فإنه جائز بالأعم والأخص كقولهم: السَّعدانةُ نبت ـ واللهو اللعب وهو الصوابُ عند المحققين ـ

قوله **وهو ما يقصد به**: أي التعريف اللفظي مايُقصَد به تفسيرُ مدلولِ اللفظ بأن لا يكونَ اللفظُ واضحَ الدلالة على المعنىٰ، فيفسَّر بلفظ أوضحَ دلالةً على ذٰلك المعنى ـ كقولنا الغضنفر، الأسد ـ وليس هذا تعريفا حقيقيا **وإنما المراد** تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعاني ليُلتَفَتَ إليه ويُعلَم أنه موضوع بإزائه ـ

وحاصله أن يُقصد به تفسيرُصورةٍ حاصلةٍ من بين سائر الصُّوَربأنها المرادةُ بلفظة كذا ـ

الاسئلة

﴿١﴾ عرّف المعرف، وبيّن شرائط صحتها مع بيان وجه الشرط ـ ﴿٢﴾ عرّف الأقسام الأربعة للتعريف، ومثّل طبق الكتاب ـ ﴿٣﴾ متىٰ يصلح العرض العام معرفا ؟ وفي ايّ صورة يصلح الأعم والأخص معرفا عند المتقدمين؟ ﴿٤﴾ ما المراد بالتعريف اللفظي؟ ﴿٥﴾ أثبت أن الأعم والأخص والمبائن لايقع معرفا ـ

قوله **القضية**: لمّا فرغ المصنفُ من بحثِ المُوصِلِ إلىَ التصور المجهولِ، شرَعَ في بحث المُوصلِ إلىَ التصديقِ المجهول وهو الحجة ـ و جزئُها القضيةُ، فقدّم بيانَها ـ والقضيةُ تُطلَق علىَ المعقولةِ والملفوظةِ ـ

قوله **قول**: وهو اللفظُ المركبُ في القضية الملفوظة، والمفهومُ العقلي المركبُ في القضية المعقولة هذا جنس يشمل القضية وغيرَها من المركبات التقييديةِ والإنشائيَةِ وقوله : **"يحتمل الصدق والكذب"** فصلٌ يخرج ماعدا القضية ـ

فإن قيل : الخبرة المشكوكة محتملةٌ للصدق والكذب فتكون داخلةً في التعريف مع أنها ليست بقضية **قلت**: المحتمل للصدق والكذب هو الحكمُ ـ والمشكوكةُ عاريةٌ عنه فتكون خارجةً عنه. وإنما يُطلق عليها الخبرُ مجازاً باعتبار أن صورتَها صورةُ الخبرـ أو باعتبارِ اشتمالِها علىٰ أكثر أجزائِه ـ

قوله **الصدق** : هو مطابَقةُ النسبةِ الحكميةِ للواقع ـ والكذبُ عدمُها ـ

قوله **فإن كان الحكم**: القضية تنقسم إلى قسمين حملية وشرطية **فالحملية** هي التي حُكِمَ فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه نحو صفات الله قديمة ـ والعالَم ليس بقديم **والشرطية** هي التي حُكِمَ فيها بثبوتِ نسبة أو ـ

موضوعًا، والمحكومُ بِهِ محمولًا. والدَّالُّ على النسبةِ رابطةً. وقد استُعِيرَ لها هو وإلّا فشرطِيَّة و يُسمّى الجزءُ الأولُ مقدَّماً، والثاني تالِياً.

والموضوعُ إنْ كانَ شخصاً مُعَيَّناً سُمِّيَتِ القضيةُ شخصيةً و مخصوصةً. وإن كان نفسَ الحَقيقةِ فطبعِيَّة، وإلّا فإنْ بُيِّنَ كَمِّيَّةُ أفرادِهِ كُلّاً، أو بعضاً فمحصورةٌ كُلِّيَةٌ، أو جُزئِيَّةٌ.

=بنفيها على تقديرِ نسبةٍ أخرى، إن كانت **متصلةً**ـأو بتنافي نسبتين أو لاتنافيهما، إن كانت **منفصلة** كما ستعرفها مع الأمثلةـ

قوله موضوعا: لأنه وُضِعَ لِيُحكم عليه بشيءٍ ـوينحصر في المبتدأ، والفاعلِ ونائبه ـ

قوله محمولا:لحمله على الأول ـورُتْبتُه التاخيرُ وإن ذُكِر أولاًـ وينحصر في الخبر والفعل وشبهِه. وما سوىٰ ذلك فهو من متعلقات المحمول أو الموضوع ـ

قوله والدال على النسبة:أي **الرابطة** هي النسبة الحكمية ـ ويسمىَ الدالُّ عليها أيضارابطةً تسميةَ الدال باسم المدلول نحو "هو" في "**زيد هوالقائم**" و هذه القضية **ثلاثيةٌ** لاشتمالها على ثلثة أجزاء ـ و إذ احُذِفت الرابطة فالقضية **ثنائيةٌ** نحو زيد قائم ـ و كثيراً ما تحذف استغناءً عنها بحركات الإعراب، أوالقرينةـ

قوله استعير لها هو: الرابطة أداة لأنها تدل على النسبة التي هي غيرُ مستقلةٍ ـ والدال على المعنى الغير المستقل يكون أداةً ـفالرابطة أداة لكنّها قد تكون في قالبِ الاسم **كهو**، في، زيد هو العالم، و قد تكون في قالب الكلمة **ككان**، في "زيد كان قائما" ـ ومن ههنايعلم أن لفظة **"هو"** ـ و**"كان"** ليست رابطةً حقيقةً بل استعيرتْ للرابطة و لذا قال "**وقد استعير لها**" أي للرابطة هوـ واعلم أن الرابطة لا تنحصِرُ في لفظة هو، و كان، بل كلٌّ مايدل على الربط رابطةٌ نحو است، في زيد دانا است، و كائن، وحاصل، وموجود في قولك أخي موجود في الدار، أو كائن في الغرفة، أو حاصل عند الرفقاء ـ

قوله مقدما :لتقدُّمه في الذكر ـ

قوله تاليا: لكونه تابعا للأول ـ من التلوِ بمعنى التبع ـ

قوله الموضوع: هذا تقسيمٌ للقضيةِ الحمليةِ باعتبارالموضوع إلى الأقسامِ الأربعةـ (١)**الشخصية** و (٢) **الطبعية** و (٣) **المحصورة** و (٤) **المهملة.**

حاصل التقسيم أن موضوعَ القضيةِ الحمليةِ لايخلو إما[١] أن يكونَ جزئيا حقيقيا أو كليا ـعلى الثاني إما[٢] أن يكون الحكمُ على نفسِ حقيقتِه، بأن لايُرادَ منه الأفراد، أو على افراده ـوعلى الثاني إما[٣] أن يُبيّنَ كمية أفرادِالمحكومِ عليه بأن يُبيِّن أن الحكمَ على كلها أو بعضها أو[٤] لا يُبيِّن ذلك بل يُهمَل **فالأول** [أي الحملية التي موضوعها جزئي حقيقي و شخص معين] **شخصية** لتشخصِ موضوعها نحو زيدٌ عالم **والثاني** [أي الحملية التي موضوعها نفس حقيقتِه وطبيعتِه] **طبعية** لكو ن الحكم على الطبيعة نحو الإنسان نوع **والثالث** [أي الحملية التي موضوعها أفرادُ حقيقته و بُيّن مقدارُ الأفراد كلًّا أو بعضاً] **محصورة** لحصر أفراد الموضوع نحو كلُّ إنسان ناطق **والرابع** [أي الحمليةَ التي موضوعها أفرادُ حقيقةٍ لكن لم يُبيَّن مقدارُ الأفراد كلا أو بعضا] **مهملة** لإهمال بيان كمية الأفراد فيه، نحو الإنسان كاتب ـ ثم المحصورة إن بُيِّن فيها أن الحكم على جميع أفراد الموضوع **فكليّةٌ** ـ وإن بيّن أن الحكم على بعض أفراده **فجزئية**ـ

وما بهِ البَيَانُ سُوْرٌ، وإلاَّ فمُهْملةٌ. وتُلازِمُ الجُزئيةَ. ولا بُدَّ في المُوجِبةِ مِن وجُودِ الموضوعِ إمّا محقّقًا. فهِي الخارجيةُ أو مُقدّرًا فالحقِيقيةُ أو ذهناً فالذهنِيةُ۔

وما به البيان سور: أي اللفظ الذي يحصل به بيان كميةِ الأفراد يسمىٰ **سوراً** لأن اللفظ الذي يُبيَّن به كميةَ الأفراد يَحصُر الأفرادَ و يُحيط بها كما أن سورَ البلد يَحصُر البلد و يُحيطُ به۔

واعلم أن أقسام السور أربعة (١) **السور للموجبة الكلية**: هواللفظ الدال علىَ الإحاطة بجميع الأفراد في الإيجاب، مثل كل، وجميع، و عامة، ولام الاستغراق - وتسمى القضية المشتملة على هذا السورموجبةً كليةً (٢) **السورللموجبة الجزئية**: هواللفظ الدال على الإحاطة ببعض الأفراد في الإيجاب، مثل بعض وغالب و مُعْظَم۔و تسمى القضية موجبة جزئية (٣) **السور للسالبة الكلية**: هواللفظ الدال على الإحاطة بجميع الأفراد في السلب، مثل لا شيءَ ولا واحد۔و تسمى القضيةُ سالبةً كليةً (٤) **السور للسالبة الجزئية**: هو اللفظ الدال على الإحاطة ببعض الأفراد في السلب، مثل ليس بعض، و بعض ليس، و ليس كل، و ليس جميع و تسمى القضيةُ سالبةً جزئيةً۔

وتلا زم الجزئية: أي المهملةَ تُلازِم الجزئيةَ لأنه لابُدّ لِصدقِ المهملةِ من أن يكون الحكمُ على الأفراد كلِّها أوبعضِها و على التقديرين يصدقُ الجزئية۔ ولا بُدَّ لصدق الجزئية من أن يكون الحكمُ على الأفراد فتصدق المهملة مثلا إذا صدق" الإنسان كاتب" صدق بعض الإنسان كاتب وبالعكس فهما متلازمان۔

------------------- يمكن حصر أقسام الحملية هكذا

- الموضوع
  - جزئي — تسمى **شخصية**
  - كلي
    - بدون نظر لأفراده — تسمى **طبعية**
    - مع النظر لأفراده
      - مع بيان كمية الأفراد تسمّى **محصورة**
        - الحكم على جميع الأفراد — تسمى **كلية**
        - على بعضها — تسمى **جزئية**
      - بدون بيان — تسمى **مهملة**

ولابد في الموجبة: اعلم أن القضية الموجبةَ يُحكَمُ فيها بثبوتِ المحمولِ للموضوع، فيجبُ وجودُالموضوع لأنه يمتنِعُ أن يَثبُتَ شيءٌ لأمرٍ غيرِ ثابتٍ لاوجودَ له۔ إذا علمت هذا فاعلم أن الحكمَ إما أن يكونَ على جميع أفرادِ الموضوع باعتبار تحققِها ووجودِها في الخارج **فالقضيةُ خارجية** لأن الحكم فيها باعتبار تحقُّقِ موضوعِها في الخارج۔ نحوكل غراب أسودُ بمعنىٰ أن كل غراب موجودٍ في الخارج فهو أسود في الخارج وإما أن يكون على أفراد الموضوع على تقدير تحققِ وجودِه في الخارجِ **فالقضيةُ حقيقيةٌ** نحو كل عنقاء طائرٌ بمعنىٰ كل ما لو وُجِد وكان عَنقاءَ فهو يكون طائرا۔ فإن كانت أفراد الموضوع معدومةً فالحكمُ مقصورٌ علىَ الأفراد المقدَّرةِ الوجودِ كما في المثالِ المذكورِ ۔وإن كانت موجودةً في الخارج فالحكمُ ليس مقصوراً على أفراده الموجودةِ في الخارج بل عليها وعلىٰ أفرادِه المقدرة الوجودِ أيضاً، نحو كل إنسان حيوانٌ۔ **فالنسبةُ** بَيْنَ الخارجيَّة والحقيقيَّةِ عموم وخصوص من وجهٍ لأنهما يجتمعان في كلِّ إنسان حيوانٌ وتنفردُ الخارجيَّةُ في كلِّ غرابٍ أسودُ والحقيقيَّةُ في كلِّ عَنقاء طائرٌ وإما أن يكونَ على أفرادِ الموضوعِ باعتبارِ وجودِ ها في الذهن فقط۔ **فالقضيةُ ذهنيةٌ** نحو شريكُ الباري مُمتَنِع فإن۔

وقد يُجعَلُ حرف السلبِ جزءً مِنْ جُزءٍ فيُسمّٰى معدولةً وإلّا فمحصَّلةً.

-أفرادَ الموضوع ليست بموجودةٍ في الخارجِ ولامقدرةٍ فيه لعدمِ إمكان التقديرِ لكنها موجودةٌ في تصوُّرالذهنِ فقط- .... توضيح ذلك بالشكل التالي

الحكم إمّا

على أفراد الموضوع الموجودة في الخارج تسمى خارجية	على الأفراد المقدرة الوجود وجدت أم لم توجد تسمى حقيقية	على الأفراد الموجودة في الذهن تسمى ذهنية

قوله قد يجعل:إعلم أنَّ حرفَ السلبِ إذا جُعِلَ جزءً من الموضوع فالقضيةُ **معدولةُ الموضوعِ** نحوُ اللا مؤمنُ كافر- واللا حيوان ليس بإنسان- وإن جُعِلَ جزءً من المحمول فالقضيةُ **معدولةُ المحمولِ** نحوالكافر لامؤمن- الإنسان ليس بلا حيوان -وإن جُعِلَ جزءً من الطرفين **فمعدولة الطرفين** نحو اللا حيوان لا إنسان واللامؤمن ليس بلاكافر-

قوله فيسمى معدولة: لأن حرفَ السلبِ موضوعٌ لنفيِ نسبةِ المحمولِ إلىَ الموضوعِ- فإذا جُعِلَ جزءً مِن القضيةِ صار **معدولاً** عن معناه الوضعي فسُمِّيَتِ القضيةُ التي جُعِلَ حرفُ السلبِ جزءً منها **معدولةً** تسمية الكل باسم الجزء-

قوله والّافمحصلة:أي القضيةُ التي لايكون حرفُ السلبِ جزءً من طرفيها تُسمّٰى **محصَّلةً**-و بعضُهم يُسمّيها محصَّلةً إن كانت موجبةً-نحو نبيُّناﷺ خاتَمُ النبيّن- **وبسيطةً** إن كانت سالبةً- نحو محمد ﷺ ليسَ كمثلِنا-

واعلم أنَّ معدولةَ المحمولِ مع السالبة لا تلتبسُ عليك لأن الفرقَ بينَهما ثابتٌ بأن حرفَ السلبِ إن تقدم على الرابطة **فالقضية سالبة** نحو كل إنسان ليس هو بجمادٍ وإن تأخَّر عنها فهي **معدولةٌ** نحو كل حيوان هو لاجماد-وإذا لم تُذْكَرُ الرابطة فالمدارُ علَى النّيةِ والاعتبارِ فإنِ اعتُبِرَ تقدُّم الرابطةِ على حرفِ السلب فمعدولة وإلا فسالبة-

الأسئلة

﴿١﴾عرِّف القضية، والصدق- وبيّن كيف تدفَع الإيرادَ الواقعِ بالخبرية المشكوكةِ-

﴿٢﴾عرِّف الرابطة وأوضح قوله : **وقد استعير لها هو-**

﴿٣﴾ بيّن أقسام القضية باعتبار الموضوع وأوضِحِ الفرقَ بين القضية الحقيقية والخارجية مع بيان النسبة بينهما-

﴿٤﴾عرّف القضيةَ المعدولةَ مع أقسامِها الثلاثةِ بالتمثيل-

﴿٥﴾ عرِّف أقسام السور مع التمثيل-

﴿٦﴾انظر في القضايا الآتية أنها شخصية، أو طبعية، أو مهملة، أو محصورة- واذكر اسمَ كلِّ قضية، وإن كانت محصورةً فعيِّن قسمها أيضا-

(١)المسلم من سلم المسلمون من لسانه و يده (٢) إنك تكتب جيّداً (٣) الرجل خير من المرأة (٤) الكاتبون كرام (٥) كل مصلٍّ طاهر (٦) ليس أحدٌ من المحسنين خائباً (٧) بعض الناس مؤمن (٨) ليس كل فاسقٍ تائبا (٩) ليس بعضُ المؤمنين فاسقا (١٠) بعض الأغنياء ليس بمتكبرٍ (١١) العاقل يجتنب ما يضره (١٢) و ما الله بغافل عما تعملون-

وقد يُصَرَّحُ بكَيفِيَّةِ النسبةِ فمُوَجَّهَةٌ. ومابه البيانُ جِهةٌ، وإلافمطلقةٌ. فإن كان الحكمُ فيهابِضرورةِ النسبةِ مادام ذاتُ الموضوعِ موجودةً فضَرورِيةٌ مُطلقةٌ، أو مادام وصفُهُ فمشروطةٌ عامةٌ، ....

﴿٧﴾ عيِّن المعدولة والمحصلة والبسيطة فيما يأتي- وعيِّن اسمها بالنظر إلى الأقسام أيضاً-
(١)بعض اللاحجر شجر (٢) كل شجر لا حجر (٣) بعض الثوب ليس بلا نجس (٤) بعض اللاطاهر ليس بثوب (٥) لا شيء من اللامؤمن بتقي(٦) لا شيء من الظالم بلا عاصٍ (٧) كل ظالم ذو معصية (٨) ليس كل حاكم عادلاً (٩) العالم بلا عمل كشجر بلا ثمر(١٠) والله محيط بالكافرين-

قوله **قد يُصَرَّحُ: اعلم** أن نسبةَ المحمولِ إلى الموضوعِ باعتبارِ نفسِ الأمر تكونُ مُتَكَيفةً بكيفيةٍ مخصوصةٍ من الضرورةِ والدوامِ والإمكانِ والإطلاقِ ـ فتلك الكيفيَّةُ المخصوصةُ تُسمّى **مادةَ القضية،** وما يحصلُ به بيانُ الكيفيةِ **جهةَ القضيةِ** والقضيةُ التي تشتمِلُ عليها **موجهةٌ** والتي لاتشتمِلُ عليها **مطلقةٌ**ـ فإن طابقتِ الجهةُ المادةَ فالقضيةُ صادقةٌ نحو اللّهُ عالمُ الغيبِ والشهادةِ بالضرورةِ، وإن لم تُطابِقْ فهي **كاذبةٌ** نحو الجنُّ يعلَمُ الغيبَ بالضرورةِ-

ثم القضايا المُوَجَّهةُ التي يُبحَثُ عنها، وعن أحكامِها خمسَ عشرةَ ـ ثمانيةٌ منها **بسائطُ** وهي التي معناها إيجابٌ فقط ـ أو سلبٌ فقط ـ وسبعةٌ منها **مركّباتٌ** وهي التي معناها مُركَّبٌ من إيجاب وسلب بشرط أن لايكون الجزءُ الثاني مذكورا بعبارةٍ مستقلةٍ بل يُشارُ إليه باللاضرورة واللادوام ـ والمصنفُ بدأ ببيان البسائطِ بقوله **فإن كان الحكم** أي قد يكونُ الحكمُ في الموجهةِ بضرورة النسبةِ ـ وهو على أربعة أوجهٍ لأنَ حكمَ الضرورة إما يَثْبُتُ مادام ذاتُ الموضوعِ موجودةً، أومادام وصفُ الموضوع ثابتاً أوفي وقتٍ معيَّن أو في وقت غير معيَّن، فعلى الأول تسمى القضيةُ **ضروريةٌ مطلقةٌ** وعلى الثاني **مشروطةٌ عامةٌ** وعلى الثالث **وقتيةٌ مطلقةٌ** وعلى الرابع **منتشرةٌ مطلقةٌ** كما بيَّن المصنف ـ

قوله **فضرورية مطلقة**: هي التي حُكِمَ فيها بضرورة ثبوت النسبةللموضوع أو سلبها عنه مادام ذاتُ الموضوع موجودةً نحو(١) كل إنسان حيوان بالضرورة ـ (٢)لاشيء من الإنسان بحجر بالضرورة ـفقد حُكِمَ في **المثال الأول** أن ثبوت الحيوانية للإنسان ضروري مادا م ذاتُ الإنسان موجودة ـوفي **الثاني** أنّ سلبَ الحجرية عنه ضروري ما دام ذاتُه موجودةً ـ وإنما سُمِّيتْ **ضروريةً** لأنها تشتَمِلُ على الضرورةِ **ومطلقةً** لأن الحكم لايتـقيَّدُ فيها بوصفٍ أووقتٍ ـ

قوله **أو مادامَ وصْفُه**: عطف على قوله "**مادام ذاتُ الموضوع**"

قوله **فمشروطة عامة**: هي التي حُكِمَ فيها بضرورةِ النسبةِ مادام وصفُ الموضوع موجودا أي بشرط وصف الموضوع نحو(١) بالضرورة كل متكلم متحركُ اللسان مادام متكلماً (٢) بالضرورة لاشيءَ من المتكلم بساكن اللسان مادام متكلماً ـ فقد حُكِمَ في **المثال الأول** أن ثبوت تحرُّكِ اللسان للمتكلم ضروري بشرط الوصف وهو التكلم و في **الثاني** أن سلب السكون عنه ضروري بشرط الوصف وهو التكلم و إنما سميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف و عامة لكونها أعم من المشروطة الخاصةالتي ستعرفها في المركبات-

واعلم أن ذاتَ الموضوع عبارةٌ عما صدق عليه الموضوع من الأفراد و **وصفَ الموضوع** عبارةٌ عن مفهوم الموضوع ـ كماأن مفهوم الكاتب (في قولنا : الكاتب متحرِّك اليد) **وصفُ الموضوع** ـ والأفرادَ التي يصدُق عليها الكاتب كزيد وبكر وغيرهما **ذاتُ الموضوع**ـ

أو في وقتٍ مُعَيَّنٍ فوقتيةٌ مطلقةٌ، أو غيرِ مُعيَّنٍ فمُنتشِرةٌ مُطْلَقَةٌ، أو بِدوامِها مادام الذاتُ فدائمةٌ مطلقةٌ، أو مادام الوصفُ فعُرْفيةٌ عامةٌ، أو بِفِعْلِيَّتِها فمطلقةٌ عامّةٌ، ....

قوله **أو في وقت معين:** عطف على قوله "مادام ذاتُ الموضوع"

قوله **فوقتية مطلقة:** هي التي حُكِمَ فيها بضرورةِ النسبةِ في وقت معيَّن نحو (١) بالضرورة كل نفس ذائقة الموت عند الأجل المقرَّر لها۔(٢) بالضرورة لا شيء من النفس بذائقة الموت في الوقت الذي قُدِّرَتْ حياتُها فيه ـ فقد حُكِمَ **في المثال الأول** أن ثبوت الموت للنفسِ ضروري في وقت معيَّن، **وفي الثاني** أن سلب الموت عنها ضروري في وقت معيَّن ـ و إنما سُمِّيَتْ **وقتيةً** لاعتبار تعيُّنِ الوقت فيها **ومطلقةً** لعدم تقييدِها باللادوام أو باللاضرورة و لهذا إذا قُيِّدَت باللادوام حُذِفَ الإطلاق من اسمها فكانت **وقتيةً** كما سيجيء في المركبات۔

قوله **أو غير معين:** عطف على قوله معيَّن۔

قوله **فمنتشرة مطلقة:** هي التي حُكِمَ فيها بضرورة النسبة في وقت غير معيَّن نحو (١) بالضرورة كل إنسان متنفِس في وقتٍ ما۔ (٢) بالضرورة لاشيء من الإنسان بمتنفِس في وقت ما۔فقد حُكِمَ **في المثال الأول** أن ثبوتَ التنفس للإنسان ضروري في وقت غير معيَّن **وفي الثاني** أن سلب التنفُّس عنه ضروري في وقت غير معين، وإنما سُمِّيَت **منتشرةً** لانتشار وقتِ الحكمِ فيها وعدمِ تعيُّنه و **مطلقةً** لِما ذكرنا في الوقتية المطلقة ـ

قوله **بدوامها:** أي بدوامِ النسبة ـ عطفٌ على قوله" بضرورة النسبة "

قوله **فدائمة مطلقة:** هي التي حُكِم فيها بدوامِ النسبةِ مادام ذاتُ الموضوع موجودةً نحو (١)كل نبي معصوم بالدوام۔ (٢)لاشيء من الملَك بعاصٍ بالدوام ـفقد حُكِم **في المثال الأول** بدوام ثبوت العصمة للنبي، **وفي الثاني** بدوام سلب العصيان عن الملَك۔ وإنما سُمِّيَتْ **دائمةً** لاشتمالها على الدوام **ومطلقةً لأن** الدوام فيها غير مقيَّد بوصفٍ أو وقتٍ **والفرق بين الضرورة والدوام:** أن الضرورةَ هي استحالةُ انفكاكِ شيء عن شيء، والدوامَ عدمُ انفكاكه عنه وإن لم يكن مستحيلاً، فالدوام أعمُّ من الضرورةِ۔

قوله **أو مادام الوصفُ:** عطفٌ على قوله مادام الذات ـ

قوله **فعرفية عامة:** هي التي حُكِم فيها بدوامِ النسبةِ مادام وصفُ الموضوع موجوداً۔ و مثالُها إيجاباً و سلباً ما مرَّ في المشروطة العامة۔ **والفرق** بينهما كالفرق بين الدائمة والضرورية ـو إنما سُمِّيت **عرفيةً لأنك** إذا قلت كل متكلِّمٍ متحرِّكُ اللسان مادام متكلماً۔ يُفهَمُ في العرف أن ثبوتَ تحرُّك اللسان لذات المتكلِّم ليس دائما بل مادام متكلماً ـفلما كان هذاالمعنى ماخوذاً من العرف نُسِبت القضيةُ إليه **وعامةً** لأنها أعمُّ من العرفية الخاصة التي ستجيَ في المركَّبات ـ

قوله **أو بفعليتها:** عطف على قوله "بضرورةِ النسبة"۔

قوله **مطلقة عامة:** هي التي حُكِم فيها بفعليةِ النسْبة أي بثبوتِها أو سلبِها في أحدِ الأزمنة الثلثه نحو(١) كل إنسان متنفِّسٌ بالفعل۔ (٢)لا شيء من الإنسان بمتنفِّس بالفعل۔ فقد حُكِم في المثال الأول أن ثبوتَ التنفس للإنسان بالفعل أي في أحد الأزمنة الثلثة وفي الثاني أن سلبَ التنفُّس عنه بالفعل۔و إنما سُمِّيت **مطلقةً لأن** القضية إذا أطلِقت ولم تُقيَّد بالضرورة وغيرِها يُفهَم منها فعليةُ النسبة۔**وعامةً** لأنها أعمُّ من الوجوديةِ اللادائِمة والوجوديةِ اللاضروريةِ ـ كما ستعرف في المركبات۔

واعلم أن القضيةَ الحملية إذا كان المحمول فيها فعلا ماضيا، أو حالا، أو مستقبلا فهي تكون۔

أو بعدمِ ضرورةِ خلافِها فمُمْكِنةٌ عامةٌ فهٰذهِ بسائطُ.

وقد تُقَيَّدُ العامَّتانِ والوقتيتانِ المُطلَقتانِ باللَّادوامِ الذاتي . فتُسَمَّى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ....

-مطلقةً عامةً، لأن الحكم فيها مقيَّدٌ بأحد الأزمنة الثلثة- نحو سخَّر الشمس والقمر- كل يجري لأجلٍ مسمىٰ- سوف استغفر لكم ربّي -

قوله بعدم ضرورة خلافها: يعني أن الحكمَ فيها بسلبِ الضرورة عنِ الجانبِ المُخالِفِ للحكم -

قوله فممكنة عامة: هي التي حُكِم فيها بسلبِ الضرورة عن الجانب المُخالِف نحو (١) كل نارٍ حارةٌ بالإمكان العام (٢) لا شيء من الحار ببارد بالإمكان العام - فقد حُكِم **في المثال الأول** أن سلبَ الحرارةِ عن النار ليس بضروري **وفي الثاني** أن إيجابَ البرودة للحار ليس بضروري - وإنما سُمِّيت **ممكنة** لاشتمالها على معنى الإمكان **وعامة** لكونها أعمَّ من الممكنةِ الخاصةِ التي ستعرف في المركبات -

قوله فهٰذه بسائط: أي القضايا الثمان المذكورةُ بسائط، لأن حقيقتها إما إيجابٌ فقط أو سلبٌ فقط كما عرفت مفصلا-

قوله وقد تقيد: لما فرغ المصنف من بيان البسائط شرع في المركبات وهي بعينها البسائط المذكورةُ لكن مع تقييدها باللادوامِ الذاتي، أو اللاضرورةِ الذاتيةِ -

قوله العامتان: أي المشروطةُ العامةُ والعرفيةُ العامةُ-

قوله والوقتيتان: أي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة -

قوله باللادوام الذاتي: أي كل واحدةٍ من القضايا المذكورةِ قد تُقَيَّد باللادوام الذاتي ومعناه أن النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمةٍ مادام ذاتُ الموضوع موجودةً فيكون اللادوام إشارةً إلى مطلقة عامة مخالفةٍ للأصل في الكيفِ مُوافقةٍ له في الكمِّ-

قوله فتسمى المشروطة الخاصة: هي المشروطةُ العامةُ المقيَّدةُ باللادوام الذاتي، نحو، بالضرورة كل متكلمٍ متحرِّكُ اللسان مادام متكلماً لادائماً أي لاشيء من المتكلم بمتحرِّك اللسان بالفعل- وبالضرورةِ لاشئ من المتكلِّم بساكنِ اللسان مادام متكلما لادائما أي كل متكلمٍ متحركُ اللسان بالفعل- فتركيبها في **المُوجبة** من مشروطة عامةٍ مُوجبةٍ وهي الجزء الأوَّل، ومن مطلقة عامةٍ سالبة، وهو مفهوم اللادوام- وفي **السالبة** من مشروطةٍ عامةٍ سالبةٍ، وهي الجزء الأول، و من مطلقةٍ عامةٍ موجبةٍ، وهي مفهومُ اللادوام -

ومن ههُنا تبيّن أن الاعتبارَ في إيجاب القضية المركبة وسلبِها **للجزء الأول** إن كان موجباً كانت القضيةُ موجبةً، وإن كان سالباً كانت القضيةُ سالبةً، **والجزء الثاني** مخالفٌ للأول في الكيفِ أي الإيجاب والسلب، وموافقٌ له في الكمّ، أي الكليةِ والجزئية- وتسميتُها **مشروطةً** لاشتمالها علىَ المشروطةِ العامةِ و **خاصة** لأنها أخصُّ من المشروطةِ العامة-

قوله والعرفية الخاصة: هي العرفيةُ العامةُ المقيَّدةُ باللادوامِ الذاتي -ومثالُها إيجابا و سلبا كما مرَّ في المشروطةِ الخاصّةِ - وتركيبُها في الموجبة من عرفيةٍ عامةٍ موجبةٍ، وهي الجزءُ الأوَّلُ ومن مطلقةٍ عامةٍ سالبةٍ و هي مفهومُ اللادوام - وفي السالبة من عرفيةٍ عامةٍ سالبةٍ وهي الجزءُ الأول، وَمن مطلقةٍ عامةٍ موجبةٍ، وهي مفهومُ اللادوام-كما عرفت - و تسميتُها **عرفيةً** لاشتمالها علىَ العرفية العامةِ و **خاصة** لأنها أخص منها -

والوقتية والمنتشرة. وقد تُقَيَّدُ المطلقةُ العامَّةُ باللاضرورةِ الذاتيَةِ فتُسَمَّى الوجودية اللاضرورية، أو باللَّادوامِ الذاتي فتُسَمَّى الوجوديةَ اللادائمةَ، وقد تُقيَّدُ المُمْكِنَةُ العامَّةُ باللاضرورةِ مِنَ الْجانِبِ الموافِقِ أيضًا فتُسمىَّ الممكنةَ الخاصةَ ....

قوله **والوقتية**: هي التي حُكِم فيها بضرورةِ النسبةِ مقيَّداً باللادوام الذاتي-نحو بالضرورةِ كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ عند أجلها لادائماً أي لاشيء من النفس بذائقةِ الموتِ بالفعل -وبالضرورة لاشيء من النفسِ بذائقةِ الموتِ في الوقتِ المقرَّرِ لحياتِها لادائما-أي كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ بالفعل- فتركيبُها في الموجبةِ من وقتيةٍ مطلقةٍ موجبةٍ وهي الجزء الأول، ومن مطلقةٍ عامةٍ سالبةٍ و هي مفهومُ اللادوام، و في السالبة من وقتيةٍ مطلقةٍ سالبةٍ، وهي الجزءُ الأوَّلُ ومن مطلقةٍ عامةٍ موجبةٍ وهي مفهوم اللادوامِ -

قوله **والمنتشرة**: هي التي حُكِم فيها بضرورةِ النسبةِ في وقتٍ غيرِ معيَّنٍ مقيداً باللادوام بحسب الذات -نحوبالضرورة كلُّ إنسان متنفِّسٌ في وقتٍ ما لادائما أي لاشيء من الإنسان بمتنفِّس بالفعل -وبالضرورة لاشيء من الإنسانِ بمتنفِّسٍ في وقتٍ ما لادائما أي كلُّ إنسان متنفِّسٌ بالفعلِ- فتركيبُها **في الموجبة** من منتشرةٍ مطلقةٍ موجبةٍ وهي الجزءُ الأوَّلُ ومن مطلقةٍ عامةٍ سالبةٍ و هي مفهومُ اللادوام، **وفي السالبة** من منتشرةٍ مطلقةٍ سالبةٍ، وهي الجزءُ الأولُ، ومن مطلقةٍ عامةٍ موجبةٍ، و هي مفهومُ اللادوام -

قوله **باللاضرورة الذاتية**: معناها أن النسبةَ المذكورةَ في القضية ليست بضروريةٍ مادام ذاتُ الموضوعِ موجودةً، فيكون مفادُها **ممكنةً عامةً** مخالفةً للأصل في الكيف -

قوله **فتسمى الوجودية اللاضرورية**: هي المطلقةُ العامةُ المقيَّدةُ باللاضرورةِ الذاتيةِ نحو كلُّ إنسان متكلِّمٌ بالفعل لابالضرورة **أي** لاشيء من الإنسان بمتكلمٍ بالإمكان العام- ولاشيء من الإنسان بمتكلمٍ بالفعل لابالضروة أي كل إنسان متكلِّمٌ بالإمكان العام فتركيبُها **في الموجبة** من مطلقةٍ عامةٍ موجبةٍ وهي الجزء الأوَّل و من ممكنةٍ عامةٍ سالبةٍ، و هي مفادُاللاضرورة - **وفي السالبة** من مطلقةٍ عامةٍ سالبةٍ وهي الجزء **الأوَّلُ**، ومن ممكنةٍ عامةٍ موجبةٍ وهي مفادُ اللاضرورة- وإنما سُمِّيت **وجوديةً** لاشتمالها علىَ الوجود أي فعليةِ النسبةِ **واللاضرورية** لاشتمالها على اللاضرورة الذاتية -

قوله **باللادوام الذاتي**: عطف على قوله "باللاضرورة"

قوله **فتسمى الوجودية اللادائمة**: هي المطلقةُ العامةُ المقيَّدةُ باللادوام الذاتي نحو كُلُّ إنسان ضاحكٌ بالفعل لادائما أي لاشيء من الإنسان بضاحك بالفعل- ولاشيء من الإنسان بضاحكٍ بالفعل لادائما-أي كل إنسان ضاحكٌ بالفعل- **فتركيبُها** سواءٌ كانت موجبةً أو سالبةً من مطلقتين عامتين، إذ الجزءُ الأوَّلُ مطلقةٌ عامةٌ والجزءُ الثاني هو مفهومُ اللادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقةٌ عامةٌ فتكون مركبةً من مطلقتين عامتين، إحداهما موجبةٌ والأُخرىٰ سالبةٌ، فإنْ كان الجزءُ الأوَّلُ موجباً يكون **مفهومُ اللا دوام** سالباً وبالعكس كما عَرَفْتَ غيرَمرة -

قوله **وقد تـقيد الممكنة العامة**:قد عرفت أن الممكنةَ العامةَ هي التي حُكِم فيها بسلبِ الضرورةِ عن الجانب المخالف للنسبة فهي قد تُقَيَّد بسلب الضرورة عن الجانب الموافق أيضاً حتىٰ يكونَ الحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانبين - فحينئذ تسمى **الممكنةَ الخاصةَ** نحو كل مؤمن متورِّع بالإمكان الخاص ولاشيء من المؤمن بمتورِّع بالإمكان الخاص - **والمعنىٰ** في الموجبةِ والسالبةِ أن ثبوت التورُّع للمؤمن وسلبه عنه ليس ضرورياً فيكونُ الحكم فيها بسلب الضرورةِ من الجانبين- **وتركيبُها** من الممكنتين العامتين إحدا هما-

وهٰذه مركباتٌ لأنَّ اللادوامَ إشارةٌ إلى مطلقةٍ عامةٍ واللاضرورةَإلىٰ ممكنةٍ عامَّةٍ مُخا لَفتيِ الكيفيةِ ومُوافَقتيِ الْكمِّيَّةِ لِما قُيِّدَ بِهما۔

فصل: الشرطيةُ مُتَّصِلةٌ إن حُكِمَ فيها بثبوتِ نسبةٍ على تقديرِ أُخرى أو نفيِّها لزومِية إن كان ذٰلك بِعَلاقةٍ ....

=موجبةً ، الأُخرىٰ سالبةً ۔ و لافرق بين موجبتِها وسالبتِها بحسبِ المعنىٰ بل **الفرق** إنما يحصلُ بحسب التلفُّظ ۔فإن عُبِّرَتْ بالعبارة الإيجابية **فموجبة** وإن عُبِّرَتْ بالعبارة السلبيةِ **فسالبةٌ** ۔

قوله وهٰذه مركبات: أي القضايا السبعُ المذكورة ۔ وهي **المشروطةُ الخاصةُ، والعرفيةُ الخاصةُ، والوقتيةُ،والمنتشرة، والوجوديةُ اللاضروريةُ، والوجوديةُ اللادائمةُ، والممكنة الخاصةُ**مركبات لأن بعضَها مقيَّد باللادوام الذي هو إشارة إلى المطلقة العامة وبعضَها مقيَّد باللاضرورة التي مفادُها الممكنة العامة۔ كما عرفت مفصلا۔

قوله مخالفتي الكيفية : أي في الإيجاب والسلب۔

قوله موافقتي الكمية : أي في الكلية والجزئية لأن الموضوعَ في القضية المركَّبة لابد أن يكون واحداً كيلا يختلفَ الحكم۔

قوله لما قُيِّدَ بهما:أي للقضيةِ التي قُيِّدت باللادوامِ، واللاضرورة۔ **حاصلُ المعنىٰ** أنالقضايا السبعَ المذكورةَ مركباتٌ لكَونها مقيدةً باللادوام، أو اللاضرورة ۔ **واللادوام** إشارة إلى مطلقةٍ عامةٍ **واللاضرورةُ** إشارة **إلى** ممكنةٍ عامةٍ مخالفتين للقضية المقيدة بحسب الكيف، موافقتين لها بحسب الكمّ ۔ فتكون القضايا المقيدةُ بها مركباتٍ لاشتمال معانيها على إيجاب وسلب ۔

الأسئلة

﴿١﴾ عرِّف القضيةَ الموجهةَ وجهتها ومادتها۔

﴿٢﴾ عرِّف البسائط مع التمثيل۔

﴿٣﴾ بأيِّ لفظة يشار إلى المطلقة العامة، والممكنة العامة۔ وبيّن وجه الإشارة۔

﴿٤﴾ عدِّد المركبات وبيّن القضايا التي تركب منها المركبات۔

﴿٥﴾ بيّن وجهَ تسميةِ المشروطةِ الخاصةِ، والمنتشرةِ، والعرفية العامة ۔

﴿٦﴾ بيّن معنى الضرورة، والدوام الذاتي، واللادوام الذاتي، واللاضرورة الذاتية ۔

قوله الشرطية: لما فرغ المصنفُ من بحثِ القضيةِ الحملية، شرَعَ في الشرطية، فقال **الشرطية**۔ وهي على قسمين **متصلة، ومنفصلة**

قوله متصلة: هي التي حُكِم فيها بثبوتِ نسبة على تقدير نسبة أُخرىٰ أو نفيها على تقديرِ نسبةٍ أُخرىٰ۔ وهي إما **موجبة**، أو **سالبة** ۔

فالموجبة هي التي حُكِم فيها بثبوت نسبة على تقديرِ نسبةٍ أُخرىٰ ۔ نحوإن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجود. فإنه حُكِم فيها بثبوت نسبة۔ وهي وجود النهار على تقديرِ نسبةٍ. وهي كون الشمس طالعةً

والسالبة هي التي حُكِم فيها بنفي النسبة على تقدير نسبةٍ أُخرىٰ۔ نحو ليس البتة إن كانت الشمسُ=

وإلَّا فاتفاقِيةٌ - ومنفصلةٌ إن حُكِم فِيها بِتنافِي النسبتين، أو لا تنافِيهِما صدقاً وكذباً معاً وهي الحقيقية،

=طالعةً فالليل موجود، فإنه حُكِم فيها بنفي نسبةٍ - وهي وجودُ الليل على تقدير نسبةٍ - وهي كون الشمس طالعةً -

واعلم أن ثبوت نسبةٍ على تقدير نسبةٍ أخرىٰ عبارة عن الاتصال بَينَ النسبتين **ونفي النسبة على تقدير نسبةٍ أخرىٰ عبارةٌ** عن سلب الاتصال.

واعلم أن أداة السلب إذا تقدَّمت على أداة الشرط كانت القضيةُ **سالبةً** كما مرَّ في مثال السالبة. وإذا تأخرَّت عن أداة الشرط كانت القضية **موجبةً** - نحو إن كانت الشمسُ طالعةً فالليل ليس بموجود - لأنه حُكِم فيها باتصال السلب لا بسلب الاتصال كما هو ظاهرٌ - خُذْ هذا.

والمتصلة تنقسم إلى قسمين (١) **لزومية** و (٢) **اتفاقية** -

فاللزومية هي التي حُكِم فيها بالاتصال أو سلبِه لعَلاقةٍ توجب ذلك. وهي إما **موجبة أو سالبة**.

فالموجبة هي التي حُكِم فيها باتصال النسبتين لعَلاقةٍ بين المقدَّم والتالي - كالمثال المذكور في المتصلةِ الموجبة - فإن الحكم فيها لعلاقة بينهما -

والسالبة هي التي حُكِم فيها بسلب الاتصال لعلاقة بين المقدم والتالي - كالمثال المذكور في المتصلة السالبةِ.

قوله **وإلا فاتفاقية**: هي التي حُكِم فيها بالاتصال أو سلبه لمجرَّد الاتفاق. وهي إما **موجبة أو سالبة**.

فالموجبة هي التي حُكِم فيها بالاتصال لمجرَّد اتفاق المقدم والتالي - مثل إن كان الفرس صاهلا كان الحمار ناهقا - فلا عَلاقة بين صهيلِ الفرس ونهيقِ الحمار - وإنما هو مجرَّد اتفاق لأنهما وُجِدا كذلك.

والسالبة هي التي حُكِم فيها بسلب الاتصال لمجرَّدِ الاتفاق - كقولنا للعالم المتورِّعِ، ليس البتة إن كان هذا عالما كان فاسقا، فإن الحكمَ فيها بسلب الاتصال لمجرَّد الاتفاق.

اعلم أن العلاقة ما بسببه يستلزم المقدَّمُ التاليَ - والعَلاقةُ أنواعٌ -

(١) أن يكون المقدَّم سببا للتالي، مثل كلما كان هذا جسما كان متحيزاً -

(٢) أن يكون المقدَّم مسبباً عن التالي، مثل إذا صلَّيتَ كنتَ مؤمنا - (٣) أن يكون الشيء الآخرُ سبباً للمقدم والتالي، مثل كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيئًا - فالسبب في وجودِ النهار وإضاءةِ العالم هو طلوعُ الشمس -

(٤) أن يكون المقدم والتالي متضايفين بحيث لا يتعقل أحدهما بدون الآخر - نحو كلما كان زيد أبا لخالدٍ فخالد إبنُه - فلا تتعقَّلُ أُبُوَّةٌ بدون بُنُوَّةٍ، وبالعكس -

قوله **ومنفصلة**: هي التي حُكِم فيها بالتنافي بين النسبتين، أو سلبِه - وهي على ثلثة أقسام:

(١) **الحقيقية** و (٢) **مانعة الجمع** و (٣) **مانعة الخلو** -

فالحقيقية هي التي حُكِم فيها بتنافي النسبتين، أو عدمِ تنافيهما في الصدق والكذب معاً أي في الاجتماع والافتراق - وهي إما **موجبةٌ أو سالبةٌ**.

فالموجبة هي التي حُكِم فيها بتنافي النسبتين في الصدقِ والكذبِ معاً - نحو هذا العدد إما زوجٌ أو فردٌ - فإن زوجيةَ العدد وفرديتَه لا يجتمعان ولا يفترقان -

والسالبة هي التي حُكِم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدقِ والكذبِ معاً - نحو ليس البتة إما أن يكون هذا أسودَ، أو كاتباً - فإنهما يصدقان في الكاتب الأسودِ، ويكذبان في الرومي اللاكاتبِ.

أوصِدقاً فقط فمانِعَةُ الجمعِ، أو كِذباً فقط فمانعةُ الخلو- وكلٌّ مِنْهما عِنادية إن كان التَّنافي لِذاتي الجُزئينِ، وإلاَّ فاتِفاقِيَةٌ.

ثم الحكمُ في الشَّرْطِيَّةِ إن كان على جميعِ تقاديرِ المقدَّمِ فكُلِّية، أو بعضِها مطلقاً فجزئِيَّة، أو مُعَيَّناً فشَخصِيَّة، وإلاَّ فمُهْمَلَة. ....

قوله **فمانعة الجمع**: هي التي حُكِم فيها بتنافي النسبتين، أو سلبِ تنافيهما في الصدقِ فقط- وهي إما **موجبة، أوسالبة**-

فالموجبة هي التي حُكِم فيها بتنافي النسبتين في الصدقِ فقط - نحو هذا الشيء إما كِتاب، أو قلم - فإنهما لا يصدقان، ولكن يكذبان، بأن يكون كرّاسةً ساذجةً-

والسالبة هي التي حُكِم فيها بسلب تنافي النسبتين في الصدق فقط- نحو ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء لا كتابا، أو لاقلما -فإنهما يصدقان في السِّكّين مثلا، ولا يرتفعان، وإلا لكان الشيء الواحد كتابا وقلما معا -

قوله **فمانعة الخلو**:هي التي حُكِم فيها بتنافي النسبتين،أو سلبِ تنافيهما في الكذبِ فقط- وهي أيضاً إما **موجبة، أو سالبة**:

فالموجبة هي التي حُكِم فيها بتنافي النسبتين في الكذب فقط- نحو زيد إما أن يكون في البحر، أو لايغرقَ - فإنهما قد يصدقان بأن يكون زيدٌ في البحر ولا يغرق - ولا يرتفعان، وإلالزم أن يغرق زيد في البَرِّ-

والسالبة هي التي حُكِم فيها بسلب تنافي النسبتين في الكذبِ فقط- نحو ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء شجراً، أوحجراً- فالحكمُ فيها بسلب التنافي في الكذبِ- فإنهما يرتفعان ولا يصدقان، وإلا لكان الشيء الواحد شجراً وحجراً -

واعلم أن تسمية السوالب في الشرطية بالمتصلة، والمنفصلة - إما لشبهها بالموجبة من حيث وجود أداةِ الشرطِ وتركيبِ الطرفين- أو هو مجرَّد الاصطلاح- وإلا فالسوالب قاطعة للاتصال أو للانفصال -

قوله **عنادية**:إذ علمت أقسام المنفصلةِ، فاعلم أن كل واحدٍ منها على قسمين : (١) **عنادية** و(٢) **اتفاقية**.

فالعنادية هي التي حُكِم فيها بالتنافي بين الجزئين لذاتَيهما أي ذاتُ أحد الجزئين تُنافي ذات الآخر،كالتنافي بين الزوج والفرد، فإنه لذاتَيهما كما هو الظاهر، وكذا بين الشجر والحجر، وكذا بين كون زيد في البرّ و الغرق-

قوله **فاتفاقية**: هي التي حُكِم فيها بالتنافي لالذات الجزئين بل لمجرَّد الاتفاق والمصادفةِ في الوجودِ- نحو زيد إما أن يكون كاتباً، أو شاعراً- فكتابةُ زيد، لا تنافي كونَه شاعراً، بل اتفق صدقُ أحد الأمرين وكذبُ الآخر-

قوله **ثم الحكم في الشرطية**: اعلم أن الشرطية المتصلة، والمنفصلة من حيث الأحوال والأزمنة التي يتحقق فيها المقدمُ ينقسم إلى أربعة أقسام، كالحملية كما عرفت: (١)**الشخصية** و (٢) **المهملة** و(٣) **الكلية** و(٤) **الجزئية**- لأن الحكم باللزوم، أو العناد إما أن يكون في زمان معين، أو في زمان غيرِ معينٍ - فعلى الأول **شخصية** وعلى الثاني إما أن يُبيَّن كميَّةُ الزمان -أو لا- علىَ الثاني **مهملة**، وعلىَ الأول إما أن يكون الحكمُ في جميع الزمان، أو بعضِه، علىَ الأول **كلية**، وعلىَ الثاني **جزئية**-

وطرفا الشَّرْطِيَّةِ في الأصلِ قضِيَّتانِ حمَلِيتان، أو مُتَّصِلَتانِ أو منْفصلتان، أو مختلفتانِ إلَّا أنَّهما خرَجَتا بزيادةِ أداةِ الاتصالِ والانفصالِ عنِ التَّمامِ۔

----------: توضيح وجه الحصر هكذا

الحكم باللزوم أو العناد إمّا أن يكون
- في زمان معيّن فهي **الشخصية**
- ليس في زمان معين
  - مع بيان كمية الزمان
    - جميعه فهي **الكلية**
    - بعضه فهي **الجزئية**
  - بدون بيان كمية الزمان

مثالُ **الشخصية في المتصلة** إيجابا إن جئتني مع صديقي أ كرمتك وسلبا ليس إن جئتني مع صديقي أهنتُك وفي **المنفصلة** إيجابًا زيد إما أن يكونَ طائعاً أو عاصياً ۔ وسلبا ليس إما أن يكونَ هذا الشيء الآن أسودَ، أو أبيضَ ۔ولا سورَ للشخصية مطلقاً۔

ومثالُ **المهملة في المتصلة** إيجاباً إن كان هذا تفاحاً كان فاكهةً، وسلبا ليس إن كان هذا مجتهداً كان فاشلاً ۔ وفي **المنفصلة** إيجابا إما أن يكونَ زيد عالماً، أو جاهلاً، وسلبا ليس إما أن يكونَ الحيوانُ حساساً، أو متحركاً بالإرادة ۔ وإطلاق لفظةِ **لو۔ وإن ۔وإما۔** في الاتصال، والانفصال للإهمال ۔

ومثالُ **الجزئية في المتصلة** إيجاباً قد يكون إذا كان الشيء نباتاً كان شجراً۔وسلبا قد لايكونُ إذا كان زيدٌ عالماً كان متورِّعاً ۔ وفي **المنفصلة** إيجاباً قد يكونُ إما أن يكون هذا الشيء جماداً، أو نباتاً۔وسلبا قد لايكون إما أن يكون هذا الشيء فرساً، أو حيواناً ۔ **وسُورُ الموجبة الجزئية منهما قد يكون ۔ وسُورُ السالبة الجزئية منهما قد لا يكون۔**

ومثالُ **الكلية في المتصلة** إيجابا كلما كان هذا إنسانا كان حيواناً۔ وسلبا ليس البتة إن كان هذا فرساً كان إنساناً۔ وفي **المنفصلة** إيجابا دائما إما أن يكونَ هذا العددُ زوجاً، أو فرداً، وسلبا ليس البتة إما أن يكونَ زيد إنساناً، أو شاعراً ۔ **وسُورُ الموجبة الكلية في المتصلة۔** كُلّما، و مهما، ومتى۔ وما في معناها وفي **المنفصلة** دائمًا و أبَدًا ۔و نحوُهما۔ **وسُورُ السالبة الكلية** في المتصلة، والمنفصلة، ليس البتة۔

قوله **وطرفا الشرطية:**أي أن المقدَّم والتالي في الأصل ۔ أي قبلَ دخولِ أداة الاتصال، والانفصال عليهما قضيتان۔إما **حمليتان ۔** نحو كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيواناً ۔في **المتصلة۔** وإما أن يكون هذا العدد زوجاً، أو فرداً في **المنفصلة** ۔أو **متصلتان ۔** نحو كلما كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا، فكلما لم يكن هذا الشيء حيوانا فهو لم يكن إنساناً ۔في **المتصلة۔** وإما أن يكون إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجود وإما أن يكون إن كانت الشمسُ طالعةً لم يكنِ النهار موجوداً في **المنفصلة** ۔أو**منفصلتان ۔** نحو كلما كان دائما إما أن يكون هذا العددُ زوجاً، أو فرداً، فدائما إما أن يكون منقسماً بمتساويين، أو غيرَ منقسمٍ بهما ۔في **المتصلة۔** وإما أن يكون هذا العددُ زوجاً أو فرداً ۔وإما أن يكون هذاا لعددُ لازوجاً، أولا فرداً في **المنفصلة۔** أو**مختلفتان** بأن يكون طرفاها إما **حملية و متصلةً، أو حملية و منفصلةً، أو متصلةً و منفصلةً۔** والأمثلةُ لاتخفىٰ فلا نطيل بذكرها۔

قوله **إلا أنهما خرجتا:**أي طرفاالقضيةِ الشرطيةِ، وإن كانا قبلَ التركيب قضيتين تامتين إلا أنهما خرجتا=

فصل: التَّناقُضُ اختلافُ القَضِيَّتينِ بحيثُ يلزَمُ لِذاتِه مِن صدقِ كُلٍّ كذبُ الأُخرىٰ، و بِالعكسِ ولا بُدَّ من الاختلافِ في الكَمِّ والكيفِ والجهةِ والاتحادِ فيما عداها.

-بسبب زيادة أداة الاتصال كإن، ولو، وإذا ـ و أداةِ الانفصال كإما ـ عن التمام أي عن أن يصحَ السكوتُ عليهما ويحتملا الصدقَ والكذبَ ـ مثلاً قولُنا "الشمس طالعة" قضية محتملة للصدق والكذب، فتكون تامةً في الإفادة. فإذا زِيدَت عليه أداةُ الاتصال، وقيل إن كانت الشمسُ طالعةً خرَجَت عن أن تكون قضية محتملةً للصدق والكذب، و احتاجت إلى أن يُضَمَّ إليه "فالنهار موجود" ـ وكذا قولنا العدد زوج قضيةٌ، وإذا زيدت عليه أداة الانفصال وقيل "هذا العدد إمازوج" ـ خرجت عن أن تكون قضيةً واحتاجت في الإفادة أن يُضَمَّ إليه "أو فرد" ـ

الأسئلة

﴿١﴾ عرِّف القضية المتصلة والمنفصلة والعنادية والاتفاقية إيجابا و سلبا مع التمثيل ـ
﴿٢﴾ مثِّل الشرطية التي تركيبها من حمليتين ومن متصلتين و من منفصلتين و مختلفتين طبق الكتاب ـ
﴿٣﴾ عرِّف الحقيقية و مانعة الجمع و مانعة الخلو إيجابا وسلبا مع التمثيل ـ
﴿٤﴾ عرِّف الشرطية الشخصيةوالكلية والجزئية والمهملة مع التمثيل إيجابا و سلبا ـ

قوله التناقض: لَمَّا فرغ من بحثِ القضايا شرَع في بيان أحكامها ـ وقَدَّمَ بحثَ التناقض على غيره من سائر الأحكام، لتوقُّفِها عليه، لأن أدلة عكوسِ القضايا وغيرها تَتَوَقَّفُ على أخذ النقيضين كما ستعرف. فقال مُعَرِّفاً له **التناقض** وهو لغةً إثباتُ الشيء ورفعُه كإثبات الزوجية للعدد ورفعِها عنه **وعند المناطقة** اختلافُ القضيتين في الإيجاب والسلب، بحيثُ يلزَم منه لذاته أن يكون إحداهما صادقةً والأُخرىٰ كاذبةً ـ مثلًا: كل إنسان حيوانٌ صادقٌ ونقيضه بعض الإنسان ليس بحيوان، كاذبٌ كما هوظاهر ـ

قوله اختلافُ القضيتين: خرَج به من التناقض اختلافُ غيرِالقضيتين كاختلاف المفردين مثل: "ضاحك ولاضاحك" واختلافُ المفردِ والقضيةِ مثل: زيدٌ، وزيدٌ ليس بعالم، واختلافُ المركَّبات الإنشائية مثل "صلِّ، ولا تكن من الفاسقين"

قوله يلزم لذاته: أي يلزَم لذات الاختلاف أن يكون إحدىٰ القضيتين صادقةً والأُخرىٰ كاذبةً خرَج به الاختلافُ الذي لا يُوجِب صدقُ إحداهما كذبَ الأُخرىٰ لذات الاختلاف نحو" زيدٌ ساكنٌ، زيد ليس بمتحرِّكٍ" فإنهما مختلفتان لكنهما صادقتان ـ ونحو "زيد إنسان وزيد ليس بناطق" فإن صدقَ إحداهما يستلزِم كذبَ الأخرىٰ، لا لذات الاختلاف بل بواسطةِ أن إيجابَ إحداهما في قوةِ إيجاب الأُخرىٰ وسلبَ إحداهما في قوةِ سلبِ الأُخرىٰ ـ فزيد إنسان بمعنىٰ "زيد ناطق" وزيد ليس بناطق بمعنىٰ" زيد ليس بإنسان" ـ

قوله ولا بد من الاختلاف: قد علمتَ أن اختلافَ القضيتين مطلقاً لايوجِب التناقضَ، بل لابد لتحقُّقِه من شرائط ـ وهي التي بيَّنها بقوله "**ولا بد من الاختلاف**" أي لابد للتناقض **من اختلاف القضيتين** في أمورٍ ثلاثة (١) **في الكيف** بأن تكون إحداهما موجبةً والأُخرىٰ سالبةً و (٢) **في الكم** بأن تكون إحداهما كليةً والأُخرىٰ جزئيةً و(٣) **في الجهة** بأن لاتكونا متكيِّفتين بكيفيةٍ واحدةٍ ـ **واتحادِ القضيتين** فيما عداها ـ وهي أُمورٌ ثمانيةٌ **عند القدماء** ـ ومذهبهم أسهل وأشهر

(١) **الموضوع** فلايناقض زيد مؤمن ـ عمرو ليس بمؤمن، لاختلاف الموضوع ـ

فالنَّقيضُ لِلضروريةِ الممكنةُ العامةُ، ولِلدَّائمةِ المطلقةُ العامةُ، وللمشروطةِ العامّةِ الحينيةُ الممكنةُ، ....

- (٢) **المحمول** فلايناقض زيد مؤمن- زيد ليس بفاسق، لاختلاف المحمول -
(٣) **الزمان** فلا يناقض زيد نائم، أي ليلًا- زيد ليس بنائم، أي نهارا -لاختلاف الزمان-
(٤) **المكان** فلايناقض زيد نائم أي في البيت- زيد ليس بنائم أي في المسجد، لاختلاف المكان-
(٥) **الإضافة** فلايناقض زيد تلميذ، أي لمحمود -زيد ليس بتلميذ، أي لخالد- لاختلاف الإضافة-
(٦) **الشرط** فلايناقض زيد متحرِّك الأصابع، أي بشرط كونِه كاتباً - زيد ليس بمتحرِّك الأصابع، أي بشرط كونِه غيرَ كاتب-لاختلاف الشرط -
(٧) **القوة والفعل** فلايناقض الرضيعُ متكلِّم، أي بالقوة- والرضيعُ ليس بمتكلِّم، أي بالفعل- لاختلاف القوة والفعل-
(٨) **الجزء والكل** فلايناقض اليوم بارد، أي بعضه -اليوم ليس ببارد، أي كله - لاختلاف الجزء والكل-

هذه الوحدات الثمانية قد جمعها القائل في هذين البيتين -

در تناقض هشت وحدت شرط دان — وحدت موضوع ومحمول ومكان
وحدت شرط واضافت، جزء وكل — قوة وفعل است درآخر زمان

قوله **فالنقيض للضرورية**: اعلم أن كيفيةَ التناقضِ في القضايا الغيرِ الموجهة قد عُلِمَتْ بمجرَّد الاختلاف في الكيف والكمِّ- وأما القضايا الموجهة فَلا يُعلم حالُها بمجرَّدِ الاختلاف في الكيفِ والكمِّ والجهة- إذ الجهات كثيرة لا يُعرف أن هذه الجهةَ مثلا مناقضةٌ لأي جهة -فلذا بيَّن حالَ القضايا الموجهةِ- فقال **فالنقيضُ للضروريةِ** الخ أي **نقيضُ الضروريةِ الموجبةِ** ممكنةٌ عامةٌ سالبةٌ، لأن مفهومَ الضرورية الموجبة- هو إثباتُ الضرورةِ في جانب الإيجاب- مناقضٌ لمفهومِ الممكنةِ السالبةِ الذي هو سلبُ الضرورةِ عن جانب الإيجاب، مثلا كل تقي مؤمن بالضرورة، نقيضه بعض الأتقياء ليس بمؤمن بالإمكان العام - **ونقيض الضرورية السالبة**، ممكنةٌ عامةٌ موجبة، لأن مفهومَ الضرورية السالبة- هو إثبات الضرورة في جانب السلب- مناقضٌ لمفهوم الممكنةِ العامةِ الموجبةِ الذي هو سلب الضرورة عن جانب السلب مثلاً "لا شيء من التقي بفاسق بالضرورة" نقيضه" بعض التقيِّ فاسق بالإمكان العام"-

قوله **للدائمة المطلقةُ العامةُ**: أي **نقيض الدائمةِ الموجبةِ** مطلقةٌ عامةٌ سالبةٌ، لأن **مفهومَ الدائمة الموجبة- هو** الإيجاب في جميع الأوقات- ينافي السلبَ في بعض الأوقات، وهو مفهوم المطلقة العامة السالبة- مثلاً "الملَكُ معصوم بالدوام" نقيضه "الملَك ليس بمعصوم بالفعل" **ونقيضُ الدائمةِ السالبةِ** مطلقةٌ عامةٌ موجبةٌ لأن السلبَ في جميع الأوقات الذي هو مفهوم الدائمة السالبة، ينافي الإيجابَ في بعضِ الأوقات- و هومفهوم المطلقة العامة الموجبة مثلاً" لاشيء من الملَك بفاسق بالدوام" نقيضه "بعض الملَك فاسق بالفعل"-

قوله **و للمشروطة العامة: أي نقيض المشروطة العامةِ** حينيةٌ ممكنةٌ وهي التي حُكِم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصفِ عن الجانب المخالف للحكم- ونسبتها إلى المشروطةِ العامة كنسبةِ الممكنةِ العامةِ إلى الضرورة الذاتية. فكما أن الضرورةَ الذاتيةَ تُنافي الإمكانَ الذاتي، كذٰلك الضرورةُ الوصفيةُ تنافي الإمكانَ الوصفي، نحوقولنا"بالضرورة كل متكلِّم متحرِّكُ اللسان مادام متكلماً **مشروطةٌ عامة** نقيضها حينية ممكنة وهو قولنا: "ليس بعض المتكلم بمتحرِّك اللسان حينَ هو متكلِّم بالإمكان" -

وللعُرفية العامةِ الحِينِيةُ المطلقةُ، ولِلمركبةِ المفهومُ المُرَدَّدُ بين نقيضي الجزئينِ، ولكنْ في الجزئيةِ بالنسبةِ إلى كلِّ فردٍ۔

قوله وللعرفية العامة: أي **نقيضُ العرفية العامة** الحينية المطلقة وهي التي حُكِم فيها بفعلية النسبة في بعض أوقات وصف الموضوع ۔ و **نسبتُها** إلى العرفيةِ العامةِ كنسبةِ المطلقةِ العامةِ إلى الدائمة، **فكما أن الدوام** الذاتي يُنافي الإطلاقَ الذاتي، كذلك الدوامُ الوصفي يُنافي الإطلاقَ الوصفي، نحو قولنا: "دائماً كل متكلِّم متحرِّك اللسان مادام متكلماً" **عرفية عامة** نقيضهاحينية مطلقة**وهو قولنا** "ليس بعضُ المتكلم بمتحرِّك اللسان حينَ هو متكلم بالفعل" ۔ **واعلم** أن **نقيضَ الوقتية المطلقة** ممكنة وقتية وهي التي حُكِم فيها بسلب الضرورة في وقت معينٍ عن الجانبِ المخالفِ للحكم، لأن الضرورة بحسب الوقت المعيَّن تُنافي سلبَها بحسب ذلك الوقت نحوقولنا' كل نفس ذائقة الموت بالضرورة في وقتٍ معيَّنٍ' **قضية وقتية مطلقة** نقيضها ممكنة وقتية وهو قولنا بعض النفس ليس بذائقةِ الموت في ذلك الوقت المعيَّن بالإمكان ۔

ونقيضُ المنتشرةِ المطلقةِ ممكنةٌ دائمةٌ وهي التي حُكِم فيها بسلب الضرورة دائماً عن الجانب المخالف للحكم، لأن الضرورة في وقتٍ غيرِ معيَّن تُنافي سلبَها في جميع الأوقات نحوقولنا' كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاما' **قضية منتشرة مطلقة** نقيضها ممكنة دائمة وهو قولنا بعض الإنسان ليس بمتنفسٍ بالإمكان في جميع الأوقات۔ **والمصنف** لم يتعرَّض لبيان نقيضِ الوقتية، والمنتشرة المطلقتين لأن الغرض لايتعلَّقُ به ۔

قوله وللمركبة:المراد بالمفهوم المردَّدَ، منفصلةٌ مانعةُ الخلو مركبةٌ من نقيضي الجزئين **واعلم** أن طريقَ أخذ نقيضي المركبة أن تُحَلَّلَ المركبةُ إلى الجزئين ويُوخذَ لكل جزء نقيضُه ويُركَّبَ من نقيضي الجزئين منفصلةٌ مانعةُ الخلو، ويقال إما هذا النقيض وإما ذاك مثلا قولنا" كل متكلِّم متحرِّك اللسان مادام متكلماً لادائماً" **مشروطةٌ خاصةٌ** مركبةٌ من مشروطةٍ عامةٍ ومن مطلقةٍ عامةٍ فنقيضُ الجزء الأول الذي هو **مشروطةٌ عامةٌ** حينية ممكنةٌ۔

ونقيض الجزء الثاني الذي هو **مطلقةٌ عامةٌ** دائمةٌ مطلقةٌ فتُركَّبُ منهما ۔ منفصلةٌ مانعةُ الخلو **فيُقال في نقيضه إما** ليس بعضُ المتكلم متحرِّكَ اللسان بالإمكان حينَ هو متكلِّموإما بعض المتكلم متحركُ اللسان **بالدوام۔ هذا هو** نقيض المشروطة الخاصة

وعليك أن تعلم أن إطلاق النقيض على هذا المفهوم المردَّدِ ليس باعتبار أنه نقيضٌ حقيقةً **بل باعتبار أنه لازم مساوٍ** للنقيض، إذ نقيض الشيءِ رفعُه، وهذا المفهومُ ليس رَفعَ مجموعِ القضيتين اللَّتين تُركَّب **منهما القضيةُ المركَّبةُ، لكنه لازمٌ مساوٍ له فتأمل۔**

قوله ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد: أي لايكفي في أخذِ نقيضِ المركَّبةِ الجزئيةِ ما ذكَرنا من المفهوم المردَّد لأن الجزئيةَ والمفهومَ المردَّدَ قد يكذبان معاً مثلاً قولنا بعضُ الحيوانِ إنسان بالفعل لا دائماً أي بعضِ الحيوان ليس بإنسانٍ بالفعل **جزئية مركبة** وهي كاذبةٌ لأن مفهومَها أن بعضَ أفرادِ الحيوان يثبُت له الإنسانيةُ تارةً، ويَسلَب عنه أُخرىٰ ۔ ومن الظاهر أنه لاشيء من أفراد الحيوان كذلك، بل بعضُ أفرادِ الحيوان إنسانٌ دائماً كزيد ۔ وبعضُها مسلوبٌ عنه الإنسانية بالدوام كالحمار ۔ **فالجزئيةُ المذكورة** كاذبةٌ لامحالةَ۔ وأما كِذبُ **المفهومِ المردَّدِ** فَلِكِذبِ السالبةِ والموجبةِ الكليتين اللَّتين يَترَكَّب المفهومُ المردَّد منهما وهما "لاشيء من الحيوان بإنسان بالدوام" و"كل حيوان إنسان بالدوام" ۔ لأنك قد عرفتَ أنَ **الإنسانية ثابتةٌ لبعض**

فصل: العكسُ المُستوي تبديلُ طرفَي القضيةِ مع بقاءِ الصِّدقِ والكيفِ، ....

=أفراد الحيوان دائما فكيف تكون مسلوبة دائماً عن جميعها ؟ ومسلوبةً عن بعضها فكيف تكون ثابتةً لجميعِها ؟وإذا كذبت السالبةُ والموجبةُ الكليتان كذب المفهومُ المردَّد لامحالةَ - **فتبيَّن** أن المفهومَ المردَّد لايكفي في نقيض المركَّبةِ الجزئيةِ وإلا لزِم أن يكون الأصل ونقيضُه كلاهما كاذبين- وقد عرفتَ في تعريف التناقُضِ أن صدق الأصلِ يستلزِم كذبَ النقيض وبالعكس- فلابُدَّ لنقيضها مِنْ أن يُرَدَّدَ بين نقيضي الجزئين لكلِّ فردٍ من أفرادِ الموضوع ليصدُق النقيضُ، فيُقال في نقيض الجزئية المركَّبة المذكورةِ، كل فردٍ من أفراد الحيوان إما إنسان دائما أو ليس بإنسان دائماً وهو صادق؛ لأنه إذالم يصدُق أن بعضَ أفراد الحيوان بحيثُ يثبَت له الإنسانية تارةً ويسلَب عنه الإنسانية أخرى، صدق أن كلَّ فردٍ من أفراد الحيوان إما يثبت له الإنسانية دائماً أو يسلَبُ عنه دائماً، ولذا قال المصنف: **"ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فردٍ"**- فتأمل-

الأسئلة

﴿١﴾ عرِّف التناقض وبيّن محترزات التعريف وشروطَ التناقض مع التمثيل-

﴿٢﴾ بيّن نقيض الضرورية، والدائمة، والمشروطة العامة، والعرفية العامة مع التمثيل-

﴿٣﴾ اشرح العبارة التالية:

وللمركبة المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين ولكن في الجزئية بالنسبة إلى كل فرد-

﴿٤﴾ بيّن نقائض القضايا الآتية مع التعليل:

بعض الزهر ورد• لاشيء من الإنسان بحجر• بعض المال ليس بضائع• **كل عامل يُجازىَ بعمله•** بعض الناس لايأكل اللحم• كل إنسان متنفس بالفعل• **بعض الكاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما•** كل كاتب متحرك الأصابع بالدوام مادام كاتبا لادائما• **كل إنسان متنفس بالفعل** لابالضرورة• لاشيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لادائما•

﴿٥﴾ مثِّل لما يأتي مع ذكر النقيض:

سالبة كلية• موجبة كلية• موجبة جزئية•

قوله **تبديل طرفي القضية:** لما فرَغ المصنِّف من بيان التناقُض، شرَع في العكس المستوي فقال: **العكسُ المستوي**-العكس **لغةً** التبديلُ والقلبُ-**وعند المناطقة**تبديلُ طرفي القضيةِ **بأن يُجعَل الموضوعُ في الحملية** والمقدَّمُ في **الشرطية** محمولًا وتاليًا ويُجعَلَ المحمولُ والتالي **موضوعاً ومقدماً كقولنا في عكسِ" كلُّ إنسان حيوانٌ"** بعضُ الحيوان إنسانٌ- وفي عكس قولنا "كلَّما كانتِ النار موجودةً **كانتِ الحرارةُ موجودةً" قد يكون** إذا كانتِ الحرارةُ موجودةً كانتِ النارُ موجودةً-

قوله **مع بقاء الصدق:** المرادُ به أن الأصل لو كان صادقاً، لزِم أن يكونَ العكسُ صادقاً لأن العكسَ لازمٌ للقضية-ويلزَم من صِدقِ الملزومِ صِدقُ اللازم-ولَمْ يُعتبَرْ بقاءُ الكذب- لأنه لايلزَم من كِذبِ الملزوم كِذبُ اللازم فإن قولَنا" كل حيوان إنسان" كاذبٌ مع صِدقِ عكسِه وهو قولنا "بعض الإنسان حيوان"-

قوله **والكيف:**أي مع بقاءِ الكيف- **والمرادُ** به أن الأصل لو كان موجَباً كان العكسُ موجباً وإذا كان سالباً كان العكسُ سالباً سُمِّيَ هذا العكسُ **بالعكس المستوي** لأنه طريقٌ واضحٌ لاأمْتَ فيه ولا اعوجاجَ بخلاف عكسِ النقيضِ فإنه طريقٌ غيرُ واضح كما ستعرف-

واعلم أن العكسَ كما يُطلَق على التبديلِ كذلك يُطلَقُ مجازاً على القضيةِ التي حَصَلَت من التبديل=

والمُوجَبة إنما تَنعكِسُ جزئيةً لِجوازِ عُمُومِ المحمولِ، أو التالي والسالبةُ الكلية تنعكسُ سالبةً كليةً، وإلَّا لَزِمَ سلبُ الشيء عن نفسِهِ، والجزئيّةُ لاتنعكِسُ أصلاً لِجوازِ عُمُومِ الموضوعِ، أو المقدَّمِ.

-وهي المرادُ ههنا-

واعلم أن قولَه"**طرفي القضية**" احترازٌ عن تبديل طرفي غيرِها كالمركَّب الإضافي مثل "**قلم عمر**" فلو بُدِّلَ إلى "**عمرُ قلم**" لايُسَمّىٰ عكساً -و قولَه "**مع بقاءِ الصدق**" احترازٌ عن تبديل طرفيها مع عدمِ بقاءِ الصدقِ كقولِنا في عكس"كل إنسانٍ حيوانٌ " كل حيوان إنسانٌ-

فلا يُسَمّىٰ هذا عكساً لتخلُّفِ الصدق - وقوله: "**والكيف**" احترازٌ عن تبديل طرفيها مع عدم بقاء الكيف كقولِنا في عكسِ "بعض الإنسان حيوان" بعض الحيوان ليس بإنسان فلا يُسَمّىٰ هذا **عكساً** بالمعنى الاصطلاحي لعدم بقاءِ الكيف-

قوله **والموجبة**:لما فرَغ من تعريف العكسِ، شرَع في مسائلِه فقال **الموجبةُ** أي الموجبةُ كليةً كانت أو جزئيةً لاتَنعكِس إلا موجبةً جزئيةً مثل"كل إنسان حيوانٌ" موجبةٌ كليةٌ - عكسُها موجبةٌ جزئيةٌ وهو "بعضِ الحيوان **إنسان**"- و"بعض الطلّاب مجتهدون" موجبةٌ جزئيةٌ-وعكسُها أيضاً موجبةٌ جزئيةٌ-و هو "بعض المجتهدين طلاب"-

قوله **لجواز عموم المحمول**: أي الموجبةُ الكليةُ لاتَنعكِس كليةً لأنه يجوز أن يكون المحمولُ أعمَّ من الموضوعِ كقولنا "كل إنسان حيوانٌ" فلو انعَكست كليةً، وقيل في عكسه "كل حيوان إنسان" لزِم حملُ الأخص على جميعِ أفرادِ الأعم - وهو محالٌ - وكذا يجوز أن يكون التالي أعمَّ من المقدَّمِ كقولنا" كلما كانتِ النار موجودةً كانتِ الحرارة موجودةً" فلو انعَكَست كليةً، و قيل في عكسِه" كلما كانتِ الحرارة موجودةً كانتِ النار موجودةً " لزِم أن يكون الأعمُّ مستلزما للأخص - وهو أيضاً محالٌ - لأن استلزامَ الأعم للأخص موجِبٌ لأن يوجَد الأخصُّ كلما وُجِد الأعمُّ - وذلك بيِّن البطلان - وإذا ثبَت عدمُ انعكاسِ الموجبة إلى الكلية في مادةٍ واحدةٍ ثَبت عدمُ انعكاسِها إلى الكلية مطلقاً لأن مَسائلَ المنطقِ قوانينُ كليةٌ - كما عرفتَ-

قوله **والسالبة الكلية تنعكس سالبةً كليةً**:أي عكسُ السالبةِ الكليةِ سالبةٌ كليةٌ - وإن لم يكن كذلك، لزِم سلبُ الشيءِ عن نفسه و هو محالٌ - **بيانُ ذلك** أنه إذا صدَق "لاشيءَ من الإنسان بحجرٍ "وجَب أن يصدُق في عكسه "لاشيء من الحجر بإنسان" وإلّا لصَدَق نقيضه وهو "بعض الحجر إنسانٌ" فنَضُمُّه إلى الأصل، ونجعَلُه صغرىَ القياسِ من الشكل الأول والأصلَ كبراه ونقول هكذا" بعض الحجر إنسان ولا شيء من الحجر بإنسان" يُنتِج "بعض الحجر ليس بحجر" وهو سلبُ الشيءِ عن نفسه - وهذا محالٌ والمحالُ ناشٍ من نقيضِ العكس، لأن الأصل صادقٌ فيكون نقيض العكس باطلاً فيكون العكس حقاً وهو المطلوب -

قوله **والجزئية لاتنعكس أصلا**:أي السالبةُ الجزئيةُ لاتنعكِس مطلقاً، لاإلى السالبة الكلية ولا إلى السالبة الجزئية، لأنه يجوزُ أن يكون الموضوعُ عاماً كقولنا: "بعض الحيوان ليس بإنسان " فلو انعَكَست إلى السالبة الكليةِ أو الجزئية، **وقيل في عكسه** "لاشيء من الإنسان بحيوان "أو "بعض الإنسان ليس بحيوان" لزِم انتفاءُ العام عن الخاص-وهو محالٌ - وكذا يجوز أن يكون المقدم أعمَّ كقولنا" قد لايكون إذا كان هذا الشيء حيوانا كان إنسانا" فلو انعَكَست إلى السالبة الكلية أو الجزئية **وقيل في عكسه** "ليس البتة إذا كان هذا الشيء إنسانا كان حيوانا" أو "قدلايكون إذا كان هذا الشيء إنسانا كان حيواناً" لزِم انتفاءُ العام عن الخاص - وهو محالٌ كما عرفتَ -

وأما بِحسبِ الجِهةِ فَمِن الموجِباتِ تنعكِسُ الدّائمتانِ، والعامتان حينيةً مطلقةً، والخاصتانِ حِينيَّةً لادائمةً، ....

قوله وأما بحسب الجهة:يعني أن ما ذكَرْنا هو بيانُ انعكاسِ القضايا بحسب الكمِّ والكيف وأما بحسب الجهة فمِن القضايا الموجبات الخ ـ

قوله تنعكس الدائمتان:أي **الضروريةُ والدائمةُ** تنعكسان إلى **حينيةٍ مطلقةٍ** مثلا قولنا "بالضرورة أو بالدوام كل إنسان حيوان" قضيةٌ ضروريةٌ، أو دائمةٌ ـ عكسُه **حينيةٌ مطلقةٌ** وهو قولنا" بعض الحيوان إنسان بالفعل حينَ هو حيوان" ـ هو صادق كعينه، وإلّا لصَدَق نقيضُه وهو دائمالا شيء من الحيوان بإنسان مادام حيواناً، فنضمه مع الأصل بأن نجعَلَ الأصلَ لإيجابه صغرىَ القياسِ و هذا النقيضَ كبراه فنقول هكذا" بالضرورة، أو بالدوام كل إنسان حيوانٌ" و"لاشيء من الحيوان بإنسان بالفعل حينَ هو حيوانٌ" ينتِج" لاشيء من الإنسان بإنسانٍ بالفعل " وهو سلبُ الشيء عن نفسه ـ وهذا محالٌ ـ **والمحال** ناشٍ عن نقيض العكسِ، لأن الأصل صادقٌ فيكونُ **نقيضُ العكس** باطلا لكونه مستلزماً للمحال فيكون العكسُ حقاً وهو المطلوب ـ

قوله والعامتان:أي المشروطةُ العامةُ والعرفيةُ العامة تنعكسان إلى **حينيةٍ مطلقةٍ** كالدائمتين مثلا قولنا : بالضرورة أو بالدوام كل متكلم متحرِّكِ اللسان مادام متكلماً ـ **مشروطة عامة، أو عرفية عامة** عكسُها **حينية مطلقة** وهو قولنا: بعض متحرك اللسان متكلم بالفعل حينَ هو متحرك اللسان ـوهو صادقٌ كعينه، وإلا لصَدَق نقيضُه وهو: دائماً لاشيء من متحرك اللسان بمتكلم مادام متحرك اللسان ـ فنضُمُّه مع الأصل بطريقِ عُرِف في الدائمتين و**نقول** : بالضرورة كل متكلم متحركُ اللسان مادام متكلما ـ و دائما لاشيء من متحرك اللسان بمتكلم مادام متحركَ اللسان ـ ينتِج :دائماً لاشيء من المتكلِم بمتكلم مادام متحرِّكَ اللسان ـوهو سلبُ الشيءِ عن نفسِه ـ وهذا محالٌ والمحالُ ناشٍ عن نقيض العكس لأن الأصل صادقٌ ـ فيكون نقيضُ العكس باطلا، لكونِه مستلزماً للمحال فيكون **العكسُ** حقاً ـوهو المطلوب ـ

قوله والخاصتان:أي **المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة** تنعكسان إلى **حينيةٍ مطلقةٍ مقيَّدَةٍ باللادوام** مثلا قولنا : بالضرورة أو بالدوام كل متكلِّم متحرِّك اللسان مادام متكلما لادائما، أي لاشيء من المتكلم بمتحرك اللسان بالفعل ـ **مشروطةٌ خاصةٌ**، أو **عرفيةٌ خاصةٌ** وعكسُها **حينيةٌ مطلقةٌ، لادائمةٌ** وهو قولنا: بعض متحرك اللسان متكلم بالفعل حينَ هو متحركُ اللسان لادائما ـ وهو صادقٌ كعينِه ـأما **صِدقُ الحينية المطلقة** وهي: بعضُ متحركِ اللسان متكلمٌ بالفعل حينَ هو متحركُ اللسان ـ فلكونِها لازمةً للمشروطةِ والعرفية العامتين ـ ولازمُ العامتين لازمُ الخاصتين ـ وأما **اللاد وام** وهو: **بعضُ متحركِ اللسان ليس بمتكلم بالفعل" فبيان صِدقِه** أنه لو لم يصدُق لصَدَق نقيضُه وهو قولنا: كل متحركِ اللسانِ متكلمٌ بالدوام ـ ونضمُّه إلى الجزءِ الأول من الأصل، بأن نجعَلَه صغرىً والجزءَ الأولَ من الأصل كبرىً ونقول هكذا: كل متحركِ اللسان متكلم بالدوام، وبالضرورة أو بالدوام كل متكلم متحرك اللسان ما دام متكلما ـ يُنتِج كل متحركِ اللسان متحرك اللسان بالدوام ـ ثُم نضمُّ هذا النقيضَ إلى الجزء الثاني من الأصل، بأن نجعَلَه صغرىً و الجزءَ الثاني من الأصل كبرىً ونقول هكذا: كل متحركِ اللسان متكلم بالد وام ولا شيء من المتكلم بمتحركِ اللسان بالفعل ـ يُنتِج: لاشيء من متحركِ اللسانِ بمتحركِ اللسان بالفعل ـ وهذانقيض اللادوام يُنافي النتيجةَ السابقةَ فيلزَم من صِدقِ نقيضِ لادوام العكسِ اجتماعُ النقيضين فيكون باطلاً، فيكون اللادوام حقاً ـ وهو المطلوب ـ

والوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقةُ العامةُ مطلقةٌ عامةٌ ولاعكسَ للممكنتينِ. ومِن السوالبِ تنعكسُ الدَّائِمتانِ دائمةً مطلقةً، والعامتانِ عرفيةً عامةً، ....

قوله **والوقتيتان:** أي الوقتية والمنتشرة **والوجوديتان** أي الوجوديةُ اللاضروريةُ والوجوديةُ اللادائمةُ **والمطلقةُ العامةُ** ـ هذه القضايا الخمسُ ينعكِس كلُّ واحدةٍ منها إلى مطلقةٍ عامةٍ مثلا قولنا: كل إنسان متنفس بإحدى الجهات الخمسِ ـ عكسُه: بعضُ المتنفس إنسان بالفعل ـ وهو صادقٌ كعينه لأنه لو لم يصدُق لصَدَق نقيضُه وهو قولنا: لا شيء من المتنفس بإنسان بالدوام ـ فنَضُمُّه مع الأصل بأن نجعَلَ الأصل لإيجابه صغرى و هذا النقيضَ كبرى فنقول: كل إنسان متنفس بإحدى الجهاتِ الخمسِ، ولا شيء من المتنفس بإنسان بالدوام ـ ينتج: لا شيء من الإنسان بإنسان بالفعل ـ وهو سلبُ الشيءِ عن نفسه و هو محالٌ ـ **و هذا المحالُ** ناشٍ عن نقيضِ العكس لأن الأصل صادقٌ فيكون نقيضُ العكسِ باطلاً فيكون العكسُ حقاً و هو المطلوب ـ

قوله **ولا عكس للممكنتين:** أي الممكنةُ العامةُ والخاصةُ لا تنعكسان على مذهبِ **الشيخ** فإنه يَشرِط في وصف الموضوع أن يكونَ ثابتاً لذات الموضوع بالفعل ـ فعنده لا يلزَم العكسُ للممكنتين، لأنه قد يصدُق الأصل ولا يصدُق العكس ـ **والفارابي** لم يَشرِط في وصفِ الموضوعِ ثبوتَه لذات الموضوعِ بالفعل بل اكتفىٰ بالإمكان، فعنده يلزَم العكسُ للممكنتين، والفرق يظهر بمثالٍ ـ مثلا: إذا فُرِضَ أن مركوب زيد بالفعل منحصرٌ في الفرس، ولم يَركَب طولَ عمره على غيرِ الفرس، صدق "كل حمارمركوب زيد بالإمكان" ولم يصدق عكسُه وهو "بعض مركوب زيد (بالفعل)حمار بالإمكان " فإن مركوبه بالفعل هوالفرس لاغير، والفرس ليس بحمار بالإمكان لكن يصدق عكسه على رأيِ الفارابي،وهو"بعض مركوب زيد (بالإمكان)حمار بالإمكان " فإن مركوبه أمكن أن يكون حماراً،وإن لم يقع بالفعل ـ فصحَّ القول بأن بعضَ ماهو مركوبه بالإمكان حمار بالإمكان **والمصنف** اختارَ مذهبَ الشيخ، إذ هو المتبادر في العرف واللغة ـ فحكم بأنه **لاعكسَ للممكنتين** ـ

قوله **تنعكس الدائمتان:** أي **الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة السالبتان** تنعكسان إلى **دائمةٍ مطلقةٍ** مثلاقولنا "بالضرورة أو بالدوام لاشيء من الإنسان بحجر" قضيةٌ ضروريةٌ مطلقةٌ أو دائمةٌ مطلقةٌ، عكسُها دائمةٌ مطلقةٌ، و هو قولنا: "لاشيء من الحجر بإنسان بالدوام" وهو صادقٌ كعينه، وإلّا لصدَق نقيضُه وهو "بعضُ الحجر إنسان بالفعل" ـ فنضمُّه مع الأصل بأن نقولَ" بعضُ الحجر إنسان بالفعل" ـ و"لاشيء من الإنسان بحجرٍ بالضرورة أو بالدوام" يُنتِج"بعضُ الحجر ليس بحجر بالفعل" ـ وهو سلبُ الشيءِ عن نفسِه وهو محال ـ **وهذا المحال** ناشٍ عن نقيضِ العكسِ لأن الأصل صادقٌ فيكون نقيضُ العكس باطلاً فيكون العكس حقا وهو المطلوب ـ

قوله **والعامتان:** أي **المشروطة العامة والعرفية العامة السالبتان** تنعكسان إلى **عرفيةٍ عامةٍ** مثلاقولنا: بالضرورة أو بالدوام لاشيء من المتكلِّم بساكنِ اللسان مادام متكلماً، **مشروطة عامة أو عرفية عامة** عكسُها **عرفيةٌ عامة** وهو قولنا: بالدوام لاشيء من ساكنِ اللسان بمتكلِّم مادام ساكنَ اللسان، وهو صادقٌ كعينه، وإلّا لصَدَق نقيضُه وهو قولنا: بعضُ ساكنِ اللسان متكلم بالفعل حين هو ساكنُ اللسان ـ فنضمُّه مع الأصل بأن نقول: بعض ساكنِ اللسان متكلم بالفعل حين هو ساكنُ اللسان ـ وبالدوام لاشيء من المتكلِّم بساكن اللسان مادام متكلماً يُنتِج: بعضُ ساكنِ اللسان ليس بساكن اللسان بالفعل حينَ هو ساكن اللسان ـ وهو سلبُ الشيءِ عن نفسِه وهو محال ـ وهذا ناشٍ عن نقيضِ العكسِ لأن الأصل صادقٌ، فيكون نقيضُ العكسِ باطلاً، فيكون العكس حقاً ـ وهو المطلوب ـ

والخاصتانِ عرفيةٌ لادائمةً في البعض- والبيانُ في الكُلِ أنَّ نقيضَ العكسِ مع الأصلِ ينتِجُ المحالَ . ولَا عكسَ للبواقي بالنقضِ- ....

قوله والخاصتان عرفيةٌ لادائمةً في البعض: اعلم أن العرفيةَ اللادائمة في البعض قضيةٌ مركبةٌ من **عرفيةٍ عامةٍ كليةٍ ومطلقةٍ عامةٍ جزئيةٍ**، أما العرفيةُ العامةُ فهي الجزءُ الأولُ، وأما المطلقةُ العامةُ الجزئيةُ فهي مفهومُ اللادوامِ في البعض، إذا عرفتَ هذا **فنقول الخاصتان** أي المشروطةُ الخاصةُ والعرفيةُ الخاصةُ السالبتان تنعكسان **إلى العرفيةِ العامةِ المقيَّدَة باللادوام في البعض** مثلاقولنا : بالضرورة أو بالدوام لاشيء من المتكلِّم بساكنِ اللسان مادام متكلماً لادائماً أي كل متكلِّمٍ ساكنُ اللسان بالفعل، **مشروطةٌ خاصةٌ أوعرفيةٌ خاصةٌ** عكسُها **عرفيةٌ عامةٌ مقيَّدَةٌ** باللادوام في البعض، وهو قولنا: بالدوام لاشيء من ساكن اللسان بمتكلِّم مادام ساكنَ اللسان لادائماً في البعض، أي بعضُ ساكنِ اللسان متكلِّم بالفعل، وهو صادقٌ كعينه ـ **أما صدقُ العرفية العامة** وهو قولنا : بالدوام لاشيء من ساكنِ اللسان بمتكلِّم مادام ساكنَ اللسان فلأنها لازمةٌ للعامتين أي المشروطةِ العامةِ والعرفيةِ العامةِ، ولازم العام لازم الخاص ـ وأما صدقُ **اللادوامِ في البعض** فلأنه لو لم يصدُق "بعضُ ساكنِ اللسان متكلم بالفعل" لصدَق نقيضُه وهو قولنا: لاشيء من ساكنِ اللسان بمتكلِّم بالدوام- **فنضمُّه** مع لادوام الأصل وهو قولنا: كل متكلِّم ساكنُ اللسان بالفعل، بأن نجعَلَ لادوام الأصل صغرىٰ **وهذا** النقيضَ كبرىٰ فنقول هكذا: كلُّ متكلم ساكنُ اللسان بالفعل، ولا شيء من ساكن اللسان بمتكلِّم **بالدوام** يُنتِج: لاشيء من المتكلم بمتكلم بالفعل ـ وهو سلبُ الشيء عن نفسه وهو محالٌ ـ**وهذا المحال** ناشٍ **عن نقيض اللادوام في البعض** ـ إذ لادوام الأصل صادقٌ فيكونُ نقيضُ اللادوام في البعض باطلاً ـ **فيكون** اللادوام في البعض حقاً- وهو المطلوب ـ وإنما لم تنعكسا إلى العرفيةِ العامةِ المقيَّدَة باللادوام في **الكل لأن** اللادوامَ في السالبتين الكليتين إشارةٌ إلى مطلقةٍ عامةٍ موجبةٍ كليةٍ، والموجبةُ الكليةُ تنعكس إلى الجزئيةِ- **فتأمل**-

قوله والبيان في الكل: أي بيانُ انعكاسِ جميع القضاياالمذكورةِ الموجبة والسالبة-

قوله أن نقيض العكس مع الأصل ينتج المحال: وهذا البيانُ يُسَمىٰ بالخُلف ـ وهو إثباتُ المطلوب بإبطال نقيضِه **وحاصلُه** أنه لو لم يصدُق العكسُ لصدَق نقيضُه وهو مع الأصل يُنتِج المحال كما ذكرنا غير مرَّة والمحال ناشٍ عن نقيضِ العكس فيلزَم صدقُ العكس-

قوله ولا عكسَ للبواقي: مِن القضايا السالبةِ **وهي تسعةٌ الوقتيةُ المطلقةُ والمنتشرةُ المطلقةُ والمطلقةُ العامةُ والممكنةُ العامةُ** مِن البسائط **والوقتيتان والوجوديتان والممكنةُ الخاصةُ** مِن المركَّبات **وإنما لم تنعكِس** هذهِ القضايا بسببِ النقض الوارِدِ على الانعكاس ـ و ذٰلك أن الوقتيةَ أخصُّ من تلكَ القضاياالمذكورةِ **وهي** لاتنعكِس، فلاتنعكِس القضايا المذكورة لأنه إذا لم ينعكِس الأخصُّ لم ينعكِس الأعمُّ ـ **أما أن الوقتيةَ أخصُّ من** القضايا المذكورةِ فيظهَرُ بأدنىٰ تأملٍ-وأما أنها لاتنعكِس فلأن قولَنا : **بالضرورة لا شيء من النفس بذائقةِالموت في الوقت المقرَّر لحياتِها لادائما**، قضيةٌ وقتيةٌ صادقةٌ، مع أن عكسَها كاذبٌ وهو قولنا: **بعضُ ذائقةِ الموت ليست** بنفس بالإمكان العامّ لِصِدْق نقيضِها وهو قولنا: كلُّ ذائقة الموت نفس بالضرورةِ- وأما أنه **إذا لم ينعكِس الأخصُّ** لاينعكِس الأعمُّ فلأنه لو انعكَس الأعمُّ لانعكس الأخصُّ لأن العكسَ لازمٌ للقضية- ولازمُ الأعمِّ لازمُ الأخصِّ-

قوله بالنقض: أي بدليل التخلُّف في مادةٍ بمعنىٰ أنه يصدُق الأصل في مادةٍ بد ون العكس **فيُعلَم بذٰلك أن** العكسَ غير لازم لهٰذا الأصل-

فصل: عكسُ النقيض تبديلُ نَقيضَي الطرفينِ معَ بقاءِ الصدقِ و الكيفِ أو جعلُ نقيضِ الثاني أوّلاً مع مخالفةِ الكيف. وحكمُ المُوجباتِ ههنا حكمُ السوالبِ في المستوي، وبالعكس. البيانُ البيانُ، والنقضُ النقضُ. ....

الأسئلة

﴿١﴾ عرّف العكس المستوي واشرح التعريف شرحا وافيا۔

﴿٢﴾ بيّن ما ينعكس من القضايا الحملية ومالا ينعكس مع بيان السبب۔

﴿٣﴾ بيّن وجه عدم انعكاس الممكنتين۔

﴿٤﴾ بيّن عكس الدائمتين الموجبتين، والوجوديتين الموجبتين، والخاصتين السالبتين مع بيان وجه الانعكاس

﴿٥﴾ اشرح العبارة التالية طبق ماقرأت في الكتاب: و **لا عكس للبواقي بالنقض**۔

تبديل نقيضي الطرفين:أي عكسُ النقيض جَعْلُ نقيضِ الجزءِ الأول جزأً ثانياً ونقيضِ الجزءِ الثاني أوّلًا مع بقاءِ الصدقِ والكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان، ينعكس بعكس النقيض إلىٰ، **كلُّ ما ليس بحيوان** ليس بإنسان۔ هذا **ما اختاره المتقدمون**۔

وأما على **راي المتأخرين** فعكسُ النقيض جَعْلُ نقيضِ الجزء الثاني أوّلًا وعينِ الأول ثانياً مع مخالفة **الكيف** وبقاءِ الصدق، فقولنا: كلِ إنسان حيوان ينعكِس عندهم: لا شيء من اللاحيوان بإنسان. ومعنىٰ **مخالفة الكيف** أن الأصل إن كان موجباً كان العكسُ سالباً وإن كان سالباً كان موجباً ۔

وحكم الموجبات ههنا: يعني حكمُ القضايا الموجباتِ في عكسِ النقيض حكمُ القضايا السوالبِ في العكسِ المستوي، حتىٰ أن **الموجبةَ الكلية** ههنا تنعكس إلى **موجبةٍ كليةٍ والموجبةَ الجزئيةَ** لاتنعكِس **مطلقاً**، ولا تنعكِس من الموجهات **الوقتيةُ المطلقةُ والمنتشرةُ المطلقةُ والمطلقةُ العامةُ والممكنةُ العامةُ من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنةُ الخاصةُ** من المركّبات **والبواقي** تنعكس على ما سبَق **تفصيلُه** في بيان السوالبِ في العكس المستوي۔

واعلم أن هذا الحكمَ و الذي سيجيء بعد إنما هو في عكسِ النقيض على راي المتقدمين۔ وترَكَ ما أورده المتأخرون لأنه غيرُ مستعملٍ في العلوم۔

وبالعكس: أي حكمُ السوالب في عكسِ النقيض حكمُ الموجبات في المستوي، فكما أن **الموجبةَ** في المستوي كليةً كانت أو جزئيةً تنعكِس **جزئيةً** فكذلك **السالبةُ** ههنا كليةً كانت أو جزئيةً تنعكِس **سالبةً جزئيةً**۔ وكذا تنعكِس **الدائمتان والعامتان إلى حينيةٍ مطلقةٍ والخاصتان إلى حينية لادائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة إلى مطلقة عامة**، ولا عكسَ **للممكنتين** على قياسِ العكسِ المستوي في الموجباتِ ۔

والحاصل أنّ حكمَ عكسِ النقيض عكسُ حكم المستوي،فما يُعطىٰ للموجبات في المستوي يُعطىٰ للسوالب في عكسِ النقيض، وبالعكس۔ فعليك أيُّها الفَطِنُ بتطبيقِ الأمثلة۔

البيان البيانُ، والنقضُ النقضُ :أي كل قضيةٍ تنعكِس في العكس المستوي بدليل تنعكِس في عكسِ النقيض بعينِ ذلك الدليلِ، و كُلُ قضيةٍ لا تنعكِس ثمه بسبب نقضٍ لم تنعكِس ههنا أيضاً بسبب ذلك النقض۔

وقد بُيّن انعكاسُ الخاصتينِ من الموجبةِ الجزئيةِ هٰهُنا، ومِن السالبةِ الجزئيةِ ثَمَّه إلى العُرفيَّةِ الخاصَّةِ بالافتراضِ.

قوله **بيّن:** حاصلُ المعنىٰ أنه قد بُيّن انعكاسُ الخاصتين من الموجبةِ الجزئية ههُنا أي في عكس النقيضِ و انعكاسُ الخاصتين من السالبةِ الجزئيةِ ثَمَّه، أي في العكس المستوي إلى العرفيةِ الخاصةِ، لكِنَّ البيانَ في انعكاسِهما غيرُ البيان الذي ذكَرَه المصنِّف في العكسِ المستوي وهو الخُلف۔ بل البيانُ ههنا هو الافتراضِ، و محصَلُه أن نفرِض "ذاتَ الموضوع" شيأً معينا و نحمل كلَّ واحد من وصفِ الموضوع والمحمولِ عليه لكي يتّضحَ صدقُ مفهومِ العكس۔

نشرَع أوّلًا **بيانَ ذٰلك** في انعكاسِ الخاصتين من السالبة الجزئية في العكسِ المستوي فنقول قولنا: بالضرورة أو بالدوام بعضُ المتكلم ليس بساكن اللسان مادام متكلماً لادائما أي بعضُ المتكلّم ساكنُ اللسان بالفعل **مشروطة خاصةٌ أو عرفيةٌ خاصةٌ** و عكسُها المستوي عرفيةٌ خاصةٌ سالبةٌ جزئيةٌ و هي قولنا: بالدوام بعضُ ساكن اللسان ليس بمتكلِم مادام ساكنَ اللسان لادائما، أي بعضُ ساكن اللسان متكلم بالفعل، وهي صادقةٌ كعينها **وصدقُ ذٰلك بدليل الافتراض**، وهو أن نفرِض ذاتَ الموضوع أعني "بعضَ المتكلم" زيداً **فزيد** متكلم وهو ظاهرٌ.

و زيد ساكنُ اللسان بحكمِ لا دوام الأصل، لأن مفهومَ اللادوام أن بعضَ المتكلم ساكنُ اللسان، و قد فرَضنا ذٰلك البعضَ زيدا ۔فيصدُقُ بعضُ ساكن اللسان متكلم بالفعل، وهو مفهوم لادوام العكس، فثبَت **الجزءُ الثاني** من العكس، وهو مفهومُ لادوام العكس۔

و أما بيانُ ثبوتِ **الجزء الأول** من العكس فنقول قولنا:بالدوام ليس زيد متكلماً ما دام ساكنَ اللسان، و إلا لكان زيدٌ متكلماً حينَ هو ساكنَ اللسان، فيكون ساكنَ اللسان حينَ هو متكلم۔ وقد كان حكمُ الأصلِ أن المتكلّمَ ليس بساكن اللسان مادام متكلما ـ فهٰذا خلافُ المفروض فيكون باطلاً۔ فيصدُق أن بعضَ ساكنِ اللسان أعني زيدا ليس بمتكلم ما دام ساكنَ اللسان وهو الجزءُ الأولُ من العكس فثبَت العكسُ، بكِلَا جزئَيه وهو المطلوب۔

وأما بيانُ دليل الافتراض في انعكاس الخاصتين من الموجبةِ الجزئيةِ في عكسِ النقيض **فهو** بالطريقِ المذكورِ بأن يُقالَ قولنا" بالضرورة أو بالدوام بعضُ المتكلِم متحرّكُ اللسان مادام متكلماً لادائماً" أي بعضُ المتكلم ليس بمتحرّكِ اللسان بالفعل، **مشروطةٌ خاصةٌ أو عرفيةٌ خاصةٌ موجبةٌ جزئيةٌ** وعكسُ النقيضِ لها **عرفيةٌ خاصةٌ** وهي قولنا:بالدوام بعضُ لامتحركِ اللسان لامتكلمٌ مادام لا متحركَ اللسان لا دائماً، أي ليس بعضُ لامتحركِ اللسان لامتكلما بالفعل، وهي صادقةٌ كعينها ـ وصِدقُ ذٰلك **بدليل الافتراض** وهو أن نَفرُضَ ذاتَ الموضوع أعني بعضَ المتكلم زيدا ـفزيدٌ متكلم وهو ظاهر۔ و **زيد** لامتحركُ اللسان، وهو حكمُ لا دوام الأصل فيصدُق بعضُ لامتحركِ اللسان متكلمٌ بالفعل، وهو ملزومٌ لادوامِ العكسِ، لأن الإثباتَ يلزَمه نـفيُ النـفي فثبَت **الجزءُ الثاني** من العكسِ، وهو مفهومُ لادوام العكسِ ـ

و أما بيانُ ثبوت **الجزء الأول** من العكس فنقول: زيد لامتكلم بالفعل مادام لا متحركَ اللسان، وإلا لكان متكلماً حينَ هو لامتحركَ اللسان، فيكون هو لامتحركُ اللسان حينَ هو متكلم۔ وقد كان حكمُ الأصلِ أن المتكلّمَ متحركُ اللسان مادام متكلماً فهٰذا خلافُ المفروض فيكون باطلاً۔ فيصدُق، أن بعضَ لامتحركِ اللسان ليس بمتكلم مادام لا متحركَ اللسان،وهو **الجزءُ الأول** من العكس، فثبَت العكسُ بكِلا جزئَيه۔ **فتأمل.**

فإن قلت: قد ذكَر المصنِّف في أوّلِ الفصل أن السالبةَ الجزئيةَ لا تنعكِس، وأنتَ صرّحتَ بانعكاس الخاصتين من السالبةِ الجزئيةِ؟ **قلتُ:** أراد المصنِّفُ بعدمِ انعكاسِ السالبةِ الجزئيةِ أنها لاتنعكِس بحسب الكمّ۔

فصل: القياسُ قولٌ مؤلَّفٌ مِن قضايا يلزَمُ لِذاتِهِ قولٌ آخرُ، فإن كان مذكوراً فيه بِمادَّتِهِ وهَيئتِهِ فاستِثنائيٌ، وإلا فاقترانيٌ حمليٌ، أو شرطِيٌ. ....

=ونحن نُثبِتُ انعكاسَها بحسب الجهة فلا تَناقُضَ ولا تضادٌ ـ ويدلُّ على هذا التوجيهِ قولُ المصنف"**وأما بحسب الجهة**"ـ

ويُمكِن أن يُقالَ معنىٰ قولِه "والسالبةُ الجزئيةُ لاتنعكِس "أي لايلزَمها العكس لزوماً كليا وذلك يتحقَّق بعدمِ انعكاسِها في صورةٍ واحدةٍ فقط ـ ولا يقتَضي عدمَ انعكاسِها مطلقاًـ

الأسئلة

﴿١﴾ **عرِّف** عكس النقيض على كل اصطلاح من المتقدمِّين والمتأخرين مع التمثيلِ ـ

﴿٢﴾ اشرح العبارة التالية:

وقد بيَّن انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا و من السالبة الجزئية ثَمَّه إلى العرفية الخاصة بالافتراض ـ

﴿٣﴾ بيِّن حكم عكس النـقيض في القضايا، و ما الفرق بينه و بين حكم العكس المستوي فيها ـ

قوله القياس: لما فرَغ المصنِّف من بَحثِ التناقضِ والعكسِ، شرَع في القياس فقال مُعَرِّفاً له القياس ـالخ

واعلم أن القياس **لغةً** تقديرُ شيءٍ على مثال شيءٍ اخروعند **المناطقة** قولٌ مؤلَّف من قضايا صريحةٍ يلزَم لذاته قولٌ اخر مثلا: العالَم متغيِّر وكل متغيرٍ حادث، قياسٌ لأنه قولٌ مؤلَّف من قضيتين وهما"العالَم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث" مستلزمٌ لذاته قولًا اخر ويُقالُ له "النتيجةُ والمطلوبُ ـ وهو العالَم حادث ـ

واعلم أن المراد **بالقول** مايشمَل الملفوظَ والمعقولَ، وهو خاص بالمركَّب عند المناطقة، **وبالمؤلف** مركَّب على هيئةٍ مخصوصةٍ، و **بالقضايا** ما فوقَ قضيةٍ واحدةٍ لأن القياس بحسب الاستقراءِ لا يتركَّب إلا من قضيتين ـ وكذا كل جمعٍ يستعمَل في هذا الفن ـ يراد به ما فوق الواحدِ ـ

قوله مؤلف من قضايا:يُخرِج القضيةَ البسيطةَ المستلزمةَ لعكسِها أو عكسِ نـقيضها ـ فإنها ليست مؤلَّفةً من قضيتين ـ ويُخرِج القضيةَ المركبةَ مثل: زيدٌ قائم لانائم ـ لأنه لا يُطلَق عليها أنها قضيتان ـ

قوله لذاته:يُخرِج قياسَ المساواة وهو ما يتركَّب من قضيتين يكون متعلقُ محمول الأُولىٰ موضوعَ الأخرىٰ نحو: زيد مساوٍ لبكرٍ، وبكرٌ مساوٍ لخالدٍ ـفالمحمولُ في الأولىٰ "مساوٍ لبكرٍ" ومتعلِّقُه أعني بكرٌ موضوع في الأُخرىٰ ـ فإنه قولٌ مؤلَّفٌ من قضيتين، مستلزمٌ لقولٍ اخرَ وهو "زيد مساوٍ لخالد" لكن لا يُقالُ له إنه قياسٌ، لأن هذا الاستلزامَ ليسَ لذاته بل بواسطةِ مقدمةٍ أجنبيةٍ وهي" أن المساوي لشيءٍ مساوٍ لما يساويه ذلك الشيءُ" ـ

قوله فإن كان الخ: واعلم أن القياس على قسمين (١) **استثنائي** و(٢) **اقتراني** لأن القولَ الاخر إمَّا أن يكون مذكورا في القياس بمادته وهيئتِه، أوْ، لا ـ فعلى الأوّل **استثنائي**، وعلى الثاني **اقتراني** ـ والمراد **بالمادة** طرفاه المحكومُ عليه وبه ـ و المرادُ بهيئته الترتيبُ الواقع بين الطرفين سواء تحقَّق في ضمن الإيجاب أو السلب ـ

مثال الاستثنائي: إن كانتِ الشمسُ طالعةً فالنهار موجود ـ لٰكِن الشمسَ طالعةٌ فالنهارُ موجودٌ ـ فالقول الاخر وهو"النهار موجود" مذكورٌ في القياس بمادته وهيئته ـ**وإنما سُمِّي** استثنائياً لوجود أداةِ الاستثناء فيه وهي"لٰكن"ـ =

وموضوعُ المطلوبِ مِن الحملي يُسمّى أصغرَ. ومحمولُه أكبرَ، والمتكرِّرُ أوسطَ، وما فيه الأصغرُ صُغرىٰ والأكبرُ كبرى. والأوسطُ إما محمولُ الصُّغرىٰ وموضوعُ الكبرىٰ فهُو الشّكلُ الأوّلُ، أو محمولُهُمَا فالثاني، ....

= **وَاعلم** أن القياس الاستثنائي لايلزَمه أن يُذكر فيه القولُ الآخر بعينه، بل قد يكونُ نقيضُ النتيجةِ مذكورا فيه مثلاقولنا: إن كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً، لكن الشمسَ ليست بطالعةٍ فالنهار ليس بموجودٍ- قياسٌ استثنائيٌّ-

والمذكورُ فيه نقيضُ النتيجةِ، لا النتيجة بعينها-كما هو الظاهر- ولذا قيل:كان على المصنف أن يقول :فإن كان هو أو نقيضُه مذكورا فيه - وأجيب بأن مراده من"هيئته" الترتيبُ الواقعُ بين المحكوم عليه والمحكوم به سواء تحقّق في ضمن الإيجاب أو السلب "والنهار ليس بموجود" مذكور في الأصل بهيئته في ضمن الإيجاب - لكنَ الأوضحَ أن يُقالَ: فإن كان هو أو نقيضه مذكوراً- الخ

والقياس الاقتراني هو القياسُ الذي ذُكِرتْ فيه النتيجةُ بمادتِها دونَ هيئتِها التركيبية كما عرفت سابقا مثلا: العالَم حادثٌ، وكل حادث جائزُ الوجود، فالعالَم جائز الوجود - فالنتيجةُ موجودةٌ في القياس بمادتها دونَ هيئتِها الاجتماعيةِ - وإنما سُمِّي هذا القياسُ **اقترانياً** لِاقترانِ الحدودِ فيه كما ستعرِفُ - أو- لإشتمالِه على الواو التي هي أداة الاقترانِ والجمع - وهو ينقسِم إلى قسمين **حمليّ وشرطيّ** لأنه إن كان مركبًا من الحمليات الصرفة، فهو **حمليّ** وإلّا **فشرطيٌّ** كما سيجيء-

قوله **وموضوع المطلوب: اعلم** أن القياس الاقترانِي يشتمِل على **حدودٍ ثلثةٍ** (١) **حد أصغر**- وهو موضوعُ المطلوبِ و(٢) **حد أكبر** -وهو محمولُ المطلوب- و(٣) **حد أوسط**- وهو المكرَّر بينهما في المقدمتين-

قوله **أصغر**: لأن الموضوعَ في الغالب أقَلُّ أفراداً من المحمولِ-

قوله **أكبر** : لأن المحمولَ في الغالبِ أكثرُ أفراداً من الموضوعِ-

قوله **أوسط**: لأنه متوسطٌ بين طرفي المطلوب في الذِكرِ، والتعقُّل-

قوله **وما فيه الأصغر**: أي المقدمة التي فيها الأصغرُ تُسمىّٰ **صغرىٰ**، لاشتمالها علي الأصغر- فهٰذه التسميةُ بوصف الجزء-

قوله **كبرى**:أي المقدمة التي فيها الأكبرُ تُسمىّٰ **كبرىٰ**، لاشتمالها على الأكبر-

قوله **والأوسط: اعلم** أن اقترانَ الصغرىٰ بالكبرىٰ يُسمىّٰ "قرينةً"و"ضرباً" - والهيئةَ الحاصلةَ من كيفيةِ وضعِ الحدِّ الأوسطِ عند الحدين الآخرين بحسب كونِه موضوعاً أو محمولاً تُسمىّٰ **شكلا**. وهو على أربعة أقسام كما بيّن المصنفُ بقوله **والأوسط**.

الأول: أن يكونَ الحدُ الأوسط محمولا في الصغرىٰ، وموضوعاً في الكبرىٰ نحو: كل مجتهدٍ ناجحٌ، وكل ناجح محبوبٌ، فكل مجتهدٍ محبوبٌ-

وإنما وُضِع هذا الشكلُ أوّلا لأنه يُنتِج المطالبَ الأربعةَ، ويُنتِج أشرفَ المطالب وهو الإيجاب الكلي، ولأن إنتاجَه بيّنٌ بنفسه، وأقربُ إلى الطبعِ-

الثاني: أن يكونَ الحدُ الأوسطُ محمولاً فيهما-نحو: كل إنسان حيوان، ولاشيء من الحجر بحيوان=

أو مَوضوعُهما فالثالثُ، أو عكسُ الأولِ فالرّابعُ . ويُشتَرطُ في الأولِ إيجابُ الصغرىٰ، وفِعليّتُها مع كلِّيّةِ الكبرىٰ لِيُنتِجَ الموجبتانِ مع الموجبةِ الكُلّيةِ الموجِبتينِ، ....

-فلا شيء من الإنسان بحجرٍ- وإنما وُضِع هذا الشكلُ ثانياً لأنه موافِقٌ للأول في أشرفِ المقدمتين، وهي الصغرىٰ المشتملةُ على موضوعِ المطلوب الذي هو أشرفُ من المحمول وأقربُ إليه في ظهورِ الإنتاج ـ

الثالث: أن يكونَ الحدُ الأوسطُ موضوعاً فيهما ـنحو: كلُ إنسان حيوانٌ، وكل إنسان ناطقٌ، فبعضُ الحيوان ناطقٌ ـ وإنما وُضِع هذا الشكلُ ثالثاً لموافقته للأول في الكبرىٰ وإنتاجه للإيجاب الجزئي ـ

الرابع: أن يكونَ الحدُ الأوسطُ عكسَ الشكلِ الأولِ بأن يكون موضوعاً في الصغرىٰ ومحمولاً في الكبرىٰ نحو: كلُ إنسانٍ حيوانٌ، وكل ناطق إنسانٌ، فبعضُ الحيوان ناطقٌ ـ

وإنما وُضِع رابعاً، لأنه لا قربَ له بالأول بسبب المخالَفةِ للأول في المقدمتين فهو في غاية البُعدِ عن الطبعِ ـ

ملاحظة

أمورٌ يجب علينا مراعاتُها عند تكوينِ القياس:

(١) الإتيان بوصفٍ جامعٍ بين طرفي المطلوبِ حتىٰ يحصُلَ العلمُ بالنتيجة ـ

(٢) ترتيبُ المقدِّمات بأن تكونَ الصغرىٰ مقدمةً في الذكر على الكبرىٰ ـ

(٣) مراعاةُ شروطِ الإنتاج، كإيجاب الصغرىٰ وكليةِ الكبرىٰ بالنسبة إلى الشكل الأول ـ

(٤) تحقُّقُ صِدقِ المقدمتين حتىٰ تصدُقَ النتيجةُ ـ

(٥) اندراجُ كلِّ فردٍ من أفراد الأصغر في الحد الأوسط حتىٰ يُمكِنَ الحكمُ عليه بالأكبر ـ

قوله **ويشترط:** أي يُشترَط لصحَّة الإنتاج في الشكل الأول ثلاثةُ شروط:

(١) **إيجابُ الصغرىٰ** كليةً كانت أو جزئيةً لِيَندَرِج الأصغرُ تحت الحدِّ الأوسط حتىٰ يُمكِنَ أن يتعدىٰ الحكمُ بالأكبر على الأوسط إليه ـ

و(٢) **فعلية الصغرىٰ** فلا يجوز أن تكون الصغرىٰ إحدى الممكنتين و ذلك لأن الكبرىٰ تدلُّ على أن كل ما يثبُت له الأوسطُ بالفعل محكومٌ عليه بالأكبر، والصغرى الممكنةُ تدلُّ على أن الأصغر يثبُت له الأوسط بالإمكان،فيجوز أن لايخرُج من القوّة إلى الفعل، فلا يتعدىٰ الحكمُ إليه ـ **ولا يخفى عليك** أن هذاالشرطَ على مذهبِ الشيخ لأنه هوالذي يَشرُطُ صدقَ الموضوعِ على أفراده بالفعل، لا على مذهب الفارابي ـ كما سبَقَ في العكس المستوي

و(٣) **كلية الكبرىٰ** موجبةً كانت أو سالبةً، لأنها لو لم تكُن كليةً بأن كانت جزئيةً لجاز أن يكون بعضُ الأوسط المحكومُ عليه فيها غيرَالأصغرِ ـ فلا يتعدىٰ حينئذٍ الحكمُ بالأكبر إليه وحينئذٍ لا تكونُ النتيجةُ مطّرِدَةَ الصدقِ ـ

قوله **لِيُنتجَ الموجبتان:** هذا بيانٌ للضروبِ المُنتِجةِ للشكل الأول ـ

واعلم أن الضربَ هو الكيفيةُ الحاصلةُ باقترانِ الصغرىٰ بالكبرىٰ بحسبِ الإيجابِ والسلبِ والكلية والجزئيةِ ـ و **الضروبُ العقلية** لكلِّ قياسٍ سِتّةَ عشر لأنَ كلّاً من المقدمتين له أربعةُ أحوال ـ لأنّ **الصغرىٰ** إمّا موجبةٌ كليةٌ أو موجبةٌ جزئيةٌ أو سالبةٌ كليّةٌ أو سالبةٌ جزئيةٌ ـ **والكبرىٰ** أيضا إمّاموجبةٌ كليةٌ أو موجبةٌ جزئيةٌ أو سالبةٌ كليةٌ أوسالبةٌ جزئيةٌ ـ و تُضرَبُ الصغرياتُ الأربعُ في الكبرياتِ الأربعِ فتحصُل سِتّةَ عشر ضرباً كما لايخفىٰ ـ

ومع السالبةِ الكلّيَّةِ السالِبتَيْنِ بالضرورةِ. و في الثاني اختلافُهمَا في الكَيفِ، وكُلِيَّةُ الكبرىٰ مَعَ دوامِ الصُّغرىٰ، ....

= **والضروب** على قسمين **مُنتِجَةٌ و عقِيمَةٌ** ـ

فالضروب المُنتِجةُ هي الضروبُ التي تَتَحقَّق فيها شروطُ الإنتاج

والضروب العقيمةُ هي الضروب التي لا تَتَحقَّق فيها شروطُ الإنتاج۔

إذا علمتَ هذا فاعلم أن الضروبَ المُنتِجةَ للشكل الأولِ أربعةٌ ـ لأن الصغرىٰ في هذا الشكل لا تكون إلاموجبةً أعمَّ من أن تكونَ كليةً أو جزئيةً ـ والكبرىٰ لا تكون إلاكليةً أعمَّ من أن تكون موجبةً أوسالبةً ـ فتكون الضروبُ المنتجةُ أربعةً حاصلةً من ضرْب الصغريين الموجبتين في الكبريين الكليتين۔

أما النتيجة فإذا اجتمعت الموجبةُ الكليةُ الصغرىٰ مع الكليتين الكبرىٰ فالنتيجةُ **كليةٌ** ـ موجبةٌ مع الموجبةِ، سالبةٌ مع السالبةِ، وإذا اجتمعت الموجبةُ الجزئيةُ الصغرىٰ مع الكليتين الكبرىٰ فالنتيجةُ **جزئيةٌ**، موجبة مع الموجبة، سالبةٌ مع السالبة لأن النتيجة تتبع الأدونَ دائماً ـفعندَ اجتماعِ الإيجاب والسلب تكون النتيجة سالبةً۔ وعندَ اجتماعِ الكليةِ والجزئيةِ تكون النتيجة **جزئيةً** قطعا ـ وقد تكون النتيجة **جزئيةً** مع كلية المقدمتين ـ كما سيجيء في الشكل الثالث والرابع۔ ولعلك فَطِنْتَ مما سبق أن الشكلَ الأولَ يُنتج المحصورات الأربعَ:

(١) الموجبة الكلية ـــ إذا كانت المقدَّمتان موجبتين كليتين ـ

(٢) السالبة الكلية ـــ إذا كانت الصغرىٰ موجبةً كليةً، والكبرىٰ سالبةً كليةً۔

(٣) الموجبة الجزئية ـــ إذا كانت الصغرىٰ موجبةً جزئيةً، والكبرىٰ موجبةً كليةً ـ

(٤) السالبة الجزئية ـــ إذا كانت الصغرىٰ موجبةً جزئيةً، والكبرىٰ سالبةً كليةً۔ وإنتاجُ المحصورات الأربع من خصائص الشكل الأول۔

قوله **ليُنتِج الموجبتان**:أي الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ تُنتِج الموجبةَ الكليةَ۔ والصغرىٰ الموجبةُ الجزئيةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ تُنتِج الموجبةَ الجزئيةَ ـ

مثال الأول: كل نبي معصومٌ، وكل معصوم ذو وَجاهةٍ عندَ الله۔فكل نبي ذو وجاهةٍ عندَ الله۔

مثال الثاني: بعض الناس تقي، وكل تقي مقبول عند الله، فبعض الناس مقبولٌ عند الله۔

قوله **مع السالبة الكلية السالبتين**: عطفٌ على قولِه مع الموجبةِ، أي الصغريان الموجبتان مع الكبرىٰ السالبةِ الكليةِ تُنتِجان السالبةَ الكليةَ، إن كانت الصغرىٰ كليةً والسالبةَ الجزئيةَ إن كانت الصغرىٰ جزئيةً۔

مثال الأول: كل ماعندكم نافدٌ۔ولا شيء من النافد بباقٍ ـ فلا شيء مما عندكم بباقٍ ـ

مثال الثاني: بعض الحاكم ظالم، ولا شيء من الظالم بعادل ـ فبعضُ الحاكم ليس بعادل ـ

قوله **بالضرورة**: متعلِّق بقوله"**ليُنتِج**" أي الإنتاجُ في هذا الشكلِ ضروريٌ لايحتاجُ إلى دليلٍ بخلافِ سائرِ الأشكالِ فإن الإنتاج فيها إما بواسطةِ التخلُّفِ أو غيرِه كما سيجيء۔

قوله **وفي الثاني**: قد علمتَ أن الشكل الثاني ما يكونُ الحدُّ الأوسطُ فيه محمولاً في الصغرىٰ والكبرىٰ۔ و يُشترَط فيه **بحسب الكيفية** اختلافُ المقدمتين في الكيف بأن تكون إحداهما موجبةً والأخرىٰ سالبةً **وبحسب الكميَّة** كليةُ الكبرىٰ بأن تكون الكبرىٰ كليةً و **بحسب الجهة** شرطان كل واحد منهما أمران: **الشرط الأول** أن تكون الصغرىٰ ضروريةً أو دائمةً، أو تكون الكبرىٰ من القضايا التي تنعكِس سوالِبُها۔

أو انعِكاسِ سالبةِ الكبرىٰ، وكونِ الممكنةِ مع الضَّروريَّةِ، أو الكبرى المشروطةِ لِيُنتِجَ الكليتانِ سالبةً كليةً،والمُختلفتانِ في الكَمِّ أيضا سالبةً جزئيةً بالخُلْفِ أوعَكسِ الْكبرى

والشرط الثاني أن تكونَ الممكنةُ مستعملةً مع الضرورية -وهي ستةٌ، الدائمتان، والعامتان، والخاصتان - والمشروطةِ العامةِ أو الخاصةِ-**حاصلُه** أن الممكنةَ إن كانت صغرىٰ كانت الكبرىٰ ضروريةً، أو- مشروطةً عامةً، أو- خاصةً - وإن كانت الممكنةُ كبرىٰ كانت الصغرىٰ ضروريةً لا محالةَ -

قوله انعكاس: بالجرِّ عطفٌ على قوله" دوام" أي إما أن يكون مع دوام الصغرىٰ أو انعكاسِ سالبةِ الكبرىٰ بأن تكون الكبرىٰ من القضايا التي تنعكِس سوالِبُها وهي ستةٌ كما مرَّ-

قوله لِيُنتِج الكليتان:واعلم أن الضروبَ المُنتِجةَ في هذا الشكل أيضاً أربعةٌ حاصلةٌ من ضرْب الكبرىٰ الموجبةِ الكليةِ في الصغريين السالبتين الكليةِ والجزئيةِ، وضربِ الكبرىٰ السالبةِ الكليةِ في الصغريين الموجبتين الكليةِ والجزئيةِ.

الأول: الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى السالبةِ الكليةِ مثل: كل بُرتُقال فاكهةٌ ولا شيء من الثلج بفاكهة، فلا شيء من البُرتُقال بثلج-

الثاني: الصغرى السالبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ مثل: لا شيء من العَسَل بفاكهة، وكل بُرتُقال فاكهة، فلا شيء من البُرتُقال بعَسَل - و النتيجةُ منهما سالبةٌ كليةٌ كما رأيتَ و إليها أشار المصنف بقوله "**لِيُنتِج الكليتان سالبةً كليةً**" أي لِيُنتِج الكليتان أي الموجبةُ والسالبةُ سالبةً كليةً-

الثالث: الصغرى الموجبةُ الجزئيةُ مع الكبرى السالبةِ الكليةِ مثل: بعضُ الفاكهة عِنَبٌ، ولا شيء من التُفاح بعِنَب فبعضُ الفاكهة ليس بتُفاح

الرابع: الصغرى السالبةُ الجزئيةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ مثل: بعضُ الحيوان ليس بصاهل، وكل فرسٍ صاهل، فبعضُ الحيوان ليس بفرس - والنتيجةُ منهما سالبةٌ جزئيةٌ، و إليها أشار المصنف بقوله "**المختلفتان في الكمّ أيضا سالبة جزئية**" - فقد تبيَّن بهذا أنّ الشكل الثاني لايُنتِج إلا نتيجتين سالبة كلية و سالبة جزئية-

قوله والمختلفتان في الكمّ أيضا سالبةً جزئيةً: قولُه"**والمختلفتان**"عطفٌ على قوله "**الكليتان**" وقولُه "**سالبةً جزئيةً**" عطفٌ على قولِه "**سالبةً كليةً**" فيكون من باب العطفِ على معمولَي عاملٍ واحدٍ- **والحاصلُ** أن الصغرىٰ والكبرىٰ إما متفِقَتان في الكمّ بأن تكونا كليتين، أو، مُختلفتان في الكمِّ بأن تكون إحدا هما كليةً والأخرىٰ جزئيةً - فإن كانتا متفقتين- فالنتيجةُ سالبةٌ كليةٌ وإن كانتا مختلفتين -فالنتيجةُ سالبةٌ جزئيةٌ-

فقد علمت أن الضروبَ المُنتِجة من هذا الشكل **أربعةٌ** - والقياسُ يقتضي ستّةَ عشر كما ذكرنا أوّلا -إلا أن اشتِراطَ اختلافِ القضيتين أسقطَ ثمانيةً و اشتِراطَ كليةِ الكبرىٰ أربعةً-

قوله بالخلف، أوعكس الكبرىٰ:أي هذه الضروبُ إنما تُنتِج بالخلف أو عكسِ الكبرىٰ، أو عكسِ الصغرىٰ ثم عكسِ الترتيب ثم عكسِ النتيجة-

أما الخُلف في هذا الشكل فهو أن يُجعَل نقيضُ النتيجة صغرىَ القياس فيصير شكلا أوّلا -ويُنتِج نقيضَ الصغرى المفروضةِ الصدق مثل قولنا: كل بُرتقال فاكهةٌ، ولا شيء من الإنسان بفاكهة فلا شيء من البُرتقال بإنسان- شكلٌ ثان- والنتيجةُ صادقةٌ، لأنها لو لم تصدُق لصدَق نقيضُها وهو- بعضُ البُرتقال إنسان، فنضمُّه إلى كبرى القياس و نقول هكذا:بعضُ البُرتقال إنسان ولا شيء من الإنسان بفاكهة- يُنتِج بعضُ

أو الصغرىٰ ثمَّ الترتيبِ ثم النَّتيجةِ. و في الثالثِ إيجابُ الصُّغرىٰ، وفِعلِيَّتُها مع كُلِّيَّةِ إحداهُما لِيُنْتِجَ الموجِبتانِ مَعَ الموجبةِ الكليةِ، أو بالعَكسِ موجبةً جزئيةً، ....

=البُرتقال ليس بفاكهةٍ، وكانت الصغرىٰ "كل بُرتقال فاكهة" فهٰذا خلافُ المفروض- وهو لزِم من نقيض النتيجة، لأن الصغرىٰ مفروضةُ الصدق، فيكون نقيضُ النتيجة باطلا- فالنتيجة صادقة"-

وأما عكس الكبرى فهو أن تُعْكَسَ الكبرىٰ وتُضَمَّ مع الصغرىٰ فيصير شكلا أوّلا- ويُنتِج بديهةً كما يُقال في المثال المذكور بعكس الكبرى: كل بُرتقال فاكهة، ولاشيء من الفاكهة بإنسان فيُنتِج لا شيء من البُرتقال بإنسان -و هو عين المطلوب-

قوله **أو الصغرىٰ:** أي عكسُ الصغرىٰ وهو أن يؤخذ عكسُ الصغرىٰ فيصير شكلا رابعا، ثم يُعكَس الترتيب، أي يُجعلُ عكسُ الصغرىٰ كبرىٰ، والكبرىٰ صغرىٰ، فينتظِم قياسٌ على هيئة **الشكل الأول** مُنتِجٌ لِما ينعكِس إلى المطلوب مثل قولنا: لاشيء من الإنسان بحمارٍ، وكل ناهقٍ حمارٌ، **شكل ثان- يُنتِج** "لاشيء من الإنسان بناهقٍ" لأنه لو عكستِ الصغرىٰ بأن يُقال "لاشيء من الحمارِ بإنسان"- ويُضَمُّ هذا العكس إلى الكبرىٰ ويُقال "لاشيء من الحمار بإنسان' وكل ناهقٍ حمارٌ" فهو **الشكل الرابع** ثم يُعكس الترتيب فيُقال" كل ناهق حمار' ولا شيء من الحمار بإنسان " فيُنتج "لاشيء من الناهق بإنسان "ثمَّ تُعكس هذه النتيجة، فتكون لا شيء من الإنسان بناهق -وهٰذا عين ما أنتجه الشكلُ الثاني- وهٰذا معنىٰ قولِه ثمّ **عكسِ النتيجة.**

واعلم أن الضربَ الأول والثالث يُمكِن بيانُ إنتاجهما بالخُلف-،وبعكس الكبرىٰ- ولا يُمكن بعكس الصغرىٰ لأنه إذا عُكِسَتِ الصغرىٰ بالطريق المذكور- وقَعَتِ السالبةُ صغرىٰ، والسالبةُ لاتصلَح لصُغرَوِيَّة الشكل الأول، وأيضا يلزَم وقوعُ الجزئية في الضرب الثالث كبرىٰ- والجزئيةُ لاتصلَح لكُبرَوِيَّة الشكلِ الأول-

والضرب الثاني يُمكن بيانُ إنتاجه بالخُلفِ وبعكسِ الصغرىٰ -لابعكس الكبرىٰ لأنها لإيجابها لاتنعكِس إلاجزئيةً- والجزئيةُ لاتصلَح لكُبرَوِيَّة الشكل الأول-

و الضرب الرابع لا يُمكن بيان إنتاجِه بعكسِ الكبرىٰ- لأنها لإيجابها لاتنعكِس إلا جزئيةً وهي لاتصلَح لكُبرَوِيَّة الشكل الأول- ولا بعكس الصَغرىٰ لأن الصغرىٰ سالبةٌ جزئيةٌ- وهي لا تنعكس- وعلىٰ تقدير انعكاسها لا تقعُ كبرىٰ في الشكلِ الأول- بل بالخُلف- وهو ظاهرٌ-

قوله **وفي الثالث:**أي يُشترَط لصحةِ الإنتاج في الشكل الثالث ثلاثةُ شروط(١)**بحسب الكيف** إيجابُ الصغرىٰ و (٢)**بحسب الجهة** فِعليةُ الصغرىٰ و(٣)**بحسب الكمّ** كليةُ إحدى المقدمتين-

قوله **لِيُنتِج الموجبتان:**أي الصغرى الموجبةُ الكليةُ والموجبةُ الجزئيةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ-

قوله **أو بالعكس:** واعلم أن المراد بالعكس هٰهنا ضربٌ واحدٌ فقط وهو أن تكون الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبةِ الجزئيةِ -فالمفهومُ من قولِه **لِيُنتِج الموجبتان مع الموجبة الكلية وبالعكس** ثلثةُ أضرُبٍ مُنتِجَةٌ للموجبة الجزئية-

(١) **الصغرىٰ الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبة الكلية** كقولنا: كل فرسٍ حيوان، وكل فرس صاهل فبعضُ الحيوان صاهلٌ-

(٢) **الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ** كقولنا: بعضُ الحيوان فرسٌ، وكل حيوانٍ حساس فبعضُ الفرسِ حساس-

ومَع السالبةِ الكلية أو الكلية مَع الجزئيَّة سالبةٌ جزئيةٌ بالخلفِ، أو عَكسِ الصُّغرى، أو الكبرى ثُمَّ الترتيبِ ثُمَّ النتيجةِ. ....

- (٣) **الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبة الجزئية** كقولنا: كل إنسان ناطق، وبعضُ الإنسان عالم فبعضُ الناطق عالِم۔

قوله **ومع السالبة:** عطفٌ على قولِه "**مع الموجبة**" أي ليُنتِج الصغريان الموجبتان مع الكبرى السالبة الكلية ۔

قوله **أو الكلية:** عطفٌ على قوله "**الموجبتان**" أي تُنتِج الصغرىَ الموجبةُ الكليةُ مع الكبرىَ السالبةِ الجزئيةِ سالبةً جزئيةً ۔ فهٰذه ثلثة أضرُب مُنتِجَة للسالبة الجزئية۔

(١) **الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبةِ الكليةِ** كقولنا: كل مؤمنٍ مغفورٌ، ولاشيء من المؤمن بكافر فبعض المغفور ليس بكافر ۔

(٢) **الصغرى الموجبةُ الجزئيةُ مع الكبرىَ السالبةِ الكليةِ** كقولنا: بعضُ المؤمنِ متورِّع، ولاشيء من المؤمن بمشركٍ، فبعضُ المتورِّع ليس بمشرك ۔

(٣) **الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرىَ السالبةِ الجزئيةِ** كقولنا: كل مجتهدٍ محبوبٌ، وبعضُ المجتهد ليس بخائب، فبعضُ المحبوب ليس بخائب ۔**فضروب الشكل الثالث** بحسب الواقع **ستة** ۔**والقياس يقتضي ستةَ عَشَرَ**، لكنَّ اشتراطَ إيجابِ الصغرىٰ و كليةِ إحدى المقدمتين أسقط ما عدا الستة۔

قوله **بالخلف الخ:** أي الضروبُ الستة إنما تُنتِج بالخُلف۔ أو عكسِ الصغرىٰ أو عكسِ الكبرىٰ ثم الترتيبِ ثم النتيجةِ ۔**أما الخلف** في هٰذا الشكل فهو أن يُجعَل نقيضُ النتيجةِ لكليَّتِه كبرىٰ، وصغرىَ القياسِ لإيجابه صغرىٰ، فيَنتظِم منها قياسٌ على هيئةِ **الشكل الأول** مُنتِجٌ لِما يُنافي الكبرىٰ مثلا قولنا: كل فرسٍ حيوانٌ، و كل فرسٍ صاهلٌ **شكلٌ ثالثٌ** ينتِجُ بعضُ الحيوان صاهلٌ ۔ وهو صادق، لأنه لو لَمْ يصدُق لصَدَق نقيضُه، وهو، لاشيء من الحيوان بصاهلٍ فنجعَله كبرىٰ ونقول هٰكذا: كل فرس حيوانٌ ولا شيء من الحيوان بصاهلٍ، فيُنتِج، لاشيء من الفرس بصاهلٍ ۔ و كان كبرى القياس "كل فرسٍ صاهلٌ" فهٰذا خلافُ المفروض، فيصير نقيضُ النتيجةِ باطلًا فثبَت أن النتيجةَ صادقةٌ ۔

وأما عكس الصغرىٰ: فهو أن تُعكَس الصغرىٰ ليَرتدَّ إلى الشكل الأول فيُنتِج النتيجةَ الأولىٰ المطلوبةَ بداهةً۔ مثلاقولنا: بعض الحيوان فرسٌ، و كل حيوان حساس، يُنتِج، بعضُ الفرس حساسٌ، وهٰذه النتيجةُ صادقةٌ لأنه لو عُكِسَت الصغرىٰ ويقال هٰكذا: بعض الفرس حيوانٌ، و كل حيوان حساس، فبعض الفرس حساس۔ وهٰذه النتيجة عينُ المطلوب ۔كما هو الظاهر۔

وأما عكس الكبرىٰ: فهو أن تعكَس الكبرىٰ وتُجعَلَ صغرىٰ، والصغرىٰ كبرىٰ فيَنتَظِم قياسٌ على هيئة الشكل:

الأول مُنتِجٌ لِما ينعكِس إلى النتيجة مثلا: قولنا كلُّ إنسان ناطق، وبعض الإنسان عالم، فبعض الناطق عالم ۔ وهٰذه النتيجة صادقة، لأنه لو عُكِسَت الكبرىٰ بأن يُقال "بعضُ العالم إنسان "ويُجعَلَ صغرىٰ وصغرىَ القياس كبرىٰ ويقال هٰكذا: بعض العالم إنسان، و كل إنسان ناطق، فبعض العالم ناطق ۔ ثم تعكس هٰذه النتيجةُ إلى قولنا: بعض الناطق عالم، وهو عينُ النتيجةِ الحاصلةِ من الشكل الثالث **واعلم** أن الخُلفَ يجري في الضروب كلِّها، وعكسَ الصغرىٰ يجري حيثُ تكونُ الكبرىٰ كليةً، وعكسُ الكبرىٰ حيثُ تكونُ الكبرىٰ موجبةً۔

وفي الرابع إيجابُهما مع كُلِّيةِ الصغرى، أو اختلافُهما مع كُلِّيَّة إحداهما لِيُنْتِجَ المَوجِبَةُ الكلية، مع الأربع. والجزئيةُ مع السالبةِ الكليةِ. والسالبتانِ مع الموجبةِ الكليةِ وكليَّتُهَا مع الموجبةِ الجزئيةِ جزئيةٌ موجبةً إن لم يكن بِسلْبٍ. ....

قوله **وفي الرابع:** أي يُشترط لصحة الإنتاج في الشكل الرابع **بحسب الكيفيةِ والكميةِ** أحدُ الأمرين إما إيجابُهما مع كلية الصغرى، وإما اختلافُهما في الكيف مع كلية إحداهما۔

قوله **لِيُنتج الموجبة الكلية:** أي الضروبُ المنتجةُ في هذا الشكل بحسب أحد الشرطين السابقين ثمانيةٌ، حاصلةٌ من ضمّ الصغرى الموجبةِ الكليةِ مع الكبرياتِ الأربعِ، وضمّ الصغرىَ الموجبةِ الجزئيةِ مع الكبرىَ السالبةِ الكليةِ، وضمّ الصُغريَين السالبتين، أعني الكليةَ والجزئيةَ مع الكبرىَ الموجبةِ الكليةِ، وضمّ كليَّتِها أي الصغرىٰ السالبةِ الكليةِ مع الكبرىَ الموجبةِ الجزئيةِ ۔ **فالأوَّلان** من هذه الضروبِ وهما المؤلَّف من موجبتين كليتين، والمؤلَّف من صغرىٰ موجبةٍ كليةٍ وكبرىٰ موجبةٍ جزئيةٍ، يُنتِجان موجبةً جزئيةً **والبواقي** المشتملةُ على السلبِ **تُنتِجُ** سالبةً جزئيةً في جميعها إلا في **ضربٍ واحدٍ**۔وهو المركب من صغرىٰ سالبةٍ كليةٍ، وكبرىٰ موجبةٍ كليةٍ فإنه يُنتِج سالبةً كلية وفي عبارة المصنف تسامح حيث تُوْهِمُ أن ما سوَى الأولين من **هذه** الضروب يُنتج السلبَ الجزئيَ، وليسَ كذلك كما عرفت۔ ولو قَدَّم لفظ "موجبة" على "جزئية" لكان أولىٰ۔

وتفصيلُ قولِه: لِيُنتج الموجبة الكلية مع الأربع(موجبة جزئية) كما يلي:

(ا) :الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ نحو: كل فرس حيوانٌ، وكل صاهلٍ فرسٌ، فبعضُ الحيوان صاهلٌ ۔

(ب):الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبةِ الجزئيةِ نحو: كل إنسان ناطقٌ، وبعضُ الحيوان إنسان، فبعضُ الناطق حيوان ۔

(ج):الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى السالبةِ الكليةِ نحو: كل إنسان حيوانٌ،ولاشيء من الفرس بإنسان، فبعضُ الحيوان ليس بفرس۔

(د): الصغرى الموجبةُ الكليةُ مع الكبرى السالبةِ الجزئيةِ نحو: كل فرس صاهل، وبعض المركوب ليس بفرس، فبعض الصاهل ليس بمركوب ۔ فهٰذه الضروب الأربعة مفهومةٌ من قوله"**لِيُنتِج الموجبة الكلية مع الأربع**" ۔

(ه) : الصغرى الموجبةُ الجزئيةُ مع الكبرى السالبةِ الكليةِ نحو: بعض الخطيب شاعر، وليس أحد من الأخرس بخطيب، فبعض الشاعر ليس بأخرسَ ۔

(و) الصغرى السالبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ ۔ هذا هو الضرب الذي يُنتج سالبةً كليةً نحو: لاشيء من الإنسان بحمار، وكلُ ضاحك إنسان، فلاشيء من الحمار بضاحك ۔

(ز) : الصغرى السالبةُ الجزئيةُ مع الكبرى الموجبةِ الكليةِ نحو: بعضُ المعدِن ليس بذَهبٍ، و كل نُحاس معدن، فبعض الذهب ليس بنحاس۔

(ح) : الصغرى السالبةُ الكليةُ مع الكبرى الموجبةِ الجزئيةِ نحو: لاشيء من العالِم بجاهلٍ، و بعض مُحِبّ العلم عالم، فبعض الجاهل ليس بمُحِبّ العلم۔ فهذه الضروب الأربعة الأخيرة مفهومةٌ من قوله "**والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الجزئية**" كما هو الظاهر۔ وترتيب ضروب الشكل الرابع كما ذكره المصنفون يظهر من جدول الشكل الرابع۔

و إلا فسالبةٌ بالخلفِ،أو بعكسِ الترتيبِ، ثُمَّ النتيجةِ، أوبعكسِ المقدمتين أو بالرَّدِ إلى الثاني بعكسِ الصغرىٰ أو الثالثِ بعكسِ الكبرىٰ.

قوله **وإلاّ فسالبة**:أي وإن كان في المقدمتين سلبٌ ـفسالبةً أي يُنتِج سالبةً إما كليةً أو جزئيةً.

قوله **بالخُلف**:أي هٰذه الضروبُ الثمانيةُ إنما تُنتِج بالخُلفِ الخ الخلف في هذاالشكل أن يوخَذ نقيضُ النتيجة و يُضَمّ إلى إحدى المقدمتين۔ فيُنتِج ما ينعكس إلى نقيضِ المقدّمةِ الأخرىٰ ـ ففي بعضِ الضروبِ يُجعَل نقيضُ النتيجةِ كبرىٰ ويُضَمُّ إلى صغرىٰ ليُنتِج ما ينافي الكبرىٰ و في بعضها يُجعَل نقيضُ النتيجة صغرىٰ و يُضمُّ إلى الكبرىٰ ليُنتِج ما ينافي الكبرىٰ مثلا قولنا: كل فرس حيوان، و كل صاهل فرس، فبعض الحيوان صاهل شكلٌ رابعٌ۔ ونتيجتُه صادقةٌ و إلا لصدَق نقيضُها وهو لا شيء من الحيوان بصاهل و نضمُّه إلى الصغرىٰ بأن نجعلَه كبرىٰ فنقول هكذا: كل فرسٍ حيوانٌ، ولاشيء من الحيوان بصاهلٍ ـ فيُنتِج لا شيء من الفرس بصاهلٍ و هذا ينعكِس إلى "لا شيء من الصاهل بفرسٍ " وهومُنافٍ للكبرىٰ المفروضِ صدقُها وهي كلُ صاهلٍ فرسٌ، فعكسُ النتيجةِ باطلٌ والعكس لازمٌ للنتيجةِ، و بطلانُ اللازم يستلزِم بطلانَ الملزوم فالنتيجةُ أيضا باطلةٌ، فثبَت أن النتيجةَ السابقةَ حقّةٌ ـ

قوله **أو بعكس الترتيب**:أي يُعكَس الترتيبُ فيُجعَل الصغرىٰ كبرىٰ، والكبرىٰ صغرىٰ، فيصير شكلًا أوّلا ثمّ تُعكَس النتيجةُ مثلاقولنا: كل فرس حيوان، و كل صاهل فرس، فبعضُ الحيوان صاهل، **شكلٌ رابع**، و هذه النتيجة صادقةٌ لأنه إذا عُكِسَ الترتيب بأن يُقال كلُّ صاهل فرس و كل فرس حيوان ـ فيُنتِج كلُّ صاهل حيوان و إذا عُكِسَت هذه النتيجةُ و قيل بعضُ الحيوان صاهلٌ، حصل عينُ النتيجةِ الحاصلةِ من الشكل الرابع۔

قوله **أو بعكس المقدمتين**:أي عكسِ كلٍّ من الصغرىٰ والكبرىٰ مع بقاءِ الترتيبِ فيُجعَل عكسُ الصغرىٰ صغرىٰ، و عكسُ الكبرىٰ كبرىٰ مثلا قولنا: كل إنسان حيوانٌ،ولاشيء من الحجر بإنسان، فبعضُ الحيوان ليس بحجر۔ **شكل رابع** فإذا عُكِسَت الصغرىٰ والكبرىٰ و يُقال بعضُ الحيوان إنسان، و لاشيء من الإنسان بحجر يُنتِج بعضُ الحيوان ليس بحجر۔ وهو عينُ النتيجةِ الحاصلةِ من الشكل الرابع۔

قوله **أو بالرد إلى الثاني بعكس الصغرىٰ**:وهو أن يُعكَس الصغرىٰ فقط ليَرتدَّ إلى الشكل الثاني، ويُنتِجَ المطلوبَ مثلا قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، و كل ناطق إنسان، فلا شيء من الحجر بناطق، **شكل رابع** فإذا عُكِسَت الصغرىٰ، ويُقال لاشيء من الحجر بإنسان، و كل ناطق إنسان، حصَل **شكلٌ ثانٍ**۔ يُنتِج لاشيء من الحجر بناطق۔ وهو عينُ النتيجةِ الحاصلةِ من الشكل الرابع ـ

قوله **أو الثالث بعكس الكبرىٰ**: وهو أن تُعكَس الكبرىٰ فقط ليَرتدَّ إلى الشكل الثالث مثلاقولنا: كل إنسان ناطق، وبعضُ الحيوان إنسان، **شكل رابع**۔ يُنتِج بعض الناطق حيوان فإذا عُكِسَت الكبرىٰ ويُقال :كل إنسان ناطق، وبعض الإنسان حيوان، حصَلَ شكلٌ ثالثٌ۔ يُنتِج إلى بعضِ الناطق حيوان۔ وهو عينُ النتيجة التي حصلَت من الشكل الرابع ـ

الأسئلة

(١) عرِّف الشكل و الضرب، والأصغر، والأكبر، والأوسط، والصغرى، والكبرى۔

(٢) عرِّف الأشكال الأربعة مع ذكر شرائط الإنتاج۔

(٣) بيِّن الضروب الناتجة من كل شكل مع الأمثلة۔

(٤) عيِّن الشكل فيما يأتي ثم اذكر نتيجته، أو بيِّن أنه غير ناتج لفقد الشرط الفلاني:

وضابطةُ شرائِطِ الأربعةِ أنه لابدّ لها إما مِن عمومِ موضوعِيةِ الأوسطِ مع ملاقاتِه للأصغرِ بالفعلِ، ....

= (١) كل ضاحك إنسان، ولا شيء من الملك بإنسان۔ (٢) كل مكلّف عاقل، و ليس أحد من المكلّفين مجنونًا (٣) كل نبي معصوم، و بعض البشر نبيّ۔ (٤) لا شيء من العسل بعنب، و بعض الفواكه عنب۔ (٥) ليس كل طالب ناجحًا، و بعض الطالب مجتهد۔ (٦) ليس كل خطيب مقبولًا، و بعض الصلحاء خطيب۔ (٧) الكذب عيب، و كل عيب محال بالذات للّٰه تعالى۔

شرح الضابطة للأشكال الأربعة ۞

شرح الكلمات:

قوله (١) **ضابطة** : الأمر الذي إذا راعيتَه في كلّ قياس حملي كان منتجا، و مشتملا علىٰ الشرائط السابقة جزماً۔ أو۔ القانونُ الذي يُعرَف منه شرائطُ الأشكا ل الأربعة إجمالاً۔

واعلم أن هذه الضابطة مردَّدة بين أمرين علىٰ سبيل منع الخلو۔ فيجوزاجتما ع الأمرين، ولا يجوز الخلو عنهما ۔ و كذا كلية قضيةٍ موضوعُها الأوسط إن كا ن الأوسط موضوعاً في الصغرى والكبرى معا كما في الشكل الثالث جا ز كلية المقدمتين، ولا يجوز خلو كل منهما عن الكلية و كذا "ملاقاة الأصغر، والحمل على الأكبر" جاز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما ۔

ولاينبغي أن يغيب عن النظر أن الأوسط في الشكل الأول محمولٌ في الصغرىٰ۔ وموضوع في الكبرىٰ، وفي الشكل الثاني محمول فيهما، وفي الشكل الثالث موضوع فيهما، وفي الرابع موضوع في الصغرىٰ ومحمول في الكبرى.

(٢) **عموم موضوعية الأوسط**: أن يكون الأوسط الموضوع في مقدمة، عاما ۔ أي كان الحكم على جميع أفراده، و ذا لا يكون إلّا بكلية تلك المقدَّمة ــ مثلاً إذا قلت : كلُّ فرسٍ صاهل، أو لاشيء من الفرس بناهق۔ عمَّ الحكم إيجابا في الأول، و سلبا في الثاني علىٰ كل فرد الموضوعِ أي الفرس ۔ لأن القضية كليةٌ، ولو كانت جزئيةً لم يكن الحكم على كل فرد ــ ولم يكن الموضوع عاما ـفحاصلُ عمومِ موضوعيةِ الأوسط كليةُ قضيةٍ موضوعُها الأوسط ۔ كما في كبرى الشكل الأول، و صغرى الشكل الرابع، و مقدمتي الشكل الثالث۔

(٣) وافْهَمْ على الوجه المذكور "عمومَ موضوعية الأكبر" فحاصله كليةُ قضيةٍ موضوعها الأكبر۔ كما في كبرى الشكل الثاني والرابع ۔

(٤) **مع ملاقاته للأصغر بالفعل**:أي يكون الأوسط ملاقيا للأصغر بالفعل ۔ و ذلك بأن يكون الأوسط محمولاً على الأصغر إيجابا و بالفعل، كما في الشكل الأول، أو بأن يكون الأصغر محمولاً علىٰ الأوسط إيجابا و بالفعل كما في الشكل الثالث ۔ و بعض ضروب الشكل الرابع ۔ وأريد بالحمل الحمل إيجابا لأن الحمل إيجابا هو يحقِّقُ اللقاء، والسلب يحقِّق الفصل ۔ فإنك إذا قلت : زيد شاعر، التقَىٰ الموضوع والمحمول، و إن قلت : زيد ليس بشاعر، انفصلا ولم يلتقيا ۔

۞ شرحُ الضابطةِ و جداولُ الأشكال الأربعةِ كَتَبَها العالمُ النحريرُ المُحَقِّقُ الكبيرأستاذي الكريم الشيخُ محمد أختر المصباحي دامت فيوضه العالية، و رَأيتُها أخصرَ،و أيسرَ، و أقربَ فهماً للمتعلمين بالنسبة إلى ما عندي من شروحِ الضابطة و غيرها ۔ فوضعتُها بتمامِها ۔ محمد عاقل المصباحي۔

أو حمله على الأكبر، وإمّا من عموم موضوعيةِ الأكبر مع الاختلافِ في الكيفِ، مع منافاةِ نسبةِ وصفِ الأوسطِ إلى وصفِ الأكبر لنسبتِه إلى ذاتِ الأصغرِ.

---

(٥) **أو حمله على الأكبر**: معطوفٌ على، مُلاقاتِه - أي يكون الأوسط محمولا على الأكبر إيجابا كلًا أو بعضا - وأراد بالحمل الحملَ الإيجابي لأن السلب في الحقيقة سلبُ الحمل -

(٦) **مع الاختلاف في الكيف** : واضح- وهو تخالفُ الصغرى والكبرى إيجابا و سلبا - كما في الشكل الثاني، و ستة ضروب (أي ما بعد الأولين) من الشكل الرابع -

(٧) **مع منافاة نسبة وصف الأوسط**: أراد بها الاختلاف في الجهة كما في الشكل الثاني -

التطبيق: شرط الإنتاج في الشكل الأول إيجابُ الصغرى و فعليتُها مع كلية الكبرى، وفي الثالث إيجابُ الصغرى و فعليتها مع كلية إحدى المقدمتين، و في الثاني اختلافُ المقدمتين في الكيف مع كلية الكبرى، و في الرابع إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى- (كما في الضرب الأول والثاني)أو اختلافُ المقدمتين في الكيف مع كلية إحداهما (كما في الضروب الباقية)-

فقوله **"عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر"** يشير إلى شروط الشكل الأول، فإن الأوسط في كبراه موضوع وعموم موضوعيته يكون بكلية الكبرى كما سبق معناه- وقوله **"مع ملاقاته للأصغر بالفعل"** يصدق حين إيجاب الصغرى، فإن الصغرى إذا كانت موجبة يتحققُ لقاؤ الأوسط مع الأصغر بأن يكون الأوسط محمولا على الأصغر إيجابا و بالفعل -

وهذا يشيرُ إلى شروط الشكل الثالث أيضا - فإن الأوسط موضوع في مقدمتيه - أي الصغرى والكبرى - و عموم موضوعية الأوسط يتحقق بأن تكون الصغرى والكبرى أو إحداهما كلية - و يشترط فيه أيضا إيجابُ الصغرى و فعليتها فقوله "مع ملاقاته للأصغر بالفعل" يصدق حينَ تحقق الإيجاب والفعلية في الصغرى - بأن يكونَ الأصغرُ محمولا على الأوسط إيجابا و بالفعل - و لذا اختارَ لفظَ الملاقاة دون "الحمل على الأصغر" لِيشملَ الصورتين: حملِ الأوسط على الأصغر كما في الشكل الأول، و حملِ الأصغر على الأوسط كما في الشكل الثالث و الرابع-

وهذا يُشيرُ إلى بعض ضروب الشكل الرابع أيضا - فإن الأوسط موضوع في صغراه، والصغرى كلية في الضرب الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والسابع، والثامن- سالبةٌ في الضرب الثالث والثامن، موجبةٌ في باقي المذكورة - أي الأول، والثاني، والرابع، والسابع - ففي هذه ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل متحققة لأن الأصغر في الضروب الموجبة محمول على الأوسط إيجابا و في الضربين السالبين(أي الثالث و الثامن) يصدق الشق الثاني من الترديد، و هو حمله على الأكبر إيجابا، فإن كبراهما موجبةٌ فالأوسط فيهما محمول على الأكبر إيجابا وهذا متحقق في الضربين الأولين أيضا، فإن الأوسط فيهما أيضا محمول على الأكبر إيجابا - فدخل الضربان الأولان في كلا الشقين من الترديد- أي ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل، و حمل الأوسط على الأكبر إيجابا-

والحاصل ــــ أن قوله **"عموم موضوعية الأوسط"** أشار إلى جميع ضروب الشكل الأول والثالث وإلى ستة ضروب من الشكل الرابع، الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والسابع، والثامن و بقى منه الضرب الخامس والسادس وضروب الشكل الثاني كلها -

فالشق الثاني من الترديد، اعني قوله **"عموم موضوعية الأكبر مع الاختلاف في الكيف"** يشير إلى ما بقي ــــ فإن الشكل الثاني، الأوسط فيه محمول والأكبر فيه موضوع - و عموم موضوعية الأكبر يتحقق

-إذا كانت الكبرى كلية، كما ذكرنا سابقا - فهذا إشارة إلى كلية الكبرى في الشكل الثاني، و في الضرب الثالث، والرابع، والخامس، والسادس من الشكل الرابع - و قوله **"مع الاختلاف في الكيف"** يشير إلى اختلاف المقدمتين في الشكل الثاني، و في الضروب المذكورة من الشكل الرابع - و دخل الضرب الثالث والرابع تحت كلا الشقين من الترديد - أعني عموم موضوعية الأوسط -الخ- و عموم موضوعية الأكبر -الخ-.

فتمّت الإشارة هنا إلى جميع شرائط الأشكال الأربعة كمّاً و كيفاً، و إلى شرائط الأول والثالث جهةً، و بقي شرط الشكل الثاني جهةً - و شرطُه جهةً مايلي:

(١) أن تكون الصغرى من الدائمتين (٢) أو تكون الكبرى مما ينعكس سالبتها - و هي الدائمتان، والعامتان، والخاصتان - (٣) و أن تكون الممكنة الصغرى مع الكبرى الضرورية أو المشروطتين العامة والخاصة - أو تكون الممكنة الكبرى مع الضرورية الصغرى، لا غير -

وإذا نظرت في هذه الشروط وجدت أن المقدمتين يتحقق بينهما تنافي النسبتين - لأنك تعلم أن المقدمتين في الشكل الثاني مختلفتان إيجابا و سلبا - والأوسطُ محمولٌ فيهما - فإن كان الحكم في الصغرى بالدوام إيجابا مثلا وفي الكبرى سلبا بإحدى الجهات (سوى الإمكان) تحققت المنافاة، فإن الفعلية أعم تلك الجهات، و بين دوام الإيجاب و فعليةِ السلب منافاة - و إذا كانت فعلية السلب منافيةً لدوام الإيجاب - فما هو أخص منها كان منافيا له بالطريق الأولى -

ويتضح لك هذا إذا اتحد الطرفان في مثل هاتين القضيتين، مثل أن تقول: الشمس متحركة بالدوام، والشمس ليست بمتحركة بالفعل - أو تقول: زيد جواد بالفعل، و زيد ليس بجوادٍ بالدوام- فالمنافاة واضحة هنا -

وكذا إذا كانت الكبرى من القضايا الستة (الدائمتين، والعامتين، والخاصتين) والصغرى من إحدى القضايا سوى الممكنة كان بين نسبتيهما منافاة- لأن الحكم في الكبرى يكون مثلا بدوام الإيجاب مطلقا أو ما دام الوصف، و في الصغرى بفعلية السلب مثلا، وبينهما منافاة ظاهرة -

وكذا إذا كانت الممكنة مع الضرورية أو المشروطتين - فإن الحكم في الممكنة بإمكان نسبة الأوسط إلى ذات الأصغر إيجابا، والحكم في الضرورية والمشروطتين بسلب نسبة الأوسط إلى وصف الأكبر بالضرورة المطلقة أو المشروطة بدوام الوصف وبينهما منافاة ظاهرة-

وتحقَّقْ ذلك بمثال - مثل أن تقول : كل إنسان حيوان بالإمكان، ولاشيء من الإنسان بحيوان بالضرورة مطلقاً أو مادام الوصفُ - أو تقول : كل حجرٍ جسم بالضرورة، ولا شيء من الحجر بجسم بالإمكان ـــ معنى الإمكان في القضية الأولى أن سلبَ الحيوانيةِ من الإنسان ليس بضروري - و معنى القضية الثانية أن سلب الحيوانية من الإنسان ضروري - فالمنافاة واضحة - والحكم في الثالثة بضرورة الجسمية للحجر، و في الرابعة بأن إيجابَ الجسمية للحجر ليس بضروري - ولا تخفى المنافاة هنا أيضا -

فثبت أن شروط الجهة في الشكل الثاني إذا تحققت، تحققت المنافاة بين نسبة الأوسط إلى ذات الأصغر، و بين نسبة الأوسط إلى وصفِ الأكبرِ - و إلى هذا أشارَ بقوله : **"مع منافاة نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر لنسبته إلى ذات الأصغر"** والتعبير بـ**"وصف الأوسط"**لأن الأوسط محمول في كلتا المقدمتين، والمحمول يوخذ باعتبار الوصف، والتعبير بـ **"وصف الأكبر"** لأن الأكبر محمول في النتيجة، و إن كان موضوعا في كبرى هذا الشكل- وقال **"ذات الأصغر"** لأن الأصغر موضوع في الحال و في المآل أي النتيجة أيضا - والموضوع يوخذ باعتبار الذات - كما تقرر في موضعه -

﴿ وبطريق أخصر ﴾

معنى **"عموم موضوعية الأوسط"** كليةُ مقدمةٍ فيها الأوسط موضوع، والأوسط موضوع في كبرى الشكل الأول، (و هي كلية حتماً) و موضوع في مقدمتي الشكل الثالث (وإحداهما كلية لزوما) و موضوع في صغرى الشكل الرابع، والصغرى كلية في الضرب الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والسابع، والثامن منه ـ

"ومعنى ملاقاته للأصغر بالفعل" حملُ الأوسط على الأصغر إيجابا و بالفعل كمافي صغرى الشكل الأول، أو حملُ الأصغر على الأوسط إيجابا و بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث، و الضرب الأول، والثاني، والرابع، والسابع من الشكل الرابع ـ

ومعنى **"أو حمله على الأكبر"** أن يكون الأوسط محمولا على الأكبر إيجاباً كمافي الضرب الأول والثاني، والثالث، والثامن من الشكل الرابع ـ

فبهذا الشق الأول من الترديد (أي عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر بالفعل أو حمله على الأكبر) تمت الإشارة إلى كلية الكبرى، و إيجاب الصغرى و فعليتها في الشكل الأول، و إلى كلية إحدى المقدمتين، و إيجاب الصغرى و فعليتها في الشكل الثالث، و إلى الضروب المذكورة من الشكل الرابع.

و معنى قوله **"عموم موضوعية الأكبر"** كليةُ مقدمةٍ فيها الأكبر موضوع، والأكبر موضوع في الشكل الثاني (و كبراه كلية حتماً) و موضوعٌ في الشكل الرابع ـ

ومعنى قوله **"مع الاختلاف في الكيف"** اختلاف الصغرى والكبرى إيجابا و سلبا ـ و هذا مشروط في الشكل الثاني، و في الشكل الرابع فيما سوى الضربين الأولين ـ والكبرى كلية في الضرب الثالث، والرابع، والخامس، والسادس منه ـ

فبهذا الشق الثاني من الترديد تمت الإشارة إلى شرائط الشكل الثاني كمًّا و كيفًا، و الى الضروب المذكورة من الشكل الرابع و بقيت الإشارة إلى شروط الشكل الثاني جهةً، فزاد قوله **"مع منافاة"** الخ و حيثما تتحقق شروط الشكل الثاني جهة تتحقق المنافاة المذكورة أيضا ـ فتمت الإشارة إلى جميع شرائط الأشكال الأربعة التي ذكرها المصنف فيما سبق من كتابه مفصلاً ـ

ـــــــ وانظر جداولَ الأشكال الأربعة لمزيد الفهم واليسر والله المُوَفِّقُ.

جداول الأشكال الأربعة

إن كان الأوسط محمولاً في الصغرىٰ و موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول ـــ و إن كان محمولا فيهما فهو الثاني ـ و إن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث ـ وإن كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع

شكل	صغرى		كبرى	
	موضوع	محمول	موضوع	محمول
اول	ـــ	أوسط	أوسط	ـــ
ثاني	ـــ	أوسط	ـــ	أوسط
ثالث	أوسط	ـــ	أوسط	ـــ
رابع	أوسط	ـــ	ـــ	أوسط

شرائط الإنتاج في الأشكال الأربعة

في الأول: إيجاب الصغرى وفعليتها مع كلية الكبرى ـ

في الثاني: اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية الكبرى ـ

في الثالث: ايجاب الصغرىٰ وفعليتها مع كلية إحداهما ـ

في الرابع: ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ـ

أو اختلاف المقدمتين مع كلية إحداهما ـ

الضروبُ المحتملةُ ثم المنتجةُ والعقيمةُ في كل شكل بالنظر إلى شرائط الإنتاج: (✓) علامة الإنتاج- (✗) علامة العقم-

صغرىٰ	كبرىٰ	شكل اول	شكل ثاني	شكل ثالث	شكل رابع
موجبة كليه	موجبة كليه	✓	✗	✓	✓
″	سالبة كليه	✓	✓	✓	✓
″	موجبة جزئيه	✗	✗	✓	✓
″	سالبة جزئيه	✗	✗	✓	✓
موجبة جزئيه	موجبة كليه	✓	✗	✓	✗
″	سالبة كليه	✓	✓	✓	✓
″	موجبة جزئيه	✗	✗	✗	✗
″	سالبة جزئيه	✗	✗	✗	✗
سالبة كليه	موجبة كليه	✗	✓	✗	✓
″	سالبة كليه	✗	✗	✗	✗
″	موجبة جزئيه	✗	✗	✗	✓
″	سالبة جزئيه	✗	✗	✗	✗
سالبة جزئيه	موجبة كليه	✗	✓	✗	✓
″	سالبة كليه	✗	✗	✗	✗
″	موجبة جزئيه	✗	✗	✗	✗
″	سالبة جزئيه	✗	✗	✗	✗

الشكل الأول: يشترط فيه إيجاب الصغرىٰ و فعليتها مع كلية الكبرى وبحسب الضابطة يوجد هنا عموم موضوعية الأوسط أي كلية قضية موضوعها الأوسط أي كلية الكبرى فإن الأوسط فيها موضوع - مع ملاقاة الأوسط للأصغر بالفعل فإن الأوسط هنا محمول على الأصغر إيجابا وبالفعل فحصل إيجاب الصغرى أيضا و تم الشرطان-

نمبر شمار	صغرىٰ		كبرىٰ		نتيجه	
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	موضوع	محمول
	اصغر	اوسط	اوسط	اكبر	اصغر	اكبر
١	موجبة كليه		موجبة كليه		موجبة كليه	
٢	موجبة كليه		سالبة كليه		سالبة كليه	
٣	موجبة جزئيه		موجبة كليه		موجبة جزئيه	
٤	موجبة جزئيه		سالبة كليه		سالبة جزئيه	

الشكل الثاني: يشترط فيه اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى، وبحسب الضابطة يوجد-

نمبر شمار	صغرىٰ		كبرىٰ		نتيجه	
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	موضوع	محمول
	اصغر	اوسط	اكبر	اوسط	اصغر	اكبر
١	موجبة كليه		سالبة كليه		سالبة كليه	
٢	سالبة كليه		موجبة كليه		سالبة كليه	
٣	موجبة جزئيه		سالبة كليه		سالبة جزئيه	
٤	سالبة جزئيه		موجبة كليه		سالبة جزئيه	

هناعموم موضوعية الأكبر - (أي كلية قضية موضوعها الأكبر أي كلية الكبرى فإن الأكبر فيها موضوع هنا) مع الاختلاف في الكيف و ذلك ظاهر-

الشكل الثالث: يشترط فيه إيجاب الصغرىٰ و فعليتها مع كلية إحدى المقدمتين :وبحسب الضابطة يوجد هنا عموم موضوعية الأوسط (أي كلية قضية موضوعها الأوسط، والأوسط في هذا الشكل موضوع في الصغرى والكبرىٰ معا، فلا بدَّ من كلية إحداهما، فإن الشروط في الضابطة على سبيل منع الخلو) مع ملا قاة الأوسط للأصغر بالفعل- فإن الأصغر هنا محمول على الأوسط إيجابا وبالفعل- فحصل إيجاب الصغرى أيضا -و تمَّ الشرطان-

نمبر شمار	صغرىٰ		كبرىٰ		نتيجه	
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	موضوع	محمول
	اوسط	اصغر	اوسط	اكبر	اصغر	اكبر
١	موجبة كليه		موجبة كليه		موجبة جزئيه	
٢	موجبة كليه		سالبة كليه		سالبة جزئيه	
٣	موجبة جزئيه		موجبة كليه		موجبة جزئيه	
٤	موجبة جزئيه		سالبة كليه		سالبة جزئيه	
٥	موجبة كليه		موجبة جزئيه		موجبة جزئيه	
٦	موجبة كليه		سالبة جزئيه		سالبة جزئيه	

الشكل الرابع: يشترط لإنتاجه أحد الأمرين:
(١) إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى۔
(٢) اختلاف المقدمتين مع كلية إحداهما۔

ضروب النتيجة	صغرى		كبرى		نتيجه	
	موضوع	محمول	موضوع	محمول	موضوع	محمول
	اوسط	اصغر	اكبر	اوسط	اصغر	اكبر
١	موجبه كليه		موجبه كليه		موجبه جزئيه	
٢	موجبه كليه		موجبه جزئيه		موجبه جزئيه	
٣	سالبه كليه		موجبه كليه		سالبه كليه	
٤	موجبه كليه		سالبه كليه		سالبه جزئيه	
٥	موجبه جزئيه		سالبه كليه		سالبه جزئيه	
٦	سالبه جزئيه		موجبه كليه		سالبه جزئيه	
٧	موجبه كليه		سالبه جزئيه		سالبه جزئيه	
٨	سالبه كليه		موجبه جزئيه		سالبه جزئيه	

بالنظر إلى الأمر الأول ينتج ضربان فقط، وهما الأولان۔ و بالنظر إلى الأمر الثاني تنتج ستة ضروب۔ و هي ما بعد الأولين۔ و بالنظر إلى ما في الضابطة قد يوجد هنا "عموم موضوعية الأوسط" (أي كلية مقدمة فيها الأوسط موضوع، و هي الصغرى في هذا الشكل) مع ملاقاته للأصغر بالفعل (أي حمل الأصغر على الأوسط إيجابا) أو حمل الأوسط على الأكبر إيجابا۔

وقد يوجد عموم موضوعية الأكبر أي كلية الكبرى مع الاختلاف في الكيف في بعض الضروب يجتمع الأمران۔ و في البعض يوجد أمر واحد فقط۔ والبسط كما يلي:

(١) **الضرب الأول والثاني** ۔ فيهما عموم موضوعية الأوسط أي كلية الصغرى مع ملاقاة الأوسط للأصغر (بحمل الأصغر على الأوسط إيجابا) و مع حمل الأوسط على الأكبر إيجابا۔

(٢) **الضرب الرابع والسابع** ــــ فيهما عموم موضوعية الأوسط أي كلية الصغرى مع ملاقاة الأوسط للأصغر بحمل الأصغر على الأوسط إيجابا ــ وليس فيهما حمل الأوسط على الأكبر إيجابا، لأن كبراهما سالبة۔

(٣) **الضرب الثالث والثامن** ــــ فيهما كلية الصغرى مع حمل الأوسط على الأكبر إيجابا و ليس فيهما ملاقاة الأوسط للأصغر أي حمل الأصغر على الأوسط إيجابا ــ لأن صغراهما سالبة۔

(٤) **الضرب الثالثُ، والرابعُ، والخامسُ، والسادسُ** ــ يوجد فيها عموم موضوعية الأكبر أي كلية الكبرى مع اختلاف المقدمتين في الكيف ۔ فاجتمع في الضرب الثالث والرابع كلا الأمرين أي عموم موضوعية الأوسط مع ملاقاته للأصغر أو حمله على الأكبر (في الثالث عموم موضوعية الأوسط أي كلية الصغرى مع حمل الأوسط على الأكبر، و في الرابع كلية الصغرى مع ملاقاة الأوسط للأصغر بحمل الأصغر على الأوسط إيجابا) و عموم موضوعية الأكبر (أي كلية الكبرى) مع الاختلاف في الكيف۔

وفي الخامس والسادس يوجد الأمر الثاني فقط أي كلية الكبرى مع الاختلاف في الكيف و في الضربين الأولين، والسابع والثامن يوجد الأمر الأول فقط أي كلية الصغرى مع حمل الأصغر على الأوسط أو حمل الأوسط على الأكبر كما فصّلنا سابقا۔

و اعلم أن المصنف ذكر من الشكل الرابع الضروب الثمانيةَ منتجةً، لكنّ الضروبَ الثلاثةَ الأخيرة إنتاجُها مشروطٌ بأن تكونَ السالبةُ المستعمَلةُ فيها من الخاصّتين ۔ و هذا عند المتأخرين ۔ و بدون الشرط المذكور ليست الثلاثة الأخيرة منتجةً عندهم أيضًا ۔ لأنّ نتائجها قد تصدق إيجابًا، و قد تصدق سلبًا. و هذا دليل عدم الإنتاج. أمّا المتقدمون فلم يذكروا إلّا الضروب الخمسة الأولى ۔ و شرط إنتاج هذا الشكل عندهم إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ۔ أو اختلاف المقدمتين كيفًا مع كليتهما ۔ أو كون الصغرى موجبة، والكبرى سالبة كلية۔

محمد أحمد المصباحي
٩/١٢/ ١٤٢٩ھ

فصل: الشرطيّ مِن الاقتراني إما أن يتركَّبَ مِن متصلتينِ، أو منفصلتينِ، أو حمليةٍ ومتصلةٍ، أو حمليةٍ ومنفصلةٍ، أومتصلةٍ ومنفصلةٍ. ويَنْعقدُ فيه الأشكالُ الأربعةُ. وفي تفصيلِها طُولٌ.

فصل: الاستثنائي يُنتجُ مِن المتصلةِ وضْعَ المقدمِ ورفْعَ التالِي. ....

قوله **الشرطي من الاقتراني**: قد علمتَ مما سبَق أن القياسَ الاقترانيَّ ينـقَسِم إلى قسمين:

(١) **حملي** و(٢) **شرطي**ـ والحملي قد سبَقَ بيانُه بما لَه مِن الأشكال والآن شرَع المصنِّف في الشرطي وهو ما يتركّب من مقدَّمتين شرطيتين أو من مقدّمتين إحداهما شرطيةٌ وهو ينقَسِم إلى خمسةِ أقسام.

(١) **ما يتركَّب من شرطيتين متصلتين** كقولنا: إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ وكلما كان النهارُ موجوداً فالأرضُ مضيئةٌ، يُنتِج إن كانت الشمسُ طالعةً فالأرض مضيئةٌ ـ

(٢) **ما يتركَّب من شرطيتين منفصلتين** كقولنا: كل عدد إماأن يكون زوجاً، أو فرداً، وكل زوجٍ إما زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفردِ، يُنتِج كل عدد إماأن يكون فرداً، أو زوجَ الزوجِ أو زوجَ الفرد

(٣) **ما يتركَّب من شرطيةٍ متصلةٍ وحمليةٍ** كقولنا: كلما كان المرء علوياً فهو هاشمي، وكل هاشمي قرشي ـ يُنتِج كلّما كان المرءُ علوياً فهو قرشيٌّ ـ

(٤) **ما يتركَّب من شرطية منفصلة و حملية** كقولنا: كل عدد إماأن يكون زوجاً، أو فرداً، وكل زوجٍ فهو منـقَسِم إلى مُتَسَاوِيين، يُنتِج كل عدد إما فردٌ وإما منـقَسِمٌ إلى مُتَساوِيين ـ

(٥) **ما يتركب من شرطيتين إحداهما متصلة والأخرىٰ منفصلة** كقولنا: كلّما كان هذا الشيء متحيّزاً فهو جِسم، وكل جسم إما مركب أو بسيطٌ، يُنتِج كلما كان هذ الشيء متحيزاً فهو إما أن يكون مركّبًا أو بسيطا ـ

قوله **وينعقد فيه الأشكال الأربعة**: أي القياسُ الاقتراني الشرطي تنعقِد فيه الأشكالُ الأربعةُ ـ كما تنعقِد في القياسِ الاقتراني الحملي لأنّ المشترَكَ بَين المقدَّمتين، إما أن يكون تالياً في الصُغرىٰ ومقدَّماً في الكُبرىٰ فهو **الشكلُ الأول**، أو تالياً فيهما فهو **الشكل الثاني**، أو يكون مقدَّماً فيهما فهو **الشكل الثالث**، أو مقدَّما في الصُغرىٰ وتالياً في الكُبرىٰ فهو **الشكل الرابع** ـ ويُشرَطُ في إنتاج هذه الأشكالِ ما شُرِطَ في انتاج أشكال القياس الحملي ـ

قوله **وفي تفصيلها طول**: لايَليقُ بهذ المختصَر، لأنه شانُ المطوّلات ـ

قوله **الاستثنائي**: لما فرَغ المصنِّف من بيان القياسَ الاقتراني بقِسمَيه شرَع في القياسِ الاستثنائي ـ وقد علمتَ فيما سبَق أن القياسَ الاستثنائيَّ ما ذكرَت فيه النتيجةُ، أو نـقيضُها بمادتها وهَيئَتِها وهو ينقَسِم إلى قسمين (١) **استثنائي اتصالي** و(٢) **استثنائي انفصالي**.

الاتصالي ـ هو ما يتركّب من الشرطيةِ المتصلةِ ـ ووضْع المقدَّم، أو من الشرطيةِ المتصلةِ ورفْع التالي ـ واعلم أن شرْطَ إنتاجه أن تكون المتصلةُ لزوميةً موجبةً كليةً، والمُنتِج من الاتصالي ضربان (١) وضع المقدَّمِ يُنتِج وضعَ التالي كقولنا: كلّما كان هذا إنسانا كان حيوانا ـ لكنه إنسان فهو حيوان (٢) رفعُ التالي، يُنتِج رفعَ المقدَّم كقولنا: كلما كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان فهو ليس بإنسان ـ ولا يُنتِج رفعُ المقدَّم رفعَ التالي، ولا وضعُ التالي وضعَ المقدَّم لجواز كون التالي أعمَّ من المقدَّم ـ فلا يلزَم من انتفاءِ المقدَّم انتفاءُ التالي، ولا من تحقُّقِ التالي تحقُّقُه، ففي المثالِ المذكورِ لو رَفعنا المقدَّمَ وقلنا: لكنه ليس بإنسان، لايلزَم منه رفعُ الحيوان، ولو وضعنا التالي وقلنا: لكنه حيوان، لايلزَم منه وضعُ الإنسان فافهم ـ

ومِن الحقيقيةِ وضْعَ كلٍّ كمانعةِ الجمعِ ورفْعَه كمانِعةِ الخُلو. وَقد يُختصُّ باسمِ قياسِ الخُلفِ وهو ما يُقصَدُ بِه إثباتُ المطلوبِ بإبطَالِ نقيضِه. ومَرْجِعُه إلى استثنائي واقتراني.

قوله ومن الحقيقية:لما فرَغ المصنِّف من بيان القياسِ الاستثنائي الاتصالي شرَع في بيان الانفصالي ـ وهو ما يتركب من منفصلةٍ حقيقيةٍ وحمليةٍ، أو من منفصلةٍ مانعةِ الجمع وحمليةٍ، أو من منفصلةٍ مانعةِ الخلو وحمليةٍ ـ

اعلم أن إنتاجَ الاستثنائي الانفصالي يتحدَّد حسبَ نوعِ المنفصلةِ:

(١) للمنفصلة الحقيقية أربعُ نتائج:

(١) وضعُ المقدَّم يُنتِج رفعَ التالي نحو: هذاالعددُ إماأن يكونَ زوجاً أو فرداً، لكنه زوجٌ فليس بفردٍ.

(٢) رفعُ المقدَّم يُنتِج وضعَ التالي نحو: هذاالعددُ إماأن يكون زوجاً أو فرداً، لكنه ليس بزوجٍ فهو فردٌ.

(٣) وضعُ التالي يُنتِج رفعَ المقدَّم نحو: هذاالعددُ إماأن يكون زوجاً أو فرداً، لكنه فردٌ فهو ليس بزوجٍ.

(٤) رفعُ التالي يُنتِج وضعَ المقدَّم نحو:إماأن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، لكنه ليس بفردٍ فهو زوجٌ.

(٢) وللمنفصلة المانعةِ الجمعِ نتيجتان فقط:

(١) وضعُ المقدم يُنتِج رفعَ التالي نحو: هذا الشيء إماأن يكون شجراً أو حجراً، لكنه شجرٌ فليس بحجرٍ۔

(٢) وضعُ التالي يُنتِج رفعَ المقدَّم نحو: هذا الشيء إماأن يكون شجراً أو حجراً، لكنه حجرٌ فليس بشجرٍ۔

(٣) وللمنفصلةِ المانعةِ الخلو نتيجتان فقط:

(١) رفعُ المقدَّم يُنتِج وضعَ التالي نحو: هذا الشيء إماأن يكون لاشجراً أولا حجراً، لكنه ليس بلاشجرٍ فهو لاحجرٌ۔

(٢) رفعُ التالي يُنتِج وضعَ المقدَّم نحو:هذا الشيء إماأن يكون لاشجراً أو حجراً، لكنه ليس بلا حجرٍ فهو لا شجرٌ۔

قوله ومن الحقيقية:حاصلُ المعنىٰ أن المنفصلةَ الحقيقيةَ يُنتِج فيها وضعُ كلٍ واحدٍ من الجزئين رفعَ الآخر۔ **كمانعة الجمع** فإن وضعَ كلٍ واحدٍ من جزئيها يُنتِج فيها رفعَ الآخر۔

قوله ورفعه : با لرفع معطوفٌ على قولِه "وضعُ كلٍّ" أي المنفصلةُ الحقيقيةُ كما يُنتِج وضعُ كلٍّ من جزئيها رفعَ الآخرَ، كذٰلك يُنتِج رفعُ كلٍّ من جزئيها وضعَ الآخرَ،**كمانعةِ الخلو** فإن رفعَ كلٍّ من جزئيها يُنتِج وضعَ الآخرَ، كما عرَفت فيما سبَق ـ

والحاصل أن للاستثنائي الانفصالي ثماني نتائج، **أربعةٌ** للمنفصلةِ الحقيقيةِ **إثنانِ** باعتبار الوضعِ، **وإثنانِ** باعتبار الرفعِ ـوللمنفصلة المانعة الجمْعِ نتيجتان باعتبار الوضعِ۔ وللمنفصلة المانعة الخُلو نتيجتان باعتبار الرفعِ۔

قوله وقد يُختَصُّ:لما فرَغ المصنِّف من تعريفِ القياس الاقتراني والاستثنائي، شرَع في قياسِ الخُلفِ المركَّبِ من الاقتراني والاستثنائي ـ فقال **وقد يُختَصُّ** الخ أي القياسُ الذي يُقصَد به إثباتُ المطلوبِ بسبب إبطالِ نقيضِه مخصوصٌ باسمِ قيا سِ الخُلفِ طريقه أن يُستدَلَّ على إثبات المطلوب بأنه صادقٌ وإلا لصَدَق نقيضُه لاستحالةِ ارتفا عِ النقيضين لكن نقيضَه غيرُ واقعٍ فيكون هو ثابتًا كما مرَّ غيرَ مرَّة ـ

قوله ومرجعه:أي قياسُ الخُلفِ ليس قياساً واحداً بل ينحلُّ إلى قياسَين، أحدُهما **اقتراني شرطي**، والآخرُ **استثنائي اتصالي** ولذا قال **"ومرجعه"** أي محصلُ هذا القياسِ يَرجِع إلى قياسَين استثنائي اتصالي، واقتراني=

فصل:الاستقراءُ تَصفُّحُ الجزئياتِ لإثباتِ حكمٍ كلّيٍ. والتمثيلُ بيانُ مشاركةِ جزئيٍ لِآخر في علةِ الحكمِ لِيَثبُتَ فيه. والعُمدَةُ في طريقِه الدورانُ ....

=شرطي مثلا : إذا صدق كل إنسان حيوانٌ بالفعل، وَجَب أن يصدُق في عكسِه بعضُ الحيوان إنسان بالفعل۔ هذا مطلوبُنا ومُدَّعانا۔ فإذا أردنا أن نستدِلَّ على إثباته بقياس الخُلفِ نقول هكذا: لو لم يصدُق مع الأصل هذا العكسُ لصدَق مع الأصل نقيضُه، وهو لاشيء من الحيوان بإنسان دائماً وكلَّما صدَق هذا النقيضُ مع الأصل (**بأن نقول على طريقِ الشكل الأول**:كل إنسان حيوانٌ بالفعل،ولاشيء من الحيوان بإنسان دائماً۔ يُنتِج **لا شيء من الإنسان بإنسان بالفعل**) صدَق لاشيءٍ من الإنسان بإنسان بالفعل۔ فالحاصل أنه لو لم يصدُق مع الأصل مطلوبُنا لصدَق المحال وهو لا شيء من الإنسان بإنسان بالفعل۔ لكن التالي باطلٌ فالمقدَّم الذي هو نقيضُ المطلوب مثله۔ وإذا بطَل صِدق هذا النقيض مع الأصل ثبَتَ صِدقُ المطلوب معه۔

والأخصر في تقرير قياس الخُلفِ أن نقول :لو لم يثبُت المطلوب لثبت نقيضُه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال يُنتِج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال، لكن المحال ليس بثابت فيلزَم ثبوتُ المطلوب، لكونه نقيضَ المقدَّم۔

قوله **الاستقراء**: اعلم أن الحجة على ثلاثة أقسام لأن الاستدلالَ بثبوت شيء لشيء على ثبوتِه لآخر **إما أن** يكون من حال الكلي على حال الجزئيات، وإما من حال الجزئيات على حال كُلّيها، وإمّا من حال أحد الجزئيين المندرجين تحتَ كليٍ على الجزئي الآخر، فالأول هو **القياس** وقد سبَق بيانُه، والثاني هو **الاستقراء**، والثالث هو **التمثيل**، وهما يُفيدان الظنَّ، ولذلك جُعِلا من لواحِق القياس ۔ والمصنِّف شرَع في بيانِهما فقال **الاستقراء** هو تَصفُّحُ الجزئيات لإثبات حكمٍ كلي ۔ يعني هو تتبُّعُ أكثرِ الجزئيات لِيُحكَم بحُكمِها على كلي يشملها ، كما إذا تصفحنا جزئياتِ الحيوانِ من الإنسان والفرس والغنم فوجدنا أنها تحرّك فكَّها الأسفلَ عند المَضغ فحَكَمنا بأن كل حيوان يُحرّك فكَّه الأسفل عند المضغ۔ وهو لا يُفيد اليقينَ لجَوازِ أن يوجَدَ جزئيٌّ لم يُستَقرأ ويكون حكمه مخالفاً لما استقرئ ۔كما نسمع في **التمساح، والتصفح** النظر على سبيلِ المبالَغة، **والتمثيلُ** هو بيانُ مشارَكة جزئي لجزئي آخر في علة الحُكم لِيَثبُت الحُكمُ في الجزئي الأولِ بمعنى أنه تَشبيهُ جزئي لجزئي في معنىً مشترَكٍ بينهما، ليَثبُت في المشبَّه الحُكمُ الثابتُ في المُشبَّهِ به المُعَلّلِ بذلك المعنى، والجزئي الأول يسمى **فرعاً**، والثاني **أصلا ۔ بيانُ ذلك** أن حُكمَ الخَمر الحرمةُ وعلةُ حرمتِه الإسكار۔ والنَّبيذُ مشارِكٌ للخمر في علَّة الحُكم وهي الإسكار فيَثبُت الحُكمُ فيه وهو الحرمةُ۔ **واعلم أنه** لابُدَّ للتمثيل من ثلاثِ مقدّمات **الأُولىٰ** أن الحُكمَ ثابتٌ في الأصل أعني المشبه به، **الثانية أن** عِلَّةَ الحُكمِ في الأصل الوصف الكذائي، **الثالثة** أن الوصفَ موجودٌ في الفرع أعني المشبه ۔ **فإنه إذا تحقَّق** العِلم بهذه المقدمات الثلاثة يَنتَقِل الذهنُ إلى كون الحُكم ثابتاً في الفرع أيضاً وهو المطلوب من التمثيل۔ ثمَّ إن المقدَّمة الأُولىٰ، والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل، وإنما الإشكال في الثانية ولِذا بيَّن لهاالمصنف طريقين حيث قال "**والعمدة في طريقه" الخ**

قوله **والعمدة في طريقه**:أي المعتمَد عليه في طريقِ التمثيلِ وكونِه سبباً لثبوتِ الحُكمِ في الجزئي الأول هو **الدَّوَرانُ والتَّردِيدُ** وقد يُعبَّر عن الدوران بالطَّردِ والعكسِ ۔ وهو تبعِيةُ الحُكمِ للعلَّة وجوداً وعدماً بمعنى أن=

والترديدُ.

فصل: القياسُ إما بُرْهاني يَتألَّفُ مِن اليَقينِيَّاتِ، وأصولُها الأولياتُ، والمُشاهَداتُ، والتجرِبِيَّاتُ، والحدسِياتُ، والمُتَواتِراتُ، والفِطرِيَات. ....

-الحُكمَ يثبُت عند ثُبوتِ تلك العلَّةِ، ويَنتَفي عند انتفائِها، وبهذا المعنىٰ يُسمىّٰ الحُكمُ **دائراً** وذلك الشيء **مَداراً** فالإسكارُ مثلاً علةٌ للحُرمَةِ فمتىٰ وُجِد وُجدت ومتىٰ فُقِد فُقدت۔

قوله **والترديد**: هو إيرادُ أوصافِ الأصل وإبطالُ عِلّيَّةِ بعضِها لتنحصرَ العِلّيَّةُ في الباقي مثلاً : يُقال إن علَّةَ الحُرمة في الخَمر إما الإسكار وإما السَّيلانُ، والثاني باطلٌ لأن الماءَ سَيالٌ وليس بحرامٍ فتَعَيَّن الأولُ -

قوله **القياس**: ولما فرَغ المصنِّف من صُورِ الأقيسةِ، شرَع في **مَوادِّها** التي تَتَركَّبُ منها، فقال **القياس** واعلم أن القياسَ ينقَسِم باعتبار الصورَةِ إلى الأقسام السابقَةِ وينقَسِم باعتبار مادتِه إلى خمسةِ أقسام وهي الصناعات الخمسُ أعني (١) **البُرهان** و (٢) **الجَدَل** و (٣) **الخَطابَة** و (٤) **الشعْرُو** (٥) **السَفسَطَة**۔

القياس البرهاني ما يتألَّف من اليقينيات، بديهيةً كانتْ أو نظريةً منتهيةً إليها مثلاًخالقُ العالم موجود خارجٌ عن الممكنات۔ وكل موجودٍ خارج عن الممكنات واجبُ الوجودِ۔ فخالق العالم واجبُ الوجود۔

اليقين هو التصديقُ الجازِمُ المُطابِقُ الواقِعَ الثابتُ بمعني اعتـقادِ الشيء بأنه كذا مع اعتـقادِ أنه لايُمكِن إلا أن يكون كذا اعتـقاداً مطابِقا لنفسِ الأمرِ غيرَ مُمكنِ الزوال - **وأُصول** اليقينيات سِتَّةٌ -

(١) الأوليات وهي القضايا التي يَحكُم فيها العقلُ بمجرَّد تصوُّرِ الطرفين من دون واسطةٍ كقولنا: الكل أعظم من الجزء۔ فإن هذا الحُكم يحصل بمجرّد تصوّر الكل والجزء، ولايتوقَّف على واسطةٍ -

(٢) المشاهدات أي المحسوسات وهي قسمان: (١) **محسوساتٌ بالحِسِّ الظاهر** وهي ما يُشعِر بها بالحواسِّ الخمس الظاهرة :كالشعورِ بأن الشمس حارة، والنار مُحرِقَة - و(٢) **محسوساتٌ بالحِسِّ الباطِنِ وتُسَمىٰ بالوجدانيات**: كالشعور بأن لنا سروراً وعطشاً وجوعاً وغيرَها۔

(٣) التجربيات وهي القضايا التي يَحتاجُ العقل في الجَزم بها إلى تكرارِ مشاهدةِ الأثر بدون التخلّف كقولنا: السَّقمونيا مسهلةٌ للصفراء، والخَمرُ مُسكرةٌ -

(٤) الحدسيات وهي القضايا التي يَحتاج العقلُ فيها إلى تصوُّر الطرفين بدون حاجةٍ إلى ترتيبِ المقدَّماتِ واستخلاصِ النتائِج، كقولنا: نورُ القمَرِ مُستَفادٌ من نورِ الشمس۔ فهذا الحُكم منشأه مشاهدةُ اختلافِ أحوال القمَرِ في الإضاءة على حسبِ اختلافِ أوضاعه من الشمس قرباً وبُعداً - **والحدس** سُرعَةُ انتقالِ الذهنِ من المبادي إلى المطالب۔

(٥) المتواترات هي التي يَحكُم فيها العقل بواسطة النقلِ عن جَمعٍ كثيرٍ لايجَوِّز العقلُ توافقهم وتواطئهم على الكذب نحو: سيّدُنا محمد ﷺ ادعى النبوةَ وظَهرَت المعجزات على يده -

(٦) الفطريات وهي التي تفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلاً، و يقال لهذه: قضايا قياساتها معها نحو: الأربعة زوج. هذا الحكم يحتاج إلى معرفة الأربعة و معرفة الزوج بأنه الذي ينقسم بمتساويين، والأربعة منقسمة بمتساويين، فهذه المعرفة واسطة، لكنها لاتغيب عن ذهن من أدركهما - و في بعض نسخ التهذيب هنا: **النظريات** وهي القضايا المجهولةُ المُكتسَبةُ من المعلومات بطريق الكَسب والنظرِ كحُكم العقل بحدوث العالم المُكتسب من قولنا: العالَم متغيِّر، وكل متغيِّر حادثٌ۔ =

ثُمَّ إن كان الأوسطُ مع عِلِّيَّتِه للنِّسبةِ في الذِّهنِ علةً لها في الواقعِ فلِمِّي، وإلَّا فإنِّي، وإما جدلي يتألَّفُ مِن المَشهُورَاتِ، والمُسلَّماتِ، وإما خطابي يتألفُ مِن المقبولاتِ، والمظنوناتِ،وإما شعري يتألَّفُ من المُخيَّلات، وإما سَفسَطي يتألَّفُ مِن الوهمِياتِ، والمشبَّهاتِ.

=ثمَّ القياسُ البرهاني على قسمين (١) **لِمِّي** و(٢)**إنِّي** ـ لأن الحدَّ الأوسطَ لا بُدَّ له من أن يكون علةً لنسبةِ الأكبر إلى الأصغرِ في الذهنِ فإن كان مع كونِه علةً للنسبة في الذهن علةً لها في الواقع ـفالقياسُ لِمِّي لدلالته على ماهو لِمُّ الحُكمِ وعلتُه في الواقع كقولنا: زيد مُتعفِّن الأخلاط ـ وكل مُتعفِّنِ الأخلاطِ محموم، فزيد محمومٌ ـفإن الحدَّ الأوسطَ وهو" مُتعفِّنُ الأخلاطِ" كما أنه علةٌ لثبوتِ نسبةِ المحمومِ إلى زيدٍ كذلك علةٌ لثبوت تلك النسبةِ في الواقع أيضاً وإن كان الحدُّ الأوسطُ علةً للنسبة في الذهن فقط ـ فهو بُرهان إنِّيٌّ لأنه لايُفيد إلا إنِّيَةَ الحُكم، وتحقُّقَه في الذهن فقط دون عِلِيتِه في الواقع كقولنا: زيد محموم، وكل محموم مُتعفِّنُ الأخلاط، فزيد مُتعفِّنُ الأخلاط، فإن الحدَّ الأوسطَ وهو محمومٌ علةٌ لثبوت تَعفُّنِ الأخلاط في الذهن وليس علةً له في الخارج بل الأمر بالعكس ـ **فالحاصل** أن الاستدلالَ بالعلة الخارجيةِ على المعلول يُقال له **البرهان اللِمِّي** والاستدلالَ بالمعلول على العلة يُقال له **البرهان الإنِّي** ـ

والقياس الجدلي هو الذي يتألَّف من المشهورات، والمسلمات ـ

والمشهورات هي القضايا التي تَشتَهِر فيما بَينَ الناس كقولنا: العدلُ حسنٌ والظُلمُ قَبيحٌ ـ

والمُسَلَّمات هي القضايا التي يقبلها الخصم لقصدِ الإفحام كتسليم الفُقَهاء مسائلَ أُصولِ الفقه ـ **والغرض** منه إقناعُ القاصر عن دَرك البرهان ـ

والقياس الخطابي هو مايتألَّف من المقبولات والمظنونات ـ

والمقبولات هي القضايا الماخوذَةُ ممن يُعتَقَد فيه كعالِمٍ، أو، وليٍ ـ

والمظنونات هي القضايا التي يَحْكم بها العقلُ حكماً راجحاً غيرَ جازمٍ كقولنا: **كل حائطٍ يَنتَشِر منه التُّرابُ فهو يَنهدِم**، وزيد يَطوفُ بالليل فهو سارق ـ **والغرض** منه ترغيبُ الناس **فيما ينفَعُهم من تهذيبِ الأخلاق، وأمرِ الدين، والدنيا كما يفعَله الوُعَّاظ والخُطَباء** ـ

القياس الشعري هو مايتألَّف من المُخيّلات ـ

والمُخيّلات هي القضايا التي لا تُذعِنُ بها النـفسُ ولكن تَنبسِط منها أو تَنقَبِضُ ـ

والغرض من هٰذا القِسم الترغيبُ، والترهيبُ مثلا: إذا قيل عينُه نَرجِس وخدُّه وردٌ فالنفسُ تَنبسِط عند ذلك وإذا قيل العَسَلُ مُرَّةٌ مُقيِئَةٌ انقبَضَت النفسُ ونَفَرَت عن أكله ـ

والقياس السَفسَطي ما يتألَّف من الوهميات، والمشبَّهات ـ

الوهميات هي القضايا الكاذبةُ التي يَحكم فيها الوهمُ في غير المحسوسات نحو: هٰذا ميِّت، وكل ميِّت جمادٌ، فهٰذا جمادٌ ـ

المشبهات هي القضايا الكاذبةُ الشبيهةُ بالصادقةِ **إما من حيث الصورة** كقولنا لصورة الفرس=

خاتمة: أجزاءُ العلومِ ثلثةٌ (١) الموضوعاتُ وهي التي يُبحثُ في العلمِ عَن أعرَاضِها الذَّاتِيةِ (٢) والمبادي وهي حدودُ الموضوعاتِ، وأجزائِهَا، وأعراضِها. ومُقَدِّماتٌ بَيِّنَةٌ أو ماخوذَةٌ يَبْتَني عليها قياساتُ العلمِ.(٣) المسائلُ وهي قضايا تُطلبُ في العلمِ - وموضوعاتُها إما موضوعُ العلمِ بعينِهِ، أو نوعٌ مِنهُ، أو عرضٌ ذاتيٌ له، أو مركَّبٌ - ومَحمولاتُها أُمورٌ خارجةٌ عَنها، لَاحِقَةٌ لها لِذواتِها ....

=المنقوشَةِ على الجِدار: "إنّها فرس، وكل فرس صاهل"- يُنتِج أن تلك الصورةَ صاهلة - **وإما من حيث المعنىٰ** كقولنا: كل إنسان وفرسٍ، فهو إنسان، وكل إنسان وفرس فهو فرس - يُنتِج أن بعضَ الإنسان فرس و **الغلط** فيه أن موضوعَ المُقدّمتين ليس بموجودٍ إذ ليس شيء يصدُقُ عليه أنه إنسان و فرس -

قوله خاتمة: لما تمَّ الكلام على هذا الفن عَقَدَ خاتمة تَعُمُّه وبقيةَ العلوم فقال خاتِمَة -

قوله فصل في أجزاء العلوم: وهي ثلثة (١)**الموضوعات** و(٢)**المبادي** و(٣)**المسائل**-

(١) **الموضوعات** هي التي يُبحث في العلوم عن أعراضها الذاتيةِ كالتصوُّر والتصديقِ لهذا العِلم - والكلمةِ، والكلامِ لعلم النحو - وأفعالِ المكلَّفين لعلم الفِقه، فإنه يُبحث في هذه العلوم عن أعراض هذه الموضوعاتِ الذاتية -علىٰ ماعَرَفت في صَدر الكتاب.

(٢) **المبادي** وهي إما تصوُّرات، أو تصديقات-

المبادى التصورية هي حدودُ الموضوعات أي تعاريفُها كتعريف الكلمةِ مثلا: بأنها لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ-

قوله وأجزائها: أي حدودُ أجزاءِ الموضوعات إن كانت مركبةً كتعريف أجزاء الكلمة من اللفظ، والوضع، والمعنى المفرد -

قوله وأعراضها: أي حدودُ أعراضِ الموضوعات كتعريف ما يَعرِض للكلمة من الإعراب والبناء وغيرهما

والمبادى التصديقية هي إما مقدماتٌ بينةٌ واضحةٌ وتُسمىٰ **علوما متعارفة وقضايا متعارفة**، أو مقدَّماتٌ ماخوذةٌ من الدلائل أي نظريةٌ وتُسمىٰ **أُصولاً موضوعةً** إن أذعَن بها المتعلِّمُ بحُسنِ ظنِّه بالمُعلِّم **ومصادرةً** إن أخذها مع استنكارٍ- ويبتني على المقدمات البيِّنة والماخوذةِ قياساتُ العِلم -

(٣) **المسائل** وهي القضايا المطلوبةُ المُبرهن عليها في العلم كالمسائل الواقِعَة في المنطق والنحوِ وغيرِهما من العُلوم واعلم أن لهذه المسائل موضوعاتٍ ومحمولاتٍ -

وموضوعاتها إما موضوعُ العلم كقولنا في النحو مثلا: كل كلام إما أن يذكُر فيه المسند، أو، لا **فالكلامُ** موضوعُ علمِ النحو -

أو **موضوعاتها** نوعٌ من موضوع العلم كقولنا: كل اسم إما معربٌ، أو مبنيٌ، **فالاسم** نوعٌ من الكلمة التي هي موضوعُ الفنِّ-

أو **موضوعاتها** عرضٌ ذاتيٌ لموضوع العلم كقولنا: البناء إما بسبب المشابهة لمبني الأصل، أو بسبب عدم التركيبِ، فالموضوع الذي هو البناء عرض ذاتيٌ للكلمة التي هي موضوعُ الفنِّ -

وقد يُقال المَبَادِي لِما يُبدأ به قبلَ المقصودِ والمقدِّمَاتُ لِمَا يَتوقَّفُ عليهِ الشروعُ بوجهِ البصيرةِ، وفرطِ الرَّغبةِ كتعريفِ العلمِ، وبيانِ غايتِه، وموضوعِه.

وكان القدماءُ يَذكرونَ في صدرِ الكتابِ ما يُسَمُّونَه الرُّؤوسَ الثمانيةَ: الأوَّلُ الغرضُ لِئَلَّا يكونَ طلبُه عبثًا. الثاني المنْفَعَةُ أي ما يتشوَّقُ الكلُّ طبعاً لِيَنْبسِطَ في الطلبِ ويَتَحمَّلَ المَشَقَّةَ. والثالثُ التسميةُ وهي عنوانُ العلمِ لِيكونَ عِندَه إجمالُ ما يُفَصِّلُه. والرابعُ المؤلِّفُ لِيسكُنَ قلبُ المتعلِّمِ. والخامسُ أنه من أيِّ عِلمٍ هو لِيطلُبَ فيه ما يَلِيقُ بِه. ....

= أو **موضوعاتها** مركَّبة/بأن يكون موضوعُ المسائل **مركبا** من موضوع العلم وغرضِه الذاتي كقولنا: كل كلمة مُعربةٍ، إما مُنصرفةٌ، أو غيرُ منصرفةٍ ـ **فالكلمة** موضوعُ العلم وقد أُخِذَت في هذه المسألَة مع الإعراب الذي هو عرضٌ ذاتي لها ـ أو **مركبًا** من نوعِ موضوعِ العلم وعرضِه الذاتي كقولنا :كل اسم معربٍ إما معربٌ بالحروف، أو بالحَرَكات فإن الاسم نوعٌ من موضوع العلم وقد أخذ في هذه المسئلة مع كونِه معربا ـ والإعرابُ عرضٌ ذاتي له ـ

ومحمولات المسائل أمورٌ خارجةٌ عن موضوعاتها إذ لو كانت أجزاءَ الموضوعات لم يُحتَج في ثبوتها لها إلى البُرهان، لامتناع أن يكون جزءُ الشيءِ مطلوباً بالبرهان ـ **لاحقةٌ** أي عارضةٌ لها لذواتها، أي أوَّلا وبالذات ـ **والعارضُ** لشيءٍ مايكون محمولا عليه خارجا عنه ـ وبيان الأعراض الذاتيةِ قد سبَق في مبحَث الموضوع ـ

قوله **وقد يقال المبادي**: أشار إلى اصطلاحٍ آخرَ في المبادي سوىٰ ماتـقدَّم فقال "وقد يقال" أي تطلَق المبادي على ما يُبدأ به قبلَ الشروعِ في المقصود ـ وتُطلَق المقدِّماتُ على ما يتوقَّف عليه الشروعُ بوجه البصيرة كتعريف العلم وبيان الحاجة، أي بيان منـفعته والغرض منه ـ وقد عرفت كل ذلك في صدر الكتاب فاحفظه ـ

قوله **وكان القدماء**: هذا شروعٌ في الرؤُوس الثمانية ـ

الأول الغرضُ من تدوين العلم لئَلا يكون طلَبُه عبثا، كما تـقدَّمَ ـ

الثاني المَنفَعَةُ ما يَتَشوَّقُه الكلُّ، وهي الفائدةُ المعتدُّ بها لينشط في الطلب ويتحمَّل المشقَّةَ في تحصيله ولا يعرضُ له فتورٌ في طلبه ـ

الثالث التسميةُ أي تسميتُه ووجهُ تسميتِه بذلك ليكون عند الطالب إجمالُ المسائل والمقاصِدِ اللتين يُفَصِّلُهما العلم ـ كما يُقالُ إنما سُمِّيَ المنطق منطقاً لأن المنطق يُطلَق على النطق الظاهري وهو التكلُّم، والباطني وهو إدراك الكليات وهذا العلم يقوي الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد.فاشتق له اسم من النطق وهو المنطق ـ

الرابع المؤلِّف أي معرفةُ حالِه إجمالا ليسكُن قلبُ المتعلِّم في قبول كلامه والاعتماد عليه لاختلاف ذلك باختلافِ المصنّفين، فقد جرَت العادةُ أن النفسَ في مطالَعة كتاب معلوم اسم مؤلِّفه أشوقُ منها في مطالعة كتاب مجهولٍ اسمُ مؤلِّفه ـ

الخامس أن العلم المطلوبَ من أي علم هو ـ أي: من أيِّ جنسٍ من أجناس العلوم العقلية أو النـقليةِ الفرعيةِ، أو الأصليةِ ليَطلُب فيه مايَليقُ به ـ

والسادسُ أنه في أيّ مرتبةٍ هو لِيقدِّمَ على ما يجبُ، ويؤخِّرَ عمّا يجبُ. والسابعُ القِسمةُ والتبويبُ لِيَطلبَ في كلِّ باب ما يليقُ بهِ والثامن الأنحاءُ التعليميةُ وهي التقسيمُ أعني التكثيرَ مِن فوق والتحليلُ عكسُهُ و التحديدُ أي فِعلُ الحدِّ والبُرهانُ أي الطريقُ إلى الوقوفِ علىَ الحقِّ والعمل بِهِ. وهٰذا بالمقاصِدِ أشبهُ.

السادس أنه في أيِّ مرتبةٍ هو بَينَ العلوم ليقدِّم على ما يجب ويُؤخِّر عمّا يجبُ كما يقال: إن مرتبةَ المنطق أن يَشتغِل به بعد تهذيب الأخلاق وتقويم الفكر ـ

السابع التقسيم والتبويبُ أي قسمةُ العلم والكتابِ بحسبِ أبوابهما ليطلُب في كل باب ما يَليقُ به كما يقال :إن هٰذا الكتابَ مُرتَّبٌ على قسمين، القسمُ الأول في المنطق وهو مرتَّب على مُقدِّمةٍ، ومقصدين ، وخاتمة ـالمقدِّمة في بيان الماهية والغايةِ والموضوع والمقصدُ الأول في مباحِث التصورات، والمقصدُ الثاني في مباحِث التصديقات والخاتمة في أجزاء العلوم ـ

الثامن الأنحاءُ التعليمية أي الطرقُ المذكورةُ في التعاليمِ لعموم نفعِها في العلوم۔

قوله **وهي التقسيم** : أي أنحاء التقسيم أي التكثير من فو ق إلى أسفل، أي من أعمَّ إلى ما هو أخصُّ كتقبيم الجنس إلى الأنواع والنوعِ إلى الأصناف ـ وهٰكذا ـ

قوله **والتحليل عكسه**:أي التكثيرُ من تحتِ أي من أخصِّ إلى ما هو أعمُّ كتحليلِ زيدٍ إلى الإنسان والحيوان. والإنسان إلى الحيوانِ والجسمِ ـ

قوله **والتحديد**: أيَ فِعلُ الحدِّ يعني أن المُراد بالتحديد بيانُ أخذِ الحدود۔

قوله **والبرهان**: أي الطريقُ إلى الوقوف على الحقِّ أي اليقينِ إن كان المطلوبُ علماً نظرياً أوالعملِ به إن كان علماً عَمَلياً ـ

قوله **وهٰذا بالمقاصد أشبه**: أي الأمرُ الثامنُ وهو الأنحاء التعليميةُ أشبه بمقاصد الفنِّ ـويُمكن أن يقال إن هٰذا إشارةٌ إلى العمَل ـ وكونُه أشبهَ بالمقصود ظاهرٌ لأن المقصودَ من العلم العملُ ـجَعَلَنا اللّٰهُ من الراسخين في الأمرَين، ورَزَقَنا بفضلِه ومنِّه سعادةً في الدارين وحُبَّ حبيبه سيِّدِ الكونين، إذ حُبُّه مدارُ الفوز والفلاح في الدنيا والآخرة عليه وعلى آله وصَحبِه أفضلُ الصلوة والتسليم ـ

الأسئلة

﴿١﴾ عرِّف الاستقراءَ، والتمثيلَ مع بيان المقدمات التي لابد منها للتمثيل۔

﴿٢﴾ عرِّف أُصولَ اليقينيات مع التمثيل۔

﴿٣﴾ عرِّف الصناعات الخمس ـ

﴿٤﴾ بيِّن الرؤوسَ الثمانيةَ طبق الكتاب۔

✿✿✿✿✿

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

صاحب تهذيب المنطق والكلام

هو العلامة المحقق الكبير الشيخ مسعود بن عمر بن عبد الله الشافعي الشهير بالتفتازاني رحمه الله تعالى- من فقهاء الشافعية الكبار، و مع ذلك له آثار جليلة في أصول الحنفية ـ ولد في تفتازان ـ بلدة في خراسان ـ في شهر صفر سنة اثنتي عشرة و سبع مأة من الهجرة ـــ كما ذكره العلامة ابن حجر العسقلاني في كتابه (الدرر الكامنة) و قال: إن هذا ما وجد بخط ابن الجزري ـ و نقل عنه هذا التاريخ الإمام السيوطي في كتابه (بغيةالوعاة) ـــ

وأخذ عن أكابر علماء عصره واستفاد منهم كالعلاّمة عضد الدين الإيجى الشافعي وغيره من مشايخ عصره، وفاق في الفنون، وتقدم في كثير من العلوم ـ

وحكي أنه كان في ابتداء طلبه بعيدَ الفهم جداً حتى لم يكن في جماعة العلاّمة عضد الدين أبلدَ منه، وكان العلاّمةُ يضرب به المثلَ في جماعته في البلادة فاتفق أن أتاه رجل في خلوته لا يعرفه، فقال له: قم يا سعد لنذهب إلى السّير، فقال :ما للسير خُلِقتُ، أنا لا أفهم شيأمع المطالعة، فكيف إذا ذهبت إلى السير، ولم أطالع؟ فذهب ذلك الرجل، ثم عاد، فقال له مثل ما قال أوّلاً، فأجابه بمثل ما أجابه في المرة الأولى، فذهب ذلك الرجل، ثم عاد، فقال في آخر كلامه : إن رسول الله ﷺ يدعوك، فقام منزعجاً ولم يتنعل، بل خرج حافياً، حتىٰ وصل به إلىٰ مكان خارج البلد، به شُجَيرات،فرأى النبي ﷺ في نفر من أصحابه تحت تلك الشُجَيرات فتبسم له وقال له : نرسل إليك مرّة بعد مرّة فلم تأت؟ فقال يا رسول الله ﷺ ما علمتُ أنك المرسل، وأنت أعلم بما اعتذرتُ به من سوء فهمي، وقلة حفظي،وأشكو إليك ذلك فقال له رسول الله ﷺ: افتح فمك، وتفل فيه، ودعا له،ثم أمره بالعود إلىٰ منزله،وبشَّرَه بالفتح، فعاد، وقد تَضَلَّعَ علماً، ونوراً، فلما كان من الغد أتىٰ إلىٰ مجلس العلاّمة عضد الدين، وجلس مكانه، فأورد في أثناء جلوسه أشياء، ظنَّ رفقتُه أنه لا معنىٰ لها لما يعهدون منه، فلما سمعها العلاّمة بكىٰ وقال :أمرك يا سعد الدين اِلَيَّ فإنك اليوم غيرك فيما مضىٰ، ثم قام من مجلسه، وأجلسه فيه وفخّم أمره من يومئذ ـ (شذرات الذهب لابن العماد) هذه هي السعادة العظمىٰ التي تفرد بها وفاق أقرانه بالعلم والفضل،و صار إماما في المعقول، قائما بالأصول، و شاركا في الفنون،لم يخلف بعده مثله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ـ

والعلاّمة التفتازاني استقر في سرخس، وتصدىٰ لنفع الطالبين،وانفرد بالفوائد الغريبة و المباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، وتخرّج به جماعة من العلماء، و طاف بلدانا في تلك النواحي ويدل علىٰ ذلك أن مؤلفاته ألفها في أماكن مختلفة ـ

ويذكر أنه انتهت إليه رياسة الحنفية في عصره حتىٰ ولي قضاء الحنفية ـ وهٰذا أمر عجيب يفضي بالمرء إلى الحيرة في كون هٰذا الرجل العظيم شافعيا أو حنفيا ـ ولذا اختلف فيه المترجمون له ـ والراجح أنه كان شافعيا ـ كما قال العلاّمة جلال الدين السيوطي في كتابه ـ بغية الوعاة

شيوخه وأساتذته: العلامة التفتازاني تلقى العلم على عدة مشايخ، منهم:

(١) العلامة عضد الدين الإيجي

هو عضد الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن عبد الغفار الشافعي، ولد في إيج من نواحي شيراز بعد السبع مأة، وأخذ عن مشايخ عصره و لازم الشيخ زين الدين الهنكي ـ و من تلامذته شمس الدين الكرماني و ضياء الدين العفيفي و سعد الدين التفتازاني ـ توفي سنة ٧٥٦هـ ـ

من مؤلفاته: (١) المواقف ـ وهو كتاب جليل القدر رفيع الشان، ألفه لغياث الدين وزير خدا بنده (٢) أخلاق عضد الدين وهو مختصر في جزء لخص فيه زبدة ما فى المطولات۔ (٣) آداب العلامة، (٤) أشرف التواريخ (٥) جواهر الكلام ـ وهو متن كالمواقف لكنه أقل حجما منه. (٦) العقائد العضدية (٧) الفوائد الغياثية ـ في المعاني والبيان (٨) رسالة فى الوضع (٩) شرحه لكتاب (منتهى السول والأمل في علمى الأصول والجدل)

(٢) العلامة ضياء الدين عبد الله بن سعد الله القزويني

(٣) العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازي : هو معروف بالقطب التحتاني۔

(٤) العلامة نسيم الدين أبو عبد الله محمد بن سعيد بن مسعود الشافعي النيسابوري.

(٥) العلامة أحمد بن عبد الوهاب القوصي.

تلاميذه: كانت للعلامة التفتازاني حلقة للعلم يجتمع حوله فيها الطلاب وتخرج به أئمة العلوم والفنون، منهم

(١) حسام الدين بن علي بن محمد الأَبِيْوَرْدِي.

(٢) حيدر الشيرازي هو برهان الدين حيدر بن محمد الشيرازي الخوافي المعروف بالصدر الهروي۔

(٣) علاء الدين الرومي: هو علاء الدين أبو الحسن علي بن مصلح الدين الحنفي.

(٤) علاء الدين البخاري: هو علاء الدين محمد بن محمد الحنفي.

(٥) حيدر الرومي: هو حيدر بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن الرومي الحنفي الرفاعي ولد بشيراز و قرأ على أبيه و غيره و رحل إلى البلاد، و كان ممن اجتمع به التفتازاني و السيد الجرجاني ـ

(٦) علاء الدين علي القوجحصاري ـ قرأ على علماء عصره ثم ارتحل إلى بلاد العجم و قرأ على العلامة التفتازاني و السيد الشريف، ثم ارتحل إلى بلاد الروم، من تصانيفه۔ **حاشية على شرح المفتاح للتفتازاني۔**

(٧) محمد بن عطاء الله بن محمد: ولد بهراة سنة سبع وستين و سبع مأة و اشتغل في بلاده حنفيا ثم تحول شافعيا و أخذ عن التفتازاني، قال العيني عنه كان عالما، فاضلا، متفننا۔

له تصانيف كـ شرح مشارق الأنوار و شرح صحيح مسلم المسمى "فضل المنعم" و شرح الجامع الكبير من أوائله ولم يكمله، و كان قد أدرك الكبار مثل التفتازاني و السيد ـ

(٨) الشمس الكريمي: هو محمد بن فضل الله بن المجد أحمد الحنفي السمرقندي و يعرف بالخطيبي ولد بخوارزم ثم انتقل به أبوه إلىٰ بخارا فقرأ بها القرآن و كان يحضر عند التفتازاني ويأخذ منه ثم انتقل إلىٰ سمرقند وأخذ من السيد الجرجاني، كان إماما، علاّمة، صالحا، متواضعا، جم العلم، كثير الحفظ ـ

(٩) يوسف الحلاج: هو يوسف الجمال الحلاج الهروي الشافعي أخذ عن التفتازاني و غيره و تقدم فى الفضائل، و شرح الحاوي شرحا متوسطا، وانتفع به الفضلاء ـ

(١٠) جلال الدين يوسف بن ركن الدين مسيح: هو الذي أجازه التفتازاني بمصنفاته و قراءتها و إصلاحها۔

(١١) ميرك السيرامي: هو يحيىٰ بن يوسف المصري الحنفي المعروف بالسيرامي صنف حاشية في البلاغة علىٰ المطول كما ذكره صاحب كشف الظنون ـ

(١٢) لطف الله السمرقندي

(١٣) شهاب الدين محمد

(١٤) شمس الدين محمد بن حمزه الفَنَاري الرومي الحنفي [٧٥١ـــ ٨٣٧هـ] هو محمد بن حمزه العلامة قاضي القضاة شمس الدين أبو عبدالله الرومي الحنفي، ويقال: إن شمس الدين كان سببا قويا في إظهار كتب العلامة التفتازاني إذ أنه رغب الطلبة في قراءتها و لم تكن موجودة بالشراء لعدم انتشار نسخها

فاحتاجوا إلى كتابتها ولكن عطلتهم الأسبوعية و هي يوم الجمعة والثلاثاء لم تكن وقتا كافيا لكتابة هذه الكتب فأضاف شمس الدين يوم الإثنين إلى العطلة لتمكن الطلبة من التزود بكتب التفتازاني ـ

(١٥) **الأسير البغدادي** هو جبريل بن صالح الأسير البغدادي

(١٦) **فتح الله الشرواني** هو فتح الله بن عبد الله الشرواني الحنفي الرومي، أخذ عن العلامة و السيد الشريف الجرجاني، واستفاد منهما في العلوم العقلية والشرعية، و من تصانيفه ـ**شرح كتاب إرشاد الهادي**ـ

(١٧) **محمود السرائي**

(١٨) **قره دا ود**ـ له حاشية على شرح الشمسية لقطب الدين التحتاني.

هذه مجموعة من العلماء الذين تلمذوا على سعد الدين التفتازاني و تلقوا منه العلم مشافهة.

وللعلامة التفتازاني **مصنفات كثيرة** متداولة في علوم شتى، كلها نافع تلوح عنه أمارات التحقيق والتدقيق ـ منها ما يلي:

الحديث: (١) الأربعين في الحديث (٢) رسالة في الإكراه

التفسير:

(٣) **تلخيصه للكشاف للزمخشري** ـ لخصه التفتازاني من حاشية الطيبي، ولم يتمها وصل فيها إلى سورة الفتح ألفه سنة ٧٨٩هـ ـيقال إنه بدأ تأليفه في سمرقندـ (٤) **كشف الأسرار، وعدة الأبرار**ـ في تفسير القران (فارسي)

الفقه:

(٥) **الفتاوىٰ الحنفية** ـ أفتاها بهراة ـ (٦) **شرحه علىٰ فرائض السجاوندي**، وهو للإمام سراج الدين محمد بن محمود عبد الرشيد السجاوندي الحنفي و يقال لها الفرائض السراجية ـ (٧) **المفتاح في فروع الفقه الشافعي**.

(٨) **اختصار شرح تلخيص الجامع الكبير** ـبدأ في تأليفه بسرخس عام ٧٨٥هـ

الأصول:

(٩) **التلويح في كشف حقائق التنقيح**ـ هو شرح على كتاب تنقيح الأصول للعلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي، أتمه التفتازاني في ذي القعدة عام ٧٥٨ هـ في كلستان، وهي مدينة من تركستان

(١٠) **شرح شرح المختصر على كتاب منتهى السؤل والأمل**، الكتاب للشيخ الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي ـ

فقه اللغة:

(١١) **النعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ** ـ هو شرح على ذخيرة زمخشري الموسومة بالكلم

(١٢) **ترجمة نثرية باللغة التركية لديوان سعدي المعروف بـ بوستان ـ قام بها عام ٧٥٥ هـ.**

النحو: (١٣) **شرح لكتاب العزي في التصريف** الكتاب للشيخ عز الدين أبى الفضائل إبراهيم، و أضاف التفتازاني إليه فوائد شريفة و زوائد لطيفة فصار متنا لطيفا جامعا متداولا بين العلماء ـ أتمه في شهر شعبان سنة ٧٣٨ هـ ـ وهو أوّل تأليفه ـ وصنف السيوطي حاشية علىٰ شرح السعد

(١٤) **الإرشاد** ـألفه سنة ٧٧٨هـ بخوارزم لولده المكرم و جعله على مقدمة وثلثة أقسام ـ

البلاغة: (١٥) **الشرح المطوّل على تلخيص المفتاح** للشيخ جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق ـ فرغ من تأليفه في صفر سنة ٧٤٨هـ ـ

(١٦) **مختصر المعاني** هو شرح لتلخيص المفتاح مختصر من الشرح الأول، و قد اشتهر الشارح

الأول بالمطول و هذا الشرح بالمختصر، وهو اشهر شروحه و أكثرها تداولا أتمه عام ٧٥٦هـ في غجدوان، وهي من قرى بخارىٰ-ولا يزال هٰذا المختصر يدرَّس في المدارس الإسلامية في الهند و خارجها۔

(١٧) **شرحه على كتاب المفتاح** للعلامة سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي- أتمه في شوال عام ٧٨٧هـ في سمرقند ــ هٰذا الشرح من المؤلفات التي كتبها في أواخر عهده بالتألىف و ذاع ذيوع مختصر المعاني والمطول۔

المنطق: (١٨) **تهذيب المنطق والكلام** -ألفه عام ٨٨٩هـ - وجعله على قسمين القسم الأول في المنطق، والثاني في الكلام والقسم الأول قد أقبل عليه الدراسون وقد اشتهر في الأفاق وقد بلغ من شهرة هٰذا الكتاب و أهميته أن شرحهِ و علق عليه عدد من المؤلفين - وهو الذي نحن بصدده -

(١٩) **شرح الرسالة الشمسية** الرسالة لنجم الدين علي بن عمر القزويني المعروف بالكاتبي تلميذ نصير الدين الطوسي - ألفه سنة ٧٥٣هـ ببلدة جام -

الكلام: (٢٠) **المقاصد في علم الكلام** -أتمه وشرحه في سمرقند في ذي القعدة عام ٧٨٤هـ-

(٢١) **شرح العقائد النسفية** - العقائد للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد، أتمه في خوارزم في شعبان عام ٧٦٨هـ - وهو شرح موجز، ويعد من الكتب الدراسية المقبولة -

و غير ذلك من التصانيف في أنواع العلوم التي تنافس العلماء في تحصيلها و الاعتناء بها۔

وكان للتفتازاني اتصال بالطاغية الشهير تيمور لنك - وفي مجلس هٰذه الطاغية جرت المناظرة المشهورة بينه وبين السيد الجرجاني في اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية في قوله تعالىٰ "اولٰئك علىٰ هدى من ربهم " فرجَّح الحكَمُ نعمان المعتزلي قول السيد الشريف، فرفع السلطان منزلته وحطَّ منزلة العلاّمة السعد،فاغتم لذالك و حزن حزنا شديدا و أخذ يعرض في شعره بملوك الأرض خصوصا تيمور لنك يقول:

إذا خاض في بحر التفكر خاطري علىٰ درة من معضلات المطالب
حَقَرْت ملوك الأرض في نيل ما حووا و نلت المنى بالكتب لا بالكتائب

وجرت بينهما مناظرة أخرىٰ في ذٰلك المجلس في مسئلة كون إرادة الانتقام سببا للغضب أو الغضب سببا في إرادة الانتقام - فالعلاّمة التفتازاني يقول بالأول والسيد الشريف يقول بالثاني قال الشيخ منصور الكازروني، و الحق في جانب الشريف -

تُوفي رحمه اللّٰه تعالىٰ يوم الإثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة اثنتين وتسعين وسبع مأة من الهجرة بسمرقند - هو الذي اختاره العلاّمة ابن حجر العسقلاني- ونقل جثمانه إلىٰ سرخس، و دفن بها يوم الأربعاء التاسع من جمادي الأولىٰ بهذه السنة - قيل إن استيطانه بسمرقند كان بسبب إبعاد الطاغية تيمور لنك له إليها.

وذكر أن سبب وفاته كان هو الغم والكمد الذي أصابه من المناظرة المشهورة بينه وبين السيد الشريف، إذ لم يبق على الحياة بعد ذلك إلاّ مدة يسيرة ـــ ومن المترجمين له من قال إنه مات ٧٩١هـ - هٰذا الذي ذهب إليه العلاّمة جلال الدين السيوطي وبعضهم قال إنه توفي ٧٩٢هـ - كما جاء في رسالة منسوبة إلى الجرجاني ــ كما وقع الخلاف في سنة وفاته وقع الخلاف أيضا في سنة ولادته فقيل ولد سنة ٧١٢هـ - وقيل سنة٧٢٢هـ - ورجحنا الأول لأنه قول العلاّمة ابن حجر العسقلاني، والعلاّمة جلال الدين السيوطي واللّٰه اعلم بحقيقة الحال - رَوَّح اللّٰه روحه، وزاد في غرف الجنان فتوحه ـ

محمد عاقل الرضوي المصباحي
رئيس المدرسين بالجامعة القادرية رشا بريلي

صاحب إمداد اللبيب لإفهام التهذيب

فضيلة الشيخ الأستاذ محمد عاقل الرضوي المصباحي

رئيس الأساتذة بالجامعة القادرية محلة رشا من مديرية بريلي الشريفة بولاية اترابرديش الهند
أعده : **محمد نعيم القادري** المتعلم بالصف السابع بالجامعة القادرية، رشا، بريلي

اسمه: محمد عاقل الرضوي ابن الحاج منشي رضا بن چهوٹے بن علي حسين

مولده: ولد في قرية دولفوري من مديرية مرادآباد بولاية اتر براديش الهند، سنة إحدى و سبعين و تسع مأة و ألف من الميلاد (١٩٧١م) ونشأ، وترعرع في بيت علم وفضل، وجو ديني۔

دراسته: ولما بلغ سن الشعور التحق بمدرسة قريته للدراسة الابتدائية، درس فيها بعض الكتب الأردية والهندية، ثم اشتغل بحفظ القرآن الكريم، و فرغ منه وهو في الثالثة عشر من عمره ـ وبعد ذلك أخذ اللغةالفارسية و الدراسة الابتدائية في اللغة العربية بالجامعة الفاروقية عزيز العلوم، وهي مدرسة أسسها حافظ الملة والدين، واقعة في بلدته بُهوجُفور، شهيرة في تلك المنطقة۔ ودرس في الصف الثاني و الثالث بمدرسة "بشير العلوم" في نفس البلدة، ونجح في الاختبارالسنوي بتقدير "ممتاز" ثم ارتحل إلى الجامعة الأشرفية بمباركفور أعظم جره، التي هى من أكبر المدارس الإسلامية والمعاهد الدينية لأهل السنة والجماعة على مستوى الهند، فتلقى خمس سنوات من عام ١٩٨٩ء إلى ١٩٩٣ء العلوم المتداولة والفنون الرائجة من علم التفسير والحديث والفقه واللغة والمنطق والفلسفة على الأساتذة البارعين والشيوخ الماهرين، واجتهد في الأخذ عنهم حتى برع في العلوم و تخرج في اليوم الأول من جمادي الآخرة ١٤١٤هـ المصادف ١٧/نوفمبر ١٩٩٣ء وحصل على شهادة الفضيلة، و فاز في الاختبار بتقدير "ممتاز".

أساتيذه: تلقى فضيلة الشيخ العلوم والفنون من أجلة العلماء والمشائخ ممن يوثق بهم و نذكر هنا بعض هؤلاء الرجال الأفذاذ، ﴿١﴾ الفقيه الأعظم بالهند المفتي محمد شريف الحق الأمجدي (رحمه الله تعالى) ﴿٢﴾ المحدث الكبير ممتاز الفقهاء العلّامة ضياء المصطفى القادري ﴿٣﴾ فضيلة الشيخ المحقق الكبير العلّامة محمد أحمد المصباحي الأعظمي، رئيس هيئة التدريس بالجامعة الأشرفية ﴿٤﴾ فضيلة الشيخ العلّامة عبدالشكور المصباحي ﴿٥﴾ فضيلة الشيخ العلامة أسرار أحمد الأعظمي ﴿٦﴾ فضيلة الشيخ العلّامة المفتي محمد نظام الدين المصباحي ﴿٧﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ إعجاز أحمد الأعظمي ﴿٨﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ محمد نصير الدين المصباحي ﴿٩﴾ فضيلة الشيخ المفتي محمد خورشيد المصباحي ﴿١٠﴾ فضيلة الشيخ المفتي عبد المنان الكليمي ﴿١١﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ محمد رفيق عالم المصباحي ﴿١٢﴾ فضيلة الشيخ المفتي نثار أحمد ﴿١٣﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ عبد الحق الرضوي ﴿١٤﴾ فضيلة الشيخ الأستاذ شمس الهدى

خان المصباحي ﴿١٥﴾فضيلة الشيخ المفتي بدر عالم المصباحي ﴿١٦﴾المقري علي حسين الأشرفي ﴿١٧﴾الأستاذ الحافظ مجمد حسين، وغيرهم من الأساتيذ المهرة الذين هم شموس العلم والفضل۔

على منصب التدريس: بعد الحصول البراعة و الحذاقة على معظم العلوم العقلية والنقلية الرائجة في الهند، أقبل على التدريس والإفادة فأخذ يلقي الدروس والمحاضرات على التلاميذ، وقد بدأت رحلته التدريسية من الجامعة القادريةالتي هى من أكبر المؤسسات التعلمية، والمعاهد الدينية في ولاية اتر براديش وأتراكند، وذٰلك أن أستاذه الكريم فضيلة الشيخ العلامة محمد أحمدالمصباحي الأعظمي عيّنه للتدريس فيها بإشارة مديرها الفريد مناظر أهل السنة والجماعة العلامة صغير أحمد الرضوي الجوكنفوري الذي يسعى لها ليلا ونهارا و يبذل جهوده البالغة ۔

ومازال فضيلة الشيخ يقوم بمسئولية التدريس في نفس الجامعة منذ ذلك الحين إلى الوقت الراهن، و يدرس أمهات الكتب في المنقول والمعقول و يبذل جهوده البالغة في التدريس والتربية، وهورئيس هيئة التدريس فيها، وتلمذ عليه كثير من الطلاب، منهم من يعد ماهرا في العلوم، فائقا في الفنون، مشتهرا في اللغة والبيان۔

البيعة: بايع في زمن التعليم ١٩٨٦ء على يد حفيد الإمام أحمد رضا فضيلةالعلام تاج الشريعة الشاه المفتي محمد أختر رضاخان الأزهري (حفظه اللّٰه تعالى) في السلسلة العالية القادرية البركاتية، و قد أجازه للقرآن والحديث الفقيه الأعظم بالهند المفتي محمد شريف الحق الأمجدي رحمه اللّٰه تعالىٰ والمحدث الكبيرالعلامةالمفتي ضياء المصطفىٰ القادري حفظه اللّٰه تعالىٰ ۔

الحج والزيارة: تشرف بالحج والزيارة عام خمسة وعشرين و أربع مأة وألف من الهجرة المصادف خمسة والفين من الميلاد (٢٠٠٥) ۔

من أولاده: محمد عبد القادر المعروف بـ غلام جيلاني و رقية طاهره ومحمد حسان رضاؔ سبحانيؔ

نسأل اللّٰه تعالى له دوام الصحة والعافية، و كثرة الإفادة والإفاضة، و نشر الدين والعلم على أوسع نطاق قلمًا و لسانًا۔ و صلى اللّٰه تعالى على خير خلقه و نور عرشه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين۔

فهرس الموضوعات

Scanned with CamScanner